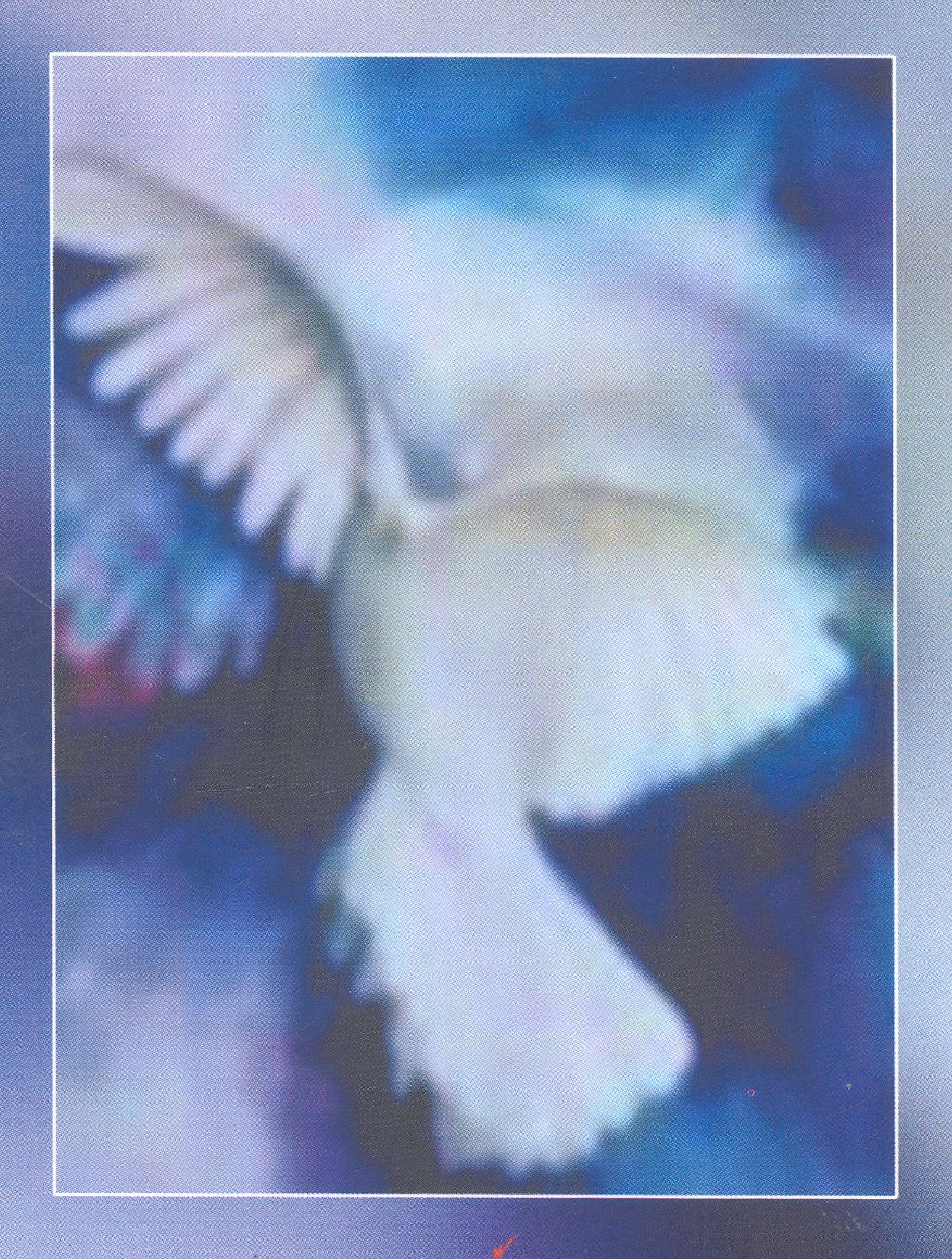
أديب ديمتري

وهم السلام



وهم السلام

حمل اتفاق أوسلو فشله منذ ولادته، ولعل الجانب الفلسطيني الذي شارك في ذلك الاتفاق من اتفاقات وما تلاه قد ابتعد في فهمه عن جوهر المشروع الصهيوني الاستيلائي، فغفل عن القضايا الكبرى التي حكمت الصراع منذ أكثر من نصف قرن، فلم يأت على القضايا التي تمثل جوهر ذلك الصراع؛ الحدود، القدس، اللاجئون، وانشغل بالقضايا الجانبية عبر نصوص هلامية سهل على العدو الصهيوني التعامل معها والتنكر لها بالشكل الذي يتماهى مع مشروعه.

من جهة أخرى ساهمت الحسابات البائسة لبعض القيادات الفلسطينية بالمآلات المأساوية والمأزق الذي انتهى إليه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وهكذا فكل التنازلات التي بدأت في أوسلو ولم تنته في شرم الشيخ، فإن عملية التسوية لم تحقق أياً من أهدافها، بل على العكس من ذلك، فالهوة ازدادت وتزداد اتساعاً وعمقاً. ما يحيل على ضرورة امتلاك الجرأة لإعادة النظر بكافة أشكال التعاطي مع العدو الصهيوني على كافة الأصعدة، والتأمل بالأسباب ... هذه النهايات المأساوية.



المفكر والباحث أديب ديمتري ... الكتاب المشهد الفلسطيني بكل تشابك... الصهيوني والتأثيرات الإقليمية والدولية ... الوهمية إلى السلام الوهمي.

دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

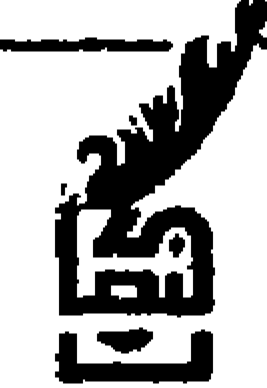
وهم السلام
من أوسلو إلى شرم الشيخ!



وهم السلام من أوسلو إلى شرم الشيخ

الدولة اليهودية الصهيونية وقضية السلام والديمقراطية

تأليف: أديب ديمتري



الناشر : دار كنعان
للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية

دمشق - ص.ب 443 هاتف: 2134433 (11 - 963 +)
فاكس: 3314455 - 2134433 (11 - 963 +)
E-mail: said.b@scs-net.org
E-mail(2): kanaanbooks@yahoo.com

الطبعة الأولى: 2006 / عدد النسخ 1000

إخراج: لبنى حمد

يمكن الاطلاع على كتب الدار ومنشوراتها
على صفحة الشبكة التالية:
http://www.furat.com

أديب ديمتري

وهم السلام

من أوسلو إلى شرم الشيخ!

الدولة اليهودية الصهيونية وقضية السلام والديمقراطية

الإهداء

إلى أبطال الثورة الفلسطينية وشهدائها الأبرار

وتحية لشعبها البطل الصابر في صموده الأسطوري..

مقدمة

إلى أين وصل الفلسطينيون؟

د. فيصل درّاج

حين عرف الفلسطينيون بوعد بلفور عام 1917 عقدوا العزم على إسقاطه، دون نجاح، وحين تصاعدت الهجرة اليهودية ردوّا عليها بثورة مجيدة طويلة العمر 1936 – 1939، دون نجاح أيضاً، واحتفظوا بنوايا النصر إلى أن خرجوا من بلادهم عام 1948، وقامت دولة إسرائيل. بعد ذلك بسنوات قليلة، ومع نهوض التيار القومي العربي، عَزَوّا هزائمهم المتلاحقة إلى عناصر ثلاثة: تهافت القيادة التقليدية وتواطؤ أنظمة عربية متهافتة والتخلّف العربي والتجزئة. أخذت هذه العناصر شكل البداهة حين ولدت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965 عاقدة العزم، من جديد، على تحرير الأرض كلها، دون نقصان، إلى أن أخذت التجربة، أو الأنظمة العربية، أو الطرفان معاً، بيدها إلى «الواقعية السياسية»، التي تقبل بـ«الدولة الفلسطينية المستقلة» وتعترف، ضمناً، بدولة إسرائيل. ولم يكن مؤتمر الجزائر، بعد الخروج من

بيروت، إلا تثبيتاً لهذه الصيغة التي نقلت الاعتراف بالعدو من الإضمار إلى الإجهار.

كانت منظمة التحرير، بعد سنوات من التعب والمطاردة والمراهنات الخاسرة، قد عقدت العزم على قبول الأمر الواقع، في انتظار «سلام أوسلو» عام 1993، الذي خلق «شراكة سلمية» بين المتحاربين، وفتح «صفحة مشرقة» في تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بيد أن شارون، الذي أخرج الفلسطينيين من بيروت، أعلن عام 2000 عن نهاية أوسلو ومجيء «عملية سلمية جديدة»، معزّزاً قوله، الذي لا يحتاج إلى تعزيز، بوقائع يومية دامية، حولّت الاستقلال المنتظر إلى كابوس غير منتظر. ولعل هذا الكابوس، الذي انطوى على كوابيس أخرى، هو ما أسس لهزيمة حركة فتح عام 2006 أمام «حماس»، التي جمعت، بعد مجيء السلطة الوطنية، بين رفض «العملية السلمية» و«العمليات الاستشهادية»، عاقدة العزم على تحرير كامل التراب الفلسطيني.

يطرح علينا مسار منظمة التحرير، الذي امتد أربعين عاماً، السؤال المشروع التالي: هل هُزمت هذه المنظمة، التي لم تبخل بالشهداء، لأن جملة سياساتها أعادت، بشكل جديد، إنتاج ممارسات القيادات التقليدية السابقة التي اتسمت، قبل الخروج من فلسطين، بالتهافت والتخلّف والتبعية؟ غير أن في السؤال سؤالاً لا يقل إرباكاً: إذا كانت القيادات الفلسطينية السابقة، الممتدة من الحاج أمين الحسيني إلى ياسر عرفات، لم تستطع تحرير الأرض ولا أبعاضاً صغيرة منها، فهل تستطيع «حماس» أن تنجز مالم ينجزه غيرها؟ سؤالا مربكان لا يستدعيان

التفاؤل ولا التشاؤم بل يستدعيان، ربما، تاريخ الممارسات السياسية الفلسطينية المشخصة، اتكاء على ما صرّح به الواقع ولم تَشَأْهُ النوايا.

من المفترض نظرياً، أي من وجهة نظر وطنية، ألاّ يعقد الفلسطيني مقارنة بين منظمة التحرير وحماس، لأن عليهما أن تكونا موحدتيّن معاً في مواجهة إسرائيل التي تعمل على تدميرهما معاً. خاصة أن الأولى، كما الثانية، عقدت العزم، ذات مرة، على تحرير فلسطين من الصهيونية. ولهذا فإن المقارنة المشروعة الوحيدة هي تلك التي تحيل على «عقلانية النظر والعمل»، بعيداً عن قول بـ «تحرير منقوص» وعن آخر يعد بتحرير شامل، لأن السؤال لا يقوم في الهدف، صغيراً كان أم هائل المساحة، بل في السبل التي تفضي إليه. بل أن في طبيعة السبل ما يحدد ماهية الهدف قبل الوصول إليه، مسّ ذلك مفاوضات مرتجلة مطمئنة البال، أم عزماً من حديد يذيق العدو «أهوال الجحيم».

1- الاستقلال الوهمي في المفاوضات الوهمية :

هل اجتهد شارون في إلغاء اتفاق سلمي بين طرفين واضح الاجتهاد أم أنه قفز بسهولة عن اتفاق عائم لا اجتهاد فيه؟ بداهة فإن شارون، كغيره من الصهاينة، يحتفي بمبادئ القوة لا بمبادىء القانون، وإنّ كان في اتفاق أوسلو مالا يعاقب كثيراً على الخروقات المتلاحقة. فقد جاءت هذه الاتفاقات في زمن ضعف منظمة التحرير وتآكلها، وعهد بتنفيذها إلى «كادر فلسطيني» مطمئن البال، يقول بالنتائج المرغوبة ولا يدقق بالمقدمات التي تقود إليها. بل أنه يهمشّ كثيراً قضايا الوطن مؤثراً

التمسك بامتيازات السلطة، كما لو كانت مساحة السلطة الجغرافية تساوي مساحة فلسطين التاريخية وتفيض عليها. ولهذا لم تلتفت المنظمة، منذ بداية المفاوضات عام 1991، إلى قرارات الأمم المتحدة، التي تعطي الفلسطينيين جزءاً واضحاً من حقوقهم، بل أعرضت عنها مكتفية بتشاطر بلاغي، يذكّر بعلاقات كيسنجر مع الرئيس المصري أنور السادات، بل إنها وضعت وراء ظهر الوفد المفاوض وفداً سرياً، لا يتصف بالمهارة والقدرة والقلق، كما لو كان لدى القيادة خطاب خاص يطلب ودّ الطرف الإسرائيلي قبل أن يفاوضه.

صدر التشاطر الدبلوماسي الفلسطيني، الذي يذكّر بما قاله خليل السكاكيني عن قيادات فلسطينية في عشرينيات القرن الماضي، عن سياسة «الواحد الأحَد»، وهي عرف سلطوي عربي، الذي اختصر، الشعب الفلسطيني كله إلى منظمة التحرير، واختصر الأخيرة إلى مؤسسة الرئاسة، ووضع الأخيرة في جيبه واستراح. ولذلك لم يبدُ «أمر السلام» شأناً فلسطينياً جماعياً، ولو بقدر، بل بدا حكراً على الطرف الذي يحتكر القيادة. كان على التشاطر، الذي لا يدقق في أي شيء، أن يحجب وجهه وراء البلاغة، التي «تحوّل» الصهاينة عن مواقعهم وتشيع في الشعب الفلسطيني المنهك التفاؤل والأمل. ولهذا تحدّث المسؤولون الفلسطينيون عن «سلام الشجعان» و«شراكة السلام» و«المستقبل المشرق الآتي»، بل أن بعضهم، وليس بعيداً عن أنيس منصور الذي تغزّل برهافة جولدا مائير، أغدق الصفات الايجابية الأكيدة على شيمعون بيرس، الذي أوعز لاحقاً بمجزرة «قانا»، وصولاً إلى حديث بليد مخجل

عن تحالف العبقرية اليهودية والإمكانيات العربية. أما على الجبهة الأخرى، أي جبهة الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة، فشاع، أو أُشيع، تفاؤل لا حدود له عن الاستقلال والدولة وعودة «جزء من الحقوق» إلى أصحابها.

من المحقّق أن القيادة الفلسطينية المطاردة كانت بحاجة إلى مكان ثابت لا تُطرد منه، ومن المحقق أيضاً أن الشعب الفلسطيني الذي أجهد إسرائيل بانتفاضته الأولى وأجهدته الانتفاضة كان يحلم، مثل كل شعوب الأرض، بالأمان والراحة، ومن المحقق ثالثاً أن الرئيس الراحل عرفات، الرمز الوحيد الكبير في التاريخ الفلسطيني الحديث، كان يحلم بكيان وطني فلسطيني عاصمته القدس... بيد أن هذا المحقق مرات ثلاث كان بحاجة إلى وسائل أخرى، أكثر عقلانية وأخلاقية، داخل العملية التفاوضية، إنْ كانت العبارة صحيحة، أو في إدارة «الهدف المجزوء»، الذي تحقق لاحقاً. فليس مهماً، بمعنى ما، وفي ميزان القوى المتوفر، حجم فلسطين المستعادة، بل المهم سبل تحويل هذه المساحة الضيقة إلى موضوع كيفي جديد، يوسّع الأفق الفلسطيني المحاصر. غابت الوسائل العقلانية - الأخلاقية في الحالين دافعة، لاحقاً، بالرمز الفلسطيني الكبير إلى حصار يتلوه حصار، إلى أن حرره الموت، الذي هو اغتيال صريح صممّه الإسرائيليون ونفذّه عملاؤهم.

إذا كان المسؤولون الفلسطينيون قد اطمأنوا إلى «التشاطر اللفظي»، الذي مكنّ الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة من العبث بالفلسطينيين واستقلالهم، فقد أخذ القادة الإسرائيليون، في مفاوضات

أوسلو، بـــ«الغموض البنّاء» الموروث من السياسي الأمريكي المخادع هنري كسينجر. سعى هذا «الغموض» إلى إنجاز معادلتين مستحيلتين، قوام الأولى منهما: الإلغاء الذاتي الفلسطيني، الذي يأمر الفلسطينيين بالتخلّي طواعية عن حقوقهم الوطنية، وقوام الثانية منهما: عدالة الظلم الإسرائيلي، الذي يبرّر «قانونياً» استئصال الدولة الإسرائيلية للشأن الفلسطيني، شعباً وأرضاً وتاريخاً واقتصاداً وتعليماً... ولعل هاتين المعادلتين، اللتين لا تنفصلان عن اتفاق أوسلو، هما في أساس تحوّل الفلسطينيين إلى «إرهابيين» وفي جهد إسرائيل الذي لا ينتهي في محاربة «الإرهاب» واستئصال «الإرهابيين».

عمل «الغموض البنّاء» على تحويل السلطة الوليدة إلى أداة أمنية إسرائيلية، وتطلّعت السلطة، مؤمنة بالغموض الخلّاق بدورها، إلى أن تكون دولة لها رئيس وعلم ومطار وعُملة وطنية.. أعاد اختلاف وجهات النظر المنظمة من جديد إلى لائحة «الإرهاب»، الذي يُعالج بأدوات «أمنية» إسرائيلية. كان على «مواطني السلطة»، الذين لم ينتظروا استقلالاً غامضاً، أن يعيشوا خيبة الاستقلال المنتظر، وأن يصبحوا موضوعاً يومياً للانتقام الإسرائيلي. هكذا أنجز الإسرائيليون، اعتماداً على اتفاق أوسلو، أهدافاً عدة: الاعتراف الفلسطيني اللاّمشروط بدولة إسرائيل، مطاردة الفلسطينيين «شرعياً» لعدم قيامهم بتأمين الأمن الإسرائيلي، انتزاع المزيد من الأرض لأغراض أمنية ضرورية، استنزاف الشعب الفلسطيني في دورة من الانتقام لا تنتهي، تسخيف منظمة التحرير أمام شعبها، التي وعدت بشيء وجاءت

بشيء آخر. حافظت المنظمة نسبياً على وجودها معتمدة على «رمزية عرفات»، إلى أن رحل.

2- عرفات بين الابتزاز الصهيوني وممانعة حماس :

ثلاثة عناصر ترافدت منتهية إلى تآكل صورة منظمة التحرير، بلغة معينة، أو صورة «فتح»، بلغة أخرى، إذ أن الأخيرة، ومنذ زمن طويل، صممّت بنية المنظمة وقدرتها كما تشاء: سببٌ أول محايث لها ومستقر في صميمها ومندرج في علاقاتها، قوامه الاستئثار المطلق بالسلطة والاحتكار الكلي للقرار. وما احتكار السلطة، بلغة مدرسية صقيلة، إلا الاستبداد السلطوي، بلغة بلا أقنعة، الذي يُلغي القرار الجماعي وهو يلغي الحوار، ويلغي الرقابة الشعبية وهو يلغي تعددية الآراء، ويلغي المسؤولية وهو يلغي المحاسبة والرقابة والتقدير الجماعي معاً. وإذا كانت السلطات تميل عموماً إلى الفساد، فإن المستبدة منها تتعايش مع الفساد وتقتات منه. ولعل الفساد المستبد هو في أساس ثبات واستمرارية الممارسات الفاسدة، على اعتبار أن الفساد تأمين للولاء وخنوع الحاشية. بيد أن هذا الفساد، وهو ليس جديداً في شيء، ظهر واضحاً ومرعب الوضوح في زمن «دولة فلسطين»، لسببين: أولهما بؤس الشروط المعيشية لمعظم الفلسطينيين، الذين اختلس منهم الإرهاب الإسرائيلي الأمان وسبل البحث عن الرغيف دافعاً بهم إلى سوق «العمل الأسود» وإلى المساهمة في بناء «الجدار الشهير». وثاني السببين الشعور بالإحباط الشديد أمام «اتفاقية السلام»، كما لو كانت السلطة الوافدة قد جاءت بالفساد والقمع

الإسرائيلي لا بغيرهما، دافعة بالشعب الفلسطيني إلى اليأس والبؤس والبحث عن بديل.

إلى جانب أمراض المنظمة الذاتية، التي تزاملها من مكان إلى آخر، كان هناك، ولا يزال، القصد الإسرائيلي الواضح والشديد الوضوح، المتمثّل بتدمير منظمة التحرير من حيث هي، وتدمير صورتها أمام شعبها، أو دفع شعبها المتعب المحبط إلى تدميرها، طالما أن منظمة [illegible] الإنجاز السياسي – الوطني الأهم في تاريخ الشعب الفلسطيني، بعد الخروج عام 1948. لم يكن الإسرائيليون، بهذا المعنى، يدفعون المنظمة فقط إلى سلام زائف يؤمّن شرعية الدولة الصهيونية، دون مقابل واضح، إنما كانوا يعملون بدأب على تدمير المنجز الوطني الفلسطيني الكبير، رغم نقائصه الكثيرة، أي دفع الفلسطينيين إلى التخلي عن منجزهم «الشرعي»، المطالب بالحقوق الفلسطينية. ولهذا أدرجوا في ممارساتهم المتلاحقة ما يعصف بهيبتها ويقوّضها، وما يدفع إلى حرب أهلية فلسطينية، لا تستبقي الكثير من آمال الفلسطينيين.

يعود السبب الثالث إلى حركة «حماس»، التي رفضت «اتفاق أوسلو» ورفضت معه منظمة التحرير، نظراً وعملاً. وواقع الأمر أن استراتيجية حماس، التي لم تبخل بقوافل الشهداء المتلاحقة وتعرضت إلى كل ألوان الإجرام الصهيوني المطلق السراح تعيّنت، منذ البداية، بـــ«وراثة منظمة التحرير». فآثار هذه المنظمة، التي قادها الشهيد الجليل أحمد ياسين، لم تظهر واضحة إلا مع الانتفاضة الأولى عام 1987، حين أصبح وَهْن المنظمة جلياً لا خفاء فيه. وما أن جاءت اتفاقية

أوسلو حتى أخذت الحركة بنهجين متلازمين: التنديد كل التنديد بالقائد الراحل عرفات، ونقل «معركة الحجارة»، وهي إبداع شعبي ناجح بامتياز، إلى «معركة السلاح»، ناسية أن قتال العدو المتفوق بسلاحه يفضي إلى خسارة فادحة. استفادت حماس، بحق وبغير حق، من وضع عرفات: كانت محقّة وهي ترصد أداء مؤسساته، ولم تكن محقة على الإطلاق حين طالبته بـ«واجب مقدس» عجزت عنه الأمة الإسلامية جمعاء.

لم ترَ «حماس» إلى اتفاق أوسلو من وجهة نظر نقائصه الفادحة، ولا من وجهة نظر السياق العربي والفلسطيني والدولي الذي أفضى إليه، بل رفضته رافضة معه المشروع الصهيوني مؤمنة بتحرير التراب الفلسطيني كله. لكنها وهي ترفض دولة إسرائيل كانت ترفض معها منظمة التحرير، كما لو كانت هذه الأخيرة دولة إسرائيلية أخرى. وهذا الإيمان هو الذي دفعها إلى «العمليات الاستشهادية» بخاصة وإلى اعتماد «الجهاد المسلّح» بعامة. ومع أنه لا وجود لفلسطيني، ربما، لا يتطلّع إلى استرجاع أرضه كاملة، ولا ينظر إلى قوافل الشهداء بإجلال كبير، فقد كان لهذه العمليات، من وجهة نظر سياسية، وجهاً مغايراً. فقد رأت إسرائيل، مدعومة، بسياق عربي ودولي معين، في هذه العمليات «إرهاباً» يسوّغ لها عقاب الشعب الفلسطيني كله، تحت شعار «محاربة الإرهاب». بل أن هذه العمليات، كما الردّ عليها، وطدّا ووسّعا موقع القوى الإسرائيلية الأكثر تطرفاً، الأمر الذي حوّل شارون إلى «بطل قومي»، يستطيع أن يضرب «الإرهابيين» كما يشاء. أما الأمر الثالث فمسّ صورة القضية الفلسطينية لدى الرأي العام العالمي المدافع عنها. فإذا كانت

«انتفاضة الحجارة»، وهي أرقى ما أبدعته المخيلة الشعبية المقاتلة، قد حققّت للفلسطينيين الاعتراف والتعاطف والتأييد، فإن محاربة شارون بسلاحه أعطت نتائج نقيضة. والمحقق، في الحالات جميعاً، أن «العمليات الاستشهادية» لا تشكل أبداً استراتيجية قتالية مستمرة موائمة، ذلك أنها تستنزف سريعاً إمكانيات الشعب الفلسطيني من ناحية، وترمي بالقضية الفلسطينية، عاجلاً أم آجلاً، إلى زوايا الحرمان والإهمال. فسواء كانت هذه العمليات صائبة أو غير صائبة، فإن «مناخ العصر» لا يقبل بها، الأمر الذي لا يعني الرضوخ لهذا «المناخ»، وهو فاسد بالضرورة، بل يعني البحث عن استراتيجية أخرى، تلتزم بالقضية الفلسطينية ولا تزهق أرواح الفلسطينيين، في «معركة غير متكافئة».

أمّا عن موقف حماس من ياسر عرفات فماثل بشكل واضح في ما قاله أحد قادتها الكبار إلى الأديب الأسباني الموالي للفلسطينيين «خوان غويتيسولو»: «كيف يمكن الحديث عن السلام إذا كنا لا نزال في حرب مستمرة و95٪ من أراضينا تحت الإسرائيلي؟ استسلم عرفات ليحصل في المقابل على لا شيء، خططه الاقتصادية فشلت وأصبح مجبراً على التسوّل من رابين وكلينتون..»[1]. تتلخّص سياسة عرفات إذن، منذ البداية، بالاستسلام والفشل والتسوّل، ويتلخّص الرد عليها بـ«استدراج» شارون إلى معركة عسكرية يومية، تمنع الاستسلام والفشل والتسوّل. لهذا عاش عرفات، منذ بداية التسعينيات حتى رحيله مسموماً، محاصراً بالتعنّت الصهيوني المغلق المحصّن بترويع عسكري

---

[1] خوان غويتيسولو: دفاتر العنف المقدس، مصر العربية للنشر، القاهرة – 1996، ص: 141.

مستمر وبـ«مطلقات حماس» المنادية بالرفض السياسي والازدهار الاقتصادي واستتكار «التسوّل» استتكاراً مغلقاً لا يعرف المهادنة ولا التراخي، ومحاصراً بسياسته التقليدية، التي تعنى بالولاء اللامشروط قبل أن تلتفت إلى غيره. طرفان متناقضان، يعد أحدهما بتحرير فلسطين كلها ويعد ثانيهما باغتصاب الحق الفلسطيني كله، يعملان على الإجهاز على منظمة التحرير، وعلى فتح صفحة جديدة في «المآل الفلسطيني»، صفحة لا تزال طي المجهول، غامضة وكثيرة الأسئلة.

لن يتبقّى من «فلسطين المستقلة»، التي تتاوب عليها الفساد الكبير والأرواح الميتة والضمائر المستقيلة والإرهاب الصهيوني وحماس التي تودّ أن تعيد إلى الأشياء طبائعها الأولى، إلا ركام فوقه ركام، فقر شديد وطرق التوائية ودروب موحلة وبيوت معتمة ومقابر واسعة ومدارس مؤجلة... لم يأتِ السلام ولم يذهب الاحتلال، بل جاء السلام باحتلال جديد، أكثر إرهاباً وعنفاً وقسوة من الاحتلال الطويل الذي سبقه. هكذا كان على عرفات أن يرحل، أو أن يُرّحل، وكان على منظمة التحرير أن ترحل مع رحيل عرفات، ذلك أنه تماهى بها مُشخّصَناً القضية الفلسطينية، وتماهت به مستفيدة من رمزيته وهيبته. وهكذا أيضاً ورثت حماس ما أرادت أن ترثه، متطلّعة إلى فلسطين محررة وحياة سياسية لا فساد فيها.

3- وعود قديمة وأخطاء قديمة :

يقرّر نجاح حماس في الانتخابات الأخيرة أطروحتين، تقول الأولى منهما: لم تنجح حماس بفضل كفاحها المسلح، فقد قامت منظمة التحرير

عليه وممارسته عقدين من الزمن، ولم تتجح لمطالبتها بـ«التحرير الشامل»، فقد عرف الفلسطينيون مشروع «عرفات» وحدوده وارتضوا به قائداً وحيداً حتى رحل. وتقول الأطروحة الثانية: لم يهزم كفاح حماس المسلح إسرائيل، بل أسقط منظمة التحرير، التي كان إسقاطها مشروعاً إسرائيلياً منذ زمن. وواقع الأمر أن الرفض الإسرائيلي الحاسم لأي شكل من أشكال السلام توافق مع رفض حماس له، مما جعل من العمل الكفاحي «الاستشهادي»، كما الرد الإسرائيلي عليه، أداة دفعت بمنظمة التحرير، إلى جانب أسباب أخرى، إلى السقوط. بهذا المعنى، فإن حماس لم ترث منظمة التحرير كفاحياً، بل ورثت قبل كل شيء الرفض الإسرائيلي للسلام، موطداً بنواقص المنظمة الإدارية الكثيرة. وسواء ارتضت حماس الاعتراف بإسرائيل أم لم ترتضِ به، فالمآل النهائي لا تغيير فيه، طالما أن إسرائيل لا تعترف بالفلسطينيين ولا بحقوقهم. مع ذلك فإن سياسة حماس الراهنة تجعل الموقف الإسرائيلي أكثر «مشروعية»- بالمعنى الزائف قطعاً - بحجة أنه لا يعترف بطرف فلسطيني لا يعترف به.

وفي الحالات جميعاً، يبقى المأزق الفلسطيني مراوحاً، مع نزوع إلى مزيد من التدهور، فلا إسرائيل راضية بما رضي به الشعب الفلسطيني، ولا الشعب الفلسطيني قادر على مواجهة عسكرية مستديمة، لا بسبب الإرادة بل بسبب الإمكانية. ولهذا فإن انتقال الفلسطينيين، في الانتخابات الأخيرة، من خيار سياسي إلى آخر تعبير عن يأس متعدد المصادر: يأس من موقف إسرائيلي لا يقبل بالسلام، ويأس من سياسة

فلسطينية رسمية لم تفضِ إلى شيء سعيد، ويأس من موقف عربي انسحب من الصراع الفلسطيني - الصهيوني واستراح.

صدر صعود حماس عن موقفها كـ«معارضة»، تفعل ما تريد أن تفعل، فلا هي ملزمة بشيء محدد أمام منظمة التحرير، ولا ما يلزمها بشيء موازٍ إزاء إسرائيل، ولا ما يلزمها بأشياء واضحة أمام الشعب الفلسطيني نفسه، الذي عرف، في تاريخه الكفاحي الطويل، الشعارات جميعها، بدءاً بتحرير فلسطين كل فلسطين وانتهاء بإدارة أبعاض قليلة منها. فإذا كان سحر الصعود راجعاً إلى العمل الفدائي، فقد مارسه الفلسطينيون طويلاً قبل حماس، وإذا كان الرضا المبتور لصيق بـ«السياسة الواقعية» فقد تآلف الفلسطينيون معها منذ زمن. ولن يغيّر من الأمر شيئاً الانتقال من نعت «الوطني» إلى نعت «الإسلامي»، طالما أن الترسانة الإسرائيلية، سياسة وسلاحاً، جزء من الترسانة الأمريكية.

يحيل الأمر، الذي يبدو أنه يتاخم اليأس، على التاريخ الكفاحي الفلسطيني، الذي عرف الكثير من الشهادة والشجاعة والتضحية وقليل القليل من الحكمة السياسية. فلم يعرف هذا التاريخ شعاراً سياسياً مطابقاً، يربط بين السياق والإمكانية، بل اكتفى بارتجال مؤسٍ، يعطي لكل سياق شعاراً يلائم سياقاً آخر، دون أن يصل إلى شيء. لا غرابة أن يكون شعار حماس الآن هو شعار «فتح» قبل أربعين عاماً، وأن يكون شعار حماس في المستقبل، ربما، هو ما قالت به «فتح»، عشية «اتفاق أوسلو». والأمر كله لا يقوم في المزاودة أو التزيّد، ذلك أن خسران منظمة التحرير

ليس انتصاراً لحماس، إنما هو إعلان عن انغلاق الأفق الفلسطيني، في الشروط الراهنة.

في مواجهة العنف الإسرائيلي المغلق، أو الانغلاق الإسرائيلي العنيف، على الفلسطينيين، وطنياً وأخلاقياً، أن يشكلوا كتلة واحدة موحدّة، بعيداً عن انقسام فقير الحسبان، لا يلبي في النهاية إلا الأغراض الصهيونية. وبداهة فإن كتلة كهذه لا معنى لها خارج برنامج سياسي واضح الأغراض، يقبل بالكفاح المسلح أو يرفضه، لأن هذا الكفاح لم يعطِ شيئاً كثيراً، ويقبل الاعتراف بإسرائيل أو يرفض ذلك، طالما أن هذا الاعتراف، كما غيابه، لم يأتِ بمفيد. يتعيّن الوضوح السياسي، بهذا المعنى، بحزب سياسي قادر على البقاء، يلتف حوله الفلسطينيون في الأراضي المحتلة والشتات، يؤكد الهوية الوطنية والحق التاريخي، ويستنفر الإمكانيات الفلسطينية، وهي كبيرة، في الدفاع عن الحق الفلسطيني. حزب سياسي يدور حول هدف محدد هو: «الحفاظ على البقاء» في فلسطين، و«الحفاظ على البقاء» من أجل العودة إلى فلسطين.

وقد يبدو هذا الشعار لأصحاب الكلمات المترهلة والعقول المستقيلة لا معنى له، طالما أن شعار «التحرير الشامل» أكثر عنفاً وأشد وضوحاً. وواقع الأمر أن هذا الشعار، الذي يبدو متواضعاً وشديد التواضع، يستدعي أمرين أولهما: أن الشعب الفلسطيني، ومنذ عام 1948، لم يعرف مأزقاً خطيراً مثل المأزق الذي يعيشه اليوم. فبعد النكبة كان شعار العودة، وبعد الكفاح المسلح اللاحق كان شعار التحرير، وبعد محاصرة الكفاح كان شعار «الواقعية السياسية»، وبعد الشعار الأخير جاء

السديم، الذي يقضي بالمراجعة النقدية الصارمة للتاريخ الكفاحي الفلسطيني، الذي أعطى كل شيء وانتهى إلى لا شيء. لا يمكن تفسير كل شيء بالإجرام الصهيوني المطلق السراح، بل هناك سبب ذاتي جدير بالتأمل والمحاكمة. أما الأمر الثاني، وهو مشتق من الأول، فقوامه ما يلي: كيف يمكن استنهاض وتنظيم وتوحيد الشعب الفلسطيني، في الداخل والشتات، إن لم يكن أمامه هدف واضح محدد قابل للتحقق؟ لماذا نجح حزب المؤتمر في جنوب إفريقيا نجاحاً كاملاً في ما فشل فيه الفلسطينيون فشلاً كاملاً على الرغم من تشابه الوضعين؟ كيف نجح هذا الحزب في المزج، وفقاً للظروف، بين السياسي والعسكري في ما أخفق فيه الفلسطينيون إخفاقاً مؤسياً؟ ربما الاختلاف الجوهري في معنى «الحزب»، الذي يتحوّل لدى طرف إلى كلمة فقيرة المضمون ويستحيل، لدى طرف آخر، إلى متخيّل خصيب، يساوي بين الحزب وممارسة السياسة، وبين السياسة والحوار المنتج بين المعنيين جميعاً، بلا مراتب ولا طبقات.

مهما تكن علاقات الحديث فهي تستدعي، أولاً وأخيراً، مراجعة نقدية للتاريخ السياسي الفلسطيني، الذي حارب عدواً غير تقليدي بأدوات تقليدية، وأدار «الحوار» مع عدوه بأساليب ماضوية، وزرع في تربة «سلطة وليدة» كل الأمراض السلطوية المنتشرة.. إن العلاقة بفلسطين لا تختصر إلى الشهادة والتضحية، ولو كان الأمر كذلك لانتصر الفلسطينيون، ولو بقدر، إنما تتعيّن بممارسة عقلانية ووعي محسوب، بعيداً عن القدرية والطمأنينة والمعادلات المجردة.

كأن في التاريخ الفلسطيني ما يراكم التضحية ولا يراكم الخبرة، محتفظاً، بشكل متجدد، بكل الموروث التقليدي الذي حدثنا، أكثر من مرة، عن التراخي وفساد الأرواح والحسبان المتخلّف وازدواجية الولاء، أو تعدديّته، وتاركاً في طيّات الهواء جمالية الشهداء، الذين يعطون أرواحهم بكرم نبيل وينصرفون بهدوء.

مازال الفلسطينيون، عقداً بعد عقد، يعقدون العزم على تحرير فلسطين، دون أن يعقدوا العزم على مراجعة تاريخهم الكفاحي، الذي أدمن، ربما، على الشهادة والخيبة، في انتظار زمن نجيب لا يفصل بين الكفاح الوطني والسياسة العقلانية.

الدولة اليهودية الصهيونية وقضية السلام والديمقراطية

في الشرق الأوسط والعالم

كتب نجيب عازوري رائد القومية العربية في كتابه الأشهر «يقظة الأمة العربية» والصادر في فبرايز 1905، وكأنما به يكتب ليومنا «هناك حادثتان هامتان من طبيعة واحدة، ولكنهما متعارضتان وهما يقظة الأمة العربية والجهد الخفي لإنشاء ملك إسرائيل القديم من جديد، وعلى مقياس أوسع. إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر إلى أن تغلب أحداهما الأخرى. ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين» وكان قد سبقه في نهاية 1904 بيانه التاريخي «بلاد العرب للعرب»[1].

وكم هي رؤية صادقة ونافذة في مثل هذا الوقت المبكر، فهو بالفعل «صراع مستمر» يؤكده شارون بلسانه اليوم. فبعد شهرين من انتصاره على إيهود باراك في انتخابات 2001 أعطى «إريك» أول حديث له في الصحافة العبرية عن الصراع الإسرائيلي العربي: «حرب الاستقلال لم تنته بعد» قال شارون مجيباً على اسئلة الصحفيين «لا. 1948 لم تكن

سوى فصلها الأول، وكل ما يمكن كان حقيقياً قبل قيام الدولة ظل على حاله.. لا شيء تغير في الأساس» «القتال يظل وكأنه قَدَر جيلي، وسيكون أيضاً مهمة الأجيال القادمة» «الطريق لا يزال طويلاً، وهو يتطلب الصبر، واليقظة والعزم، والكثير من العزم».

و«الفلسطينيون؟» لا يعرف شارون منهم «سوى صنفين»: «الذين يحملون الخبز لبيوتهم ويرعون أطفالهم» وهؤلاء يقبلهم في إسرائيل، أما الذين «لهم طموحاتهم الواسعة، السياسية على سبيل المثال، فهؤلاء جميعاً «متورطون في الإرهاب» وهؤلاء نقاتلهم.

«وإسرائيل؟» حالياً، الناس لم يعد يثيرهم كثيراً فكرة أن يكسبوا هكتاراً بعد هكتار، أما أنا، فهذا يثيرني كثيرا» (التوسع أبداً)!!

«والمستوطنات؟» ليس هناك أدنى سبب للجلاء عن أيٍّ منها!! فطالما ليس هناك سلام فنحن باقون هناك، وإذا حل السلام يوماً بعون الله، فعندها لن يكون هناك أي سبب بالقطع لكي لا نبقى هناك (استمرار الاحتلال إلى الأبد).

«والمخرج من الانتفاضة؟» أرى معركة على مرحلتين، أولاهما هو حفظ الأمن، وخلق الظروف للمفاوضات وثانيهما صياغة خطة سياسية واقعية وحتى يتم ذلك «فلا بد أن نفتح عيوننا ونظل حكماء».

و«خطة السياسة الواقعية؟» «ليس هناك حل سريع» «فليس هناك ما يدعو إلى الالتزام بمسالك طموحة فيها ادعاء» «بل البحث عن حلول تدريجية». في البداية «اتفاق مرحلي لعشر سنوات، وفي النهاية دولة

فلسطينية على 42٪ من الأرض (المحتلة) وقد يكون أكثر بقليل». «ولكننا حينما نمنح أكثر من 42٪ فإننا نتركها دون التفريط في ممتلكاتنا التاريخية والاستراتيجية، ودون نهاية للصراع»[2].

❖ ❖ ❖

أما النظام العربي المهترئ والمنهار، فلا يكف يطرح في قممه وغير قممه «السلام كخيار استراتيجي» ولكن أي سلام؟!

المسيرة منذ أوسلو مروراً بكامب ديفيد الثانية.. إلى يومنا في تفاهمات شرم الشيخ تكفلت بالجواب. وهو ما سنتعرض له في هذه الصفحات، ولكن الأخطر بكثير ما سبقها من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عامي 1978 و1979 وهما الجذر، وحجر الأساس في البناء العربي المتهاوي، بعد أن عزلت مصر وحوّلتها إلى بلد تابع للإمبريالية الأمريكية وخادم لمخططاته الشرق أوسطية مع حليفه الصهيوني، كما حَرَمت أمتها من قلعتها الأمامية.

عود على بدء

ونبدأ مع لحظة توقيع اتفاقات أوسلو بالأحرف الأولى، على لسان المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين وسننقل للقارئ طرفة من وقائع

جلسة التوقيع، لدلالتها البالغة، كيف تنبثق الآمال الكبار من الوهم، وكيف تتبدد عصف الريح، مما يسوغ طرح السؤال الهام: من أين جاء الوهم، وكيف تبدد؟

نسخة إعلان المبادئ وقّعها في أوسلو بالأحرف الأولى عن الفلسطينيين أبو العلاء، وعن الإسرائيليين أوري سافير.

أما أبو العلاء فهذه طرفة مما قاله: لقد بكيت مرتين هذا الأسبوع، أولاهما حين تحدثت في البدرية، في الخامسة صباحاً في التليفون من استوكهولم: كل شيء تم. كنا ستة أبو عمار وأبو مازن، وياسر عبد ربه، وأبو خالد، وحسن عصفور وأنا. هنأنا بعضنا البعض، وقلنا: علينا من الآن أن نبدأ معركة كبرى وحقيقية للتنمية والبناء والتعاون وهو تاريخ جديد».

والتفت أبو العلاء لشيمون بيريز وكان يبدو متعباً، لم يغادر كنبته في الجانب الآخر من الغرفة. «السيد بيريز، أهلاً وسهلاً بمقامك العالي، لي الشرف الكبير، لقد تابعنا عن قرب تصريحاتك، وكتاباتك، التي أكدت لنا جميعاً الشعب الفلسطيني، أنك تريد سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً. وباسم الشعب الفلسطيني، وباسم الوفد الفلسطيني وقائده ياسر عرفات، أود أن أهنئك بعيد ميلادك السبعين، وأتمنى لك كل نجاح في المعركة الكبرى للسلام وحياة مديدة، حتى ترى بعينيك السلام وقد تحقق في الشرق الأوسط.

أما سافير فلم ينس في تلك اللحظة، لا يهوديته ولا حلمه

الصهيوني «.. الشعب اليهودي عانى خلال ألفي عام من الغربة والمطاردات ليجد أخيراً مرفأ الأمن والأمان في وطنه التاريخي، ومع ذلك فقد واجه العنف..»[3].

وفي تونس انخرط أبو عمار في البكاء، ولا شك في أنها فرحة لاجئ فلسطيني يحس بقرب العودة إلى الوطن الحبيب بعد طول غياب.

أما حفل التوقيع التاريخي، الذي جمع القادة من الطرفين مع الرئيس كلنتون وكان في واشنطن في حديقة البيت الأبيض في 13 سبتمبر 1993. وقد حرصت إدارة كلنتون في هذه المناسبة التاريخية الفريدة على إخراج المائدة نفسها تيمناً، التي وقّع عليها أنور السادات ومناحيم بيجن اتفاقات كامب ديفيد سنة 1978 - 1979.

رابين في كلمته لم يتخل عن حرف واحد من مفاخر حروبه التي خاضها من أجل «بلاده».

«نحن الجنود الذين عدنا من ساحات القتال ملطخين بالدم، بعد أن شهدنا موت أقرب أحبائنا وأصدقائنا، وشاركنا في جنازاتهم.. أقول لكم أيها الفلسطينيون كفَى.. نحن شعب يريد أن يبني وطنه! يزرع شجره، ويحب ويحيا.. لنصلِّ من أجل أن يأتي اليوم الذي نستطيع أن نقول فيه «كفى.. وداعاً للسلاح».

كما لم ينس توراته ردد من آياتها في سفر الجامعة: «حان موعد السلام»!!

أما عرفات فقد جاءت كلمته يختلط في سطورها قلق مما يحمله مستقبل الأيام، وهدفه الذي لم يتخل عنه، في إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي استشهد من أجله في آخر الأيام:

«شعبي يتطلع إلى الاتفاقات التي نوقعها اليوم أن نخط بداية النهاية لفصل من الآلام والمعاناة دام طوال هذا القرن».

«شعبي يتطلع إلى أن هذه الاتفاقات تدخلنا في عهد من السلام والتعايش والمساواة في الحقوق. .. شعبنا لا يرى في ممارسته لحقه في تقرير المصير يمكن أن تنتهك حقوق جيرانه ولا أن يهدد أمتهم، على العكس، وضع نهاية لمشاعر الظلم، وما مرّ به من ظلم تاريخي، هو الضمان الرئيس لتحقيق التعايش والانفتاح بين شعبينا وللأجيال المقبلة..»

شمعون بيريز كعادته بلغة مراوغة ومخادعة، وبعد أن ظل أكثر من عشرين عاماً النصير الأساسي للحل الأردني للمشكلة الفلسطينية عدل في كلمته ليدعو إلى المصالحة التاريخية:

«ما تحقق اليوم هو أكثر من التوقيع على اتفاق، إنه ثورة، بالأمس كان حلماً واليوم ارتباط والتزام. الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني اللذان تحاربا خلال ما يقرب من قرن، قَبِلا التقدم بثبات على طريق الحوار والتفاهم والتعاون.. وبقدر ما طالت حروبنا، يتعين أن يأتي شفاؤنا سريعاً!! أود أن أقول للوفد الفلسطيني إننا مخلصون وجادون!! اتركوا الرصاص من أجل ورقة الانتخاب، والمسدسات من أجل المجرفة. إننا نصلي معكم ونقدم لكم يد العون حتى تصبح غزة مزدهرة!! وأريحا

مزدهرة!! وكما وعدناكم سنتفاوض معكم من أجل تسوية نهائية، ومع جيراننا سلاماً شاملاً.. سلاماً للجميع!!..»

أما أبو مازن فقد جاءت كلمته فيها الكثير من حس النيّة، وتوهم الشراكة مع الآخر في نفس التصميم على السلام، وكأنه خلاف بين إخوة في أسرة واحدة!!

«الاتفاق الذي نوقعه اليوم يعكس القرار الذي اتخذناه في منظمة الحرير الفلسطينية، بأن نقلب صفحة جديدة في علاقتنا مع إسرائيل. ونحن نعلم جيداً أن هذا ليس إلا بداية رحلة موشاة بالعديد من الأخطار والصعوبات، وبالرغم من ذلك، فإن تصميمنا المتبادل على التغلب على جميع العقبات على طريق السلام، وإيماننا المشترك!! بالسلام، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن والاستقرار، وتطلعاتنا المشتركة لسلام مؤكد يتسم بالتعاون! كل هذا سيسمح لنا بالتغلب على جميع العقبات بدعم من المجتمع الدولي».

وفي الختام أطلق كلنتون، بعد أن سرد تاريخ الجهود الأمريكية، الوعود الغائمة الفضفاضة «المساعدة الفعالة» من جانب الولايات المتحدة «للمهمة الصعبة التي تنتظرنا»، وستلتزم الولايات المتحدة بأن ترعى حصول الشعبين المعنيين بهذا الاتفاق على المزيد من الأمن (أمن من؟!)، وقيادة العالم في حشد الموارد الضرورية لتذليل الصعاب، بما يسمح بتحقيق المبادئ التي التزمتم اليوم باحترامها»[4].

❖ ❖ ❖

أفردنا كل هذه المساحة لهذه الكلمات والتي لا تستحقها، سواء الصادقة والمخلصة من الجانب الفلسطيني بعد أن تكشفت عن وهم، أم الكاذبة والخادعة من الجانب الإسرائيلي والأمريكي، لأنها تثير في الحقيقة السؤال الذي سبق وطرحناه: لماذا تبددت كل هذه الآمال الكبار التي عبرت عنها هذه الكلمات؟! وذهبت أضغاث أحلام؟

الأمر نفسه نصادفه في كل مفاوضة أو اتفاق بين الدولة الصهيونية والعرب أو الفلسطينيين. اتفاقات الهدنة عقب حرب 1948، وبعدها إسرائيل قضمت وألحقت وتوسعت ما شاء لها التوسع، السلام المصري الإسرائيلي!! وبعدها أوسلو التي انتهت إلى الكارثة التي نعيشها، وفي خارطة الطريق، وحتى في تفاهمات شرم الشيخ الأخيرة. في جميع هذه المفاوضات والاتفاقات والتفاهمات إسرائيل لم تلتزم بشيء وخرقت كل تعهداتها؟ لماذا؟!

الجواب، لعلنا نعثر عليه على طول صفحات هذا الكتاب، من بدايته إلى نهايته في محاولة لإلقاء الضوء على طبيعة الصهيونية ذاتها كفلسفة وممارسة، وفي حقيقة الكيان الدولة العرقية العنصرية التي انبثقت عنها.

تكشف اتفاقات أوسلو كما سنرى بعد قليل، عن جهل فاضح من جانب المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية وكبار القائمين على شؤونها في تونس في تلك المرحلة، بطبيعة وحقيقة العدو الصهيوني الذي يفاوضونه ودولته اليهودية العرقية والعنصرية. هذا على الرغم من

الجهود الضخمة في الحقل الفكري والثقافي والعلمي الذي بُذل من الجميع، وأسهمت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بنصيب وافر، في الكشف عن طبيعة هذا العدو وحقيقة الكولونيالية الاستعمارية الاستيطانية التوسعية. ولا شك في أن عمق الأزمة الفكرية والمالية التي مرت بها المنظمة وقيادتها، فضلاً عن الوضع العربي في شموله، في تلك الفترة بعد حرب الخليج، دفعها إلى البحث عن أي حل وبأي ثمن للعثور على موطئ قدم لها على أرض الوطن والخروج من أزمتها الوجودية وتشردها ومطاردتها في بلدان الشتات العربي. ولا شك أيضاً في أن التلهف على حل «عملي» للخروج من وضع بالغ الصعوبة قد حجب عن أعين هؤلاء المسؤولين رؤية توازنات القوى الحقيقية بينها وبين العدو في ذلك الحين، وهي تقف على أرض الانتفاضة الأولى والتي عجز أمامها رابين بكل وسائله وعلى الرغم من كل ما أصابها من وهن. فإنّه كان من الممكن التوصل إلى اتفاق مرحلي أفضل لا تشوبه الأخطاء والثغرات الجسيمة التي شابت اتفاقات أوسلو وأودت بها في النهاية. فالعدو كان في مأزق أمام الانتفاضة لا يقل عن مأزق المنظمة في ذلك الحين.

ولكنَّ هناك سبباً أعمق في الحقيقة في تصور منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية والأخطاء التي اعتورت مسيرتها كحركة تحرير وطني ثورية تضم قوى وفصائل وأحزاب متعددة في صيغة جبهوية ديمقراطية بالضرورة. ذلك أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرير الوطني العربية في شمولها في تلك المرحلة الناصرية والبعثية والبورقيبيّة والجزائرية. وانتقلت إليها نواقص وعورات تلك الحركات من

حيث غياب الديمقراطية واستبدادية الزعيم أو القائد الوطني، وسيطرة مفاهيم الحزب الواحد، والحزب القائد. ولذلك عندما سنحت الفرصة في مؤتمر مدريد سنة 1991 لحل مرحلي للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية 242 و338 و194 وغيرها، سارعت قيادة المنظمة في تونس إلى الانزلاق في مفاوضات سرية، وراء ظهر وفد المنظمة في مؤتمر مدريد، وبعيداً عن قرارات الشرعية الدولية، مما أوقعها في قبضة الدولة الصهيونية وقادتها المخادعين، فضلاً عن دور نظام كامب ديفيد في مصر وضغوطه من أجل توسيع دائرة اتفاقاته مع العدو الصهيوني وكسر العزلة التي أحاطت به والخروج منها.

1- أوسلو . . بداية ونهاية

استُقبلت أوسلو في الداخل، في الأراضي المحتلة في أيامها الأولى بتفاؤل وحماس كبير.. وكان إعلانها في سبتمبر سنة 1993 لحظة من لحظات السعادة، فقد جاءت النتائج بعد أن مد الفلسطينيون أيديهم إلى الإسرائيليين. وتستطيع أن تشهدهم كما تقول تانيا رينهارت[5] في التلفزيون الإسرائيلي يتحدثون عن عهد جديد من السلام والعيش جنباً إلى جنب مع جيرانهم الطيبين بعد سنوات الانتفاضة بين 1987 – 1993. كما يدور الكلام دائماً عما بين الشعبين من تشابه وقرابة. كان الانطباع أن صفحة جديدة فتحت، والماضي عفّى عليه الزمن!

وفي الجانب الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الأولى، اقتنعت

الغالبية من الإسرائيليين أن الاحتلال لا يمكن أن يدوم، وبموازاته انتصر خط الوفاق في الجانب الفلسطيني، وتوصل الكثيرون في كلا الجانبين أن حلاً يقوم على دولتين ممكن. ولذلك جاء شهر سبتمبر 1993 في إسرائيل بعد عقد الاتفاقات ليتحول إلى شهر الحماس والبهجة غير المعهودة.

أما بين اليمين والكولون (المستوطنين) فقد ساد الذعر في الشهرين التاليين على إعلان أوسلو. اقتنع الكثيرون من الإسرائيليين أن الأمور تسير نحو إزالة المستوطنات، مما أشعل أسعار الشقق في إسرائيل توقعاً لموجة من العودة للكولون. ووصلت نسبة التأييد لأوسلو بين الإسرائيليين إلى الثلثين.

أما في الخارج بالنسبة للفلسطينيين في المهجر فقد كان الأمر يختلف، فقد شعر الكثيرون في الخارج أنهم أهملوا، وأن القيادة أسقطتهم من حسابها، بالتفريط في حق العودة[6] واشتد القلق في المجتمعات على المصير، كما رفضتها وعارضتها بشدة المنظمات الراديكالية الإسلامية واليسارية، وكشفت عما تنطوي عليه من تنازلات فادحة، وبالأخص إنهاء الانتفاضة دون تحقيق المطالب الوطنية.

الغموض البنّاء

وفي إطار البدع الكيسنجرية «الغموض البنّاء» وسمّيه البوشي الكونداليزي في العالم اليوم «الفوضى الخلاّقة» الذي صيغت به نصوص

الاتفاقات. وهو غموض مقصود من المفاوض الإسرائيلي، اتخذ منه حجة فيما بعد للتضييق على حرية الحركة على الفلسطينيين بدواعي الأمن، وتشجيع إقامة المستوطنات غير الشرعية، وتوسيع القائم منها، ومصادرة الأراضي لشق الطرق الالتفافية من هذه المستوطنات، ومضاعفة القيود البيروقراطية بما زاد من معاناة الفلسطينيين[7].

وبسبب هذا الغموض والالتباس جاءت اتفاقات أوسلو عرجاء منذ البداية. فالمبادئ الثلاثة التي قامت عليها وهي الاعتراف المتبادل والتعايش والسلام حملت للطرفين معاني متباينة، كل يفسرها على هواه، وحسب نواياه. فإسرائيل تفهم من الاعتراف بحقّها في الوجود، اعترافاً بحقوقها التاريخية، حقوق اليهود التاريخية في فلسطين، والتي قامت على أساسها دعاوى الصهيونية. أما بالنسبة للفلسطينيين فهو احترام لقرارات الأمم المتحدة. والتعايش فهو للإسرائيليين يعني الأمن وللفلسطينيين يعني الاحترام لحقوقهم ووجودهم وهويتهم على قدم المساواة، وإلغاء أحادية الهيمنة على أساس حق الأقوى.

والسلام.. أي سلام؟! للإسرائيليين يعني سلاماً دائماً وشاملاً يضمن للدولة اليهودية اعترافاً نهائياً أياً كان الوضع النهائي بالنسبة للفلسطينيين. أما الفلسطينيون فهم يرون ضرورة أن يأتي سلاماً «عادلاً» يضع في اعتباره جذر الصراع ونتائجه الكارثية بعد النكبة. وهكذا كل عنصر من عناصر الاتفاق يحمل للطرفين معان متضاربة ومتصادمة، وكل يفسرها كما يريد.

والسلام القادم بالنسبة للصهيونية يعني أن الصهيونية كسبت معركتها نهائياً، كسبت الشرعية والأمن. أما للفلسطينيين فقد كان يعني وضع أقدامهم على أرض دولتهم القادمة، وهو المكسب الأكبر للفلسطينيين في أوسلو، وكذلك الاعتراف بما نالهم من غبن ومظالم. بينما لم يرد بالنص أي اعتراف أو إشارة إلى هذه الدولة أو لوجودها في المستقبل. كما أنه ليس هناك أي نص على الجلاء الكامل إلى حدود 67 أو على إزالة المستوطنات أو حتى وقفها ووقف التوسع فيها أثناء المفاوضات.

وكان هذا الغموض والالتباس في نصوص الاتفاقات هو بداية النهاية منذ وقعت[8]، كما كان من جانب المفاوضين الإسرائيليين يكشف عن نواياهم الحقيقية من وراء الاتفاق، التلاعب وتوظيف الاتفاق لتحقيق أهدافهم التي لم يحيدوا عنها أبداً.

هدف أوسلو منذ البداية

العمل والليكود لم يخفيا الهدف من أوسلو. فقد كان الهدف منذ البداية وقف الانتفاضة أولاً ثم عزل الفلسطينيين في (معازل) منفصلة غير متصلة، سميت في الاتفاقية مناطق أ، ب، ج.. إلخ، لا تقوى على الحياة اقتصادياً ومحاطة بالقوات العسكرية الإسرائيلية تقوم بينها مستوطنات وطرق التفافية تنتهك في الأساس وحدة الأراضي الفلسطينية وتكاملها. وقد تواصل نزع الملكية وهدم المنازل بعدها خلال رابين وبيريز ونتنياهو دون توقف. وفي تلازم مع التوسع ومضاعفة المستوطنات مع

استمرار الاحتلال العسكري، وكل خطوة ولو بالغة الصغر تتخذ نحو السيادة الفلسطينية، وبما في ذلك الانسحاب ولو من قطعة صغيرة من الأرض على مراحل يوقف ويجمد أو يؤجل أو يلغى حسب إرادة إسرائيل[9].

أما خلفية عملية السلام في العقل الإسرائيلي والأمريكي فهي فرضية أن الفلسطينيين وهم يعانون ما يعانون من العقاب والضرب والإهانات سيستسلمون في نهاية الأمر ويقبلون بالتنازلات التي تفرض عليهم. وفي الوقت نفسه استمرت إسرائيل بكل قوتها العسكرية وترسانتها النووية تتخذ موقع الضحية، وتطالب بالتعويض عن المحرقة المعادية للسامية في أوروبا.

رابين وأوسلو والسيطرة الجديدة

رابين انخرط في عملية أوسلو استجابة في الواقع لطلب الرأي العام الإسرائيلي الذي استبد به التعب. فعشية أوسلو كان المجتمع الإسرائيلي أصابه الملل من الحروب، والمعركة من أجل الأرض والموارد الطبيعية مضت وفات زمانها كما تجاوزتها إسرائيل. ومع ذلك الغالبية من الإسرائيليين ظلت على إيمانها بأن حرب الاستقلال في 1948 بكل نتائجها الرهيبة على الفلسطينيين كانت ضرورية لقيام دولة اليهود، الذين تطاردهم ذكرى الهولوكوست أو المحرقة في الحرب العالمية الثانية، أما وقد امتلكوا دولة قوية، فكانوا يتطلعون بكل بساطة إلى حياة عادية

وهنية. ظلت أيديولوجية «خلاص الأرض» لم تَخْتَفِ داخل الجيش ولا في دوائر «الجنرالات السياسيين» الذين ينتقلون من الجيش إلى الحكومة[10].

أما حكومة رابين العمالية المنتخبة عام 1992 فقد قبلت المفاوضة مع منظمة التحرير الفلسطينية تحت ضغط أسباب ثلاثة رئيسية: أولاها أنها لم تستطع أن تضع حداً للانتفاضة الأولى على الرغم من كل سياسات تكسير العظام وأشكال القمع العنيفة المستخدمة. هذا وتكلفة الاحتلال في الضفة الغربية وغزة أضرت ضرراً بليغاً بالاقتصاد الإسرائيلي. فقبل الانتفاضة كانت إسرائيل تمارس إشرافها على الضفة والقطاع بحوالي عشرة إلى خمسة عشر ألف جندي وشبكة واسعة من المتعاونين معها. وقد دمرت الانتفاضة هذه الشبكة، وأجبرت إسرائيل على حكم هذه الأراضي عسكرياً وبشكل مباشر. وفي ذروة الانتفاضة احتاجت إسرائيل إلى (180.000) جندي ليقوموا بهذه المهمة. ولكي تجمد الانتفاضة قتلت إسرائيل (1200) فلسطيني بين 1987 - إلى 1993 بينهم (344) طفلاً أقل من ستة عشر عاماً.

ومع وصول (525.000) مهاجر يهودي من الاتحاد السوفييتي تفاقمت الأزمة لمتطلبات العمل والسكن والمعونات الاجتماعية لهؤلاء القادمين الجدد. فقررت الحكومة خفض تكلفة الاحتلال، بأن تنقل المهمة كما توهمت إلى عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس فتح، وزعيم الفلسطينيين دون منازع. وقد عبّر رابين بوقاحة عن وهمه هذا في

مقابلة صحفية مع يديعوت أحرونوت «فضلت أن يقوم الفلسطينيون بأنفسهم بمهمة حفظ الأمن في غزة، وهم سيقومون بها أفضل مني، لأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يعودوا إلى المحكمة العليا لمقاضاتهم، ولأنهم لن يتعرضوا للنقد من جمعيات الحقوق المدنية الإسرائيلية، فهم سيتصرفون بوسائلهم الخاصة، ويحررون الجنود الإسرائيليين من هذه المهام»[11].

وقد سلمت إسرائيل للسلطة الفلسطينية بعد توقيع الاتفاقية ووصول السلطة إلى الأراضي المحتلة بعد تأجيل 60٪ من قطاع غزة أما الضفة الغربية (فـــ30٪) فقط مقابل «حكم ذاتي» في المناطق التي تقرر في الاتفاقية أن تخضع لها، في مقابل أن يقوم عرفات في وهمهم بدور الجندرمة لحساب إسرائيل!! وقد استخدم عرفات الحكم الذاتي في البداية لقمع معارضيه ومنع أي نقد للاتفاقات مع إسرائيل.

ومما أغرى رابين في الحقيقة على الإقدام على المفاوضات، وكانت مغامرة بالنسبة له، وكذلك ما أدخل في دماغه هذا الوهم الساذج، ما كان يعلمه عن ضعف عرفات والمنظمة في تلك المرحلة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد رآها فرصة لا تعوض لكي يحوّل هذه اللحظة التاريخية الفريدة إلى شكل جديد من السيطرة الإسرائيلية[12].

وفي تقدير إدوارد سعيد بأن عملية أوسلو للسلام، لا تخرج عن كونها إعادة انتشار، بعد أن أجلت القضايا الرئيسة، وقد تركت الأمن والسيطرة على الحدود والمياه ومعظم الأرض لإسرائيل، كما سمحت

للاستيطان أن يستمر ويتمدد، وبدلاً من أن ينتهي الاحتلال جزأت الضفة إلى سبع أجزاء غير متصلة، جزراً معزولة، تقف عند 3٪ من الأرض محاطة ومحاصرة بأراض تحت السيطرة الإسرائيلية[13].

جذور أوسلو

أوسلو لم تنبع من فراغ. ولم تكن من ابتكارات رابين وبيريز، سوى في انتهاز الفرصة السانحة في أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، ووضعها المؤسي الذي آلت إليه في تونس.

أوسلو لها أصل وصورة في خطط سابقة «للسلام» (الأمن) في السنوات التي أعقبت عدوان 67، وبخاصة في «خطة إيجال آلون». فمع تزايد خطر الاستعدادات الناصرية في ذلك الحين، وجهوده التي لم تتوقف «لإزالة آثار العدوان»، تحت شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» وطُرِحَ تصوران استراتيجيان في سنة 1969 للأمن الإسرائيلي، بنياً على أساس إقامة حاجزين دفاعيين، لتأمين العمق في الأراضي المحتلة وإسرائيل. أولهما خط بارليف على شاكلة خط ماجينو أمام القنال، وهو ما يسمح بتحويل سيناء إلى منطقة واسعة فاصلة بين مصر وإسرائيل. والثاني هو مشاريع إيجال آلون ودايان. مشروع آلون إقامة شريطين طويلين من المستعمرات أو المستوطنات في الضفة الغربية مع وجود عسكري ضروري للدفاع عنهما: أحدهما على طول حدود 67 (الخط الأخضر) والآخر في وادي الأردن، وهو ما يضمن بقاء الضفة الغربية

والقدس تحت السيطرة الإسرائيلية[14]. وآلون حاول مصالحة مع الأردن تقوم على التوزيع الجغرافي بين البلدين. ودايان أيضاً كان له خطة فقد طرح التقسيم الوظيفي بين إسرائيل والأردن. فإسرائيل تحتفظ بالوظائف الأمنية في الضفة الغربية، والأردن ما تبقى من الوظائف السكانية. هذان الطرحان الأخيران للتقاسم الجغرافي أو الوظيفي مع الهاشميين كشركاء هو الأساس في الاقتراحات التي تضمن دوام الاستيطان والاحتلال في الوقت نفسه هما الأساس في طرح العمل أو الليكود فيما بعد من أوسلو وما تلاها[15]. كما أن هذا الحل يتعين أن يُفرض على الفلسطينيين كان في قناعة الحزبين، وهو ما مارسته جميع الحكومات، عمل أو ليكود بعد أوسلو، وهو أيضاً ما ظل يلقى تأييداً واسعاً حالياً بين جمهور الإسرائيليين داخل إسرائيل، في ظل رابين وبيريز أو نتنياهو وباراك وشارون.

وفي بداية عملية أوسلو سبتمبر سنة 1993 كان هناك خطان يتصادمان في الدوائر السياسية والعسكرية، أحدهما يقوده رابين وبيريز ويوسي بيلين، وهو ما حاول تطبيق نسخة من مشروع آلون والذي دافع عنه حزب العمال خلال سنتين. والخطة الأصلية كما وضعها آلون كانت تستهدف ضم 35٪ من الأراضي المحتلة لإسرائيل، وحكم أردني للسكان في بقية الأرض، في إطار التقاسم الجغرافي كما سبق القول، وشكّل من الحكم الذاتي مع احتفاظ إسرائيل بالأمن في جميع الحالات، واعتبر ذلك أساساً للمصالحة بدلاً من الصراع الدموي بلا نهاية. وبدا أن رابين كان يتحرك في إطار هذا الحل بعد توقيع اتفاقات أوسلو في مقابل ما

ذكرناه من قيام عرفات بالسيطرة على غضب شعبه وإخماد تذمره، وضمان أمن إسرائيل، فيترك للسلطة حكم سكان المعازل ويمكن تسميتها «دولة فلسطينية»!!.

أما الخط الآخر فكان يعارض هذه التنازلات، وكان هذا الاتجاه ملحوظاً بوجه خاص في الدوائر العسكرية، والناطق به بحماس في السنوات الأولى لأوسلو كان هو باراك، عندما كان رئيساً للأركان. والمركز الآخر للمقاومة هو بلا شك شارون واليمين المتطرف الذي وقف في المعارضة منذ بداية عملية أوسلو. وباراك وشارون ينتميان لجيل الجنرالات السياسيين بدءاً بموشي دايان[16].

ومع ذلك، وبعد مضي سنوات في تطبيق أوسلو بالتفسيرات والمفاهيم الإسرائيلية، وبالنوايا المبيتة وراء الاتفاق منذ البداية، يتكشف الأمر أنه لا خلاف في الحقيقة بين الاتجاهين والخطين يسار ويمين، عمل أو ليكود، ففي برنامج الحزبين في انتخابات 1996 نجد العديد من نقاط الالتقاء حول قضايا أوسلو. فالعماليون لا يرون أن اتفاقات الوضع النهائي تقضي بإزالة أي مستوطنة من المستوطنات الكبرى المائة والأربعة والأربعين، والتي ستظل في الغالبية الكبرى منها تخضع للسيادة الإسرائيلية، والليكود لا يطلب أكثر من ذلك، وكلا الحزبين أيضاً يتفقان على موضوع القدس «عاصمة موحدة أبدية لدولة إسرائيل، وكلا العسكرين يبدوان على استعداد للقبول بالدولة الوهمية أو الدولة «ميني» «Mini» على ما تبقى من الأراضي. دولة تملك الأقل القليل من السيادة والاستقلال الحقيقي[17].

وبعد الانتخابات مباشرة، يوسي بيلين الذي يُقدم على أنه القطب الحمائمي بين العماليين، وصاحب الاتفاق الشهير «أبو مازن – بيلين» علق بأنه يعتقد أن العمل والليكود يمكن أن يجدا أرضاً مشتركة، وصدرت وثيقة إيتان – بيلين، والمفروض أن إيتان هو أقصى يمين حزب الليكود، وبيلين هو أقصى يسار حزب العمل! هذه الوثيقة تضع الأساس لحكومة وحدة وطنية بين الحزبين، فكلاهما يتفق على الخطوط الرئيسة للتسوية الدائمة التي ستفرض على الفلسطينيين، والتي جاءت في برامج الحزبين في الانتخابات، وهي تسقط بالكامل قضية اللاجئين، وتحافظ على المستوطنات الكبرى أرضاً وتبعية لإسرائيل[18]. وفي مطلع سنة 1997 أي بعد أربع سنوات من أوسلو وقّع رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست، وعن اليسار بيلين، على اللاءات الشهيرة: لا للانسحاب إلى حدود 67 – لا لتقسيم القدس – لا إجلاء للمستوطنات – لا للعودة. فلا يبقى شيء للتفاوض!

البعد الاقتصادي لأوسلو

اتفاقية باريس التي تحدد المكون الاقتصادي التنفيذي لاتفاقيات أوسلو وقعت سنة 1994 وهي تقضي بأن تشكل إسرائيل وأراضي الحكم الذاتي الفلسطيني وحدة اقتصادية واحدة. فالجمارك والضرائب مشتركة وكذلك السياسات الضريبية. وتقدر تأجيل أي قرار بشأن عملة فلسطينية خاصة يطالب بها الفلسطينيون. كما يعطي الاتفاق حق الفيتو

لإسرائيل في أي خطة اقتصادية تتقدم بها السلطة الفلسطينية نقدية أو تنموية، كما أن صرف العملة يخضع للسيادة الإسرائيلية، وكذلك التجارة الخارجية والصناعة.

ومع هذه الهيمنة الكاملة لإسرائيل على كل جوانب الاقتصاد من مناطق الحكم الذاتي، ومع غيبة الديمقراطية، تحولت المناطق الخاضعة للسلطة إلى أحياء قذرة slums ومزبلة لإسرائيل، كما هي مخزن للعمالة الرخيصة. وشاهِدُ ذلك المنطقة الفاصلة بين إسرائيل وغزة: Ereta حيث أنشئت ساحة أو حديقة Park صناعية برعاية أمريكية وأوروبية. العمل بأجور منخفضة ودون أي التزامات اجتماعية أو نقابية، وأصحاب العمل جميعاً من الإسرائيليين. كما أن لإسرائيل مشروعات مشابهة على الحدود مع الأردن والضفة الغربية. وتحول الصناعيون الإسرائيليون بذلك إلى جزء من اتفاقيات السلام ومعسكره. وكان رابين يردد أن الاتفاقية قامت على منطق لا يقهر تؤيده الغالبية من الشعب الإسرائيلي لأنه حقق لهم السلام والأمن، والسلام في نظرهم لا يتعدى منع الإرهاب والقنابل، فهو أمنهم الشخصي واليومي[19].

نتائج كارثية

ومع مرور الوقت شعر الفلسطينيون أن ظروفهم المعيشية تسوء وتتدهور أكثر والجار لا يسمح لهم بالخروج من الفقر على حد تعبير «آلان بابي»[19م] بل واستجلبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عمداً

فيليبينيين وماليزيين ورومانيين للحلول مكانهم لدواعي أمنية واقتصادية أيضاً.

وحسب تقارير الأمم المتحدة الشعب الفلسطيني يعيش على (2) دولار في اليوم أو أقل.

وبين سنة 1994 وسنة 2000 من سنوات تطبيق أوسلو قبل الانتفاضة شهد الفلسطينيون (330) يوم إغلاقٍ شاملٍ ما يبلغ في مجموعها حوالي السنة الكاملة وكل يوم يمر يزيد السخط على عرفات الذي لم يجلب لهم سوى الانحدار في حرياتهم ومستوى معيشتهم، وحماس تكسب أرضاً جديدة يوماً بعد يوم. وفي نظر الإسرائيليين السلطة هي المسؤولة عن زيادة نفوذ حماس وعن ممارساتها. ومن هنا تأتي ضرورة الضغط أكثر على عرفات والفلسطينيين. وكلما زادت وطأة الأمن كمعيار وحيد في الحوار والمفاوضات مع إسرائيل، زاد تدهور الأمن نفسه، وزاد معه انكار السبب الأصلي في فقدان الأمن، وهو احتلال شعب آخر[20].

والمؤلف يذكر حديثاً له مع مسؤول إسرائيلي سنة 1999 حين كشف له عن زيادة السخط واليأس بين الفلسطينيين، خاصة مع استمرار الإغلاق وزيادة القيود على الحركة، وكان جوابه «هذا مؤسف على المستوى الشخصي، وأنا مع إعادة الأراضي لهم، وإلى أن يتم ذلك فنحن مضطرون إلى حفظ الأمن. ومع ذلك فإجراءاتنا لها أثر تعليمي وتربوي. وكلما ساءت الحياة بالنسبة لهم زاد استعدادهم لقبول اقتراحاتنا

النهائية». فالقمع في المنطق الأمني له آثاره الإيجابية!! فهم يعتقدون أنه كلما زادت جريمة القمع زاد معها الاستعداد للقبول بالشروط الإسرائيلية[21].

وبعد سبع سنوات من أوسلو، 1993 قبل بدء الانتفاضة سنة 2000، وبعد عامين من الموعد المحدد من الاتفاقيات لنهاية عملية السلام، وبعد خمس اتفاقات مرحلية لم ينفذ منها شيء كانت السلطة تسيطر على 70٪ من مساحة غزة و13.1 من الضفة.

وخلال الفترة نفسها قبل الانتفاضة صودر (35.000) هكتار إضافية، أي ما يعادل (5.8٪) من مجموع مساحة الأراضي المحتلة، وهو ما يعادل قطاع غزة، ودمر (895) منزلاً، دمرها الجيش الإسرائيلي لأنها تخفي «إرهابيين» أو أقيمت عشوائياً دون تراخيص، وأصبح (13.000) فلسطيني بلا مأوى بعد الإزالة الإدارية لمساكنهم.

وفي الفترة نفسها أيضاً حتى يوليو 2000 بلغت الخسائر البشرية (385) مدنياً فلسطينياً و23 من قوات الأمن الفلسطينية يقابلهم (171 إسرائيلياً و(92) جندياً.

العزل العنصري والأبارتيد الجديد

في التقييد على الأرض خلقت عملية أوسلو بانتوستانات وكانتونات ومعازل على غرار «الأوطان، home lands» الوهمية التي خلقها نظام الأبارتيد أو العزل العنصري في جنوب إفريقيا بين الستينيات

والسبعينيات. ويؤكد الأكاديمي الراديكالي نورمان فينكلشتين أن القاموس الذي استخدم في اتفاقية أوسلو يتماشى كلمة بكلمة تقريباً مع تشريعات البانتوستانات أو المعازل في جنوب إفريقيا[22].

فمع اتفاقات أوسلو وجدت السلطة الفلسطينية التي تملك بعض صفات الدولة المستقلة: قوات أمن، وعلم وطوابع بريد، ومؤسسة تشريعية، ولكنها دولة بمعنى «البانتوستانات والكانتونات في بريتوريا العنصرية. فقد كانت الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا تقدم «البانتوستانات» على أنها «أوطان» يقوم على رأسها متعاونون من رؤساء القبائل وكانت دولة الأبارتيد أو القلة البيضاء تعتبر هذه «الأوطان» كدول مستقلة، وتحرم في الوقت نفسه قاطنيها السود من حق «المواطنة» في الدولة على اتساعها وفي حدودها، ويقف الجيش متأهباً للقضاء على أي حركة عصيان أو تمرد داخل هذه المعازل وضد الفصل العنصري[23].

والاستراتيجية الأساسية في أوسلو كما يقول إدوارد سعيد هي إعادة تقسيم الأراضي إلى وحدات أصغر أ، ب، ج والضفة الغربية قسمت إلى أربعة مناطق أ، ب، ج، د، واستطاعت إسرائيل بهذه الحيلة، خلال عشر سنوات، مضاعفة المستوطنات والطرق الالتفافية، وتطوير سياستها التمييزية، وخفض إمدادات المياه، ومحاصرة شعب بكامله وحصره في معازل وسجنه بشبكة الطرق الالتفافية وإخضاعه في النهاية لأوامرها. ومنذ توقيع اتفاقات أوسلو سنة 1993 حتى بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000 لم تسحب إسرائيل قواتها سوى من 18٪ من الضفة والقطاع[24].

وانتهى الأمر بتقسيم الأراضي المحتلة إلى قرابة مائتي معزل يفصل بينها حواجز يقف عليها الحراس الإسرائيليون بأسلحتهم الثقيلة ليموت عندها الفلسطينيون. ومدير مركز الدراسات الأمريكي في رام الله التابع للأمم المتحدة يصف هذه الأوضاع بالأبارتيد، ويعرف الأبارتيد الذي يدمغه به جريمة ضد الإنسانية، بأنه «الإدارة المنفصلة لمجموعة من الناس في داخل وحدة ترابية على أسس عنصرية أو إثنية عرقية وبقوانين عنصرية صريحة».

والواقع أن إسرائيل منذ الاحتلال من 67 كانت تطبق على السكان المدنيين الفلسطينيين سياسات تمييزية عن اليهود المستوطنين في المستعمرات، سواء في البطاقات الشخصية أو أرقام السيارات، طورته وقننته مع أوسلو.

كما يؤكد الناشط الإسرائيلي في حقوق الإنسان جف هالبر Jeff Halper وجود كل العناصر الأساسية من الأبارتيد أو نظام الفصل العنصري في الأراضي المحتلة بعد أوسلو: العزل، وعدم المساواة والفصل والسيطرة والتبعية وانتهاك حقوق الإنسان والمعاناة وكلها تدعمت بعد أوسلو[25]. فشعار رابين من البداية كان «إخراج غزة من تل أبيب» بمعنى عزل الفلسطينيين عن الإسرائيليين. أكّده باراك بشعار «نحن هنا وأنتم هناك» وهو المنطق الذي بنيت عليه أوسلو بالكامل. وطبقه رابين بحرفيته في سنة 1994 بعد قتل (29) فلسطيني في مسجد الخليل الإبراهيمي على يد الإرهابي باروخ جولدشتين، وحينها حوصر (20.000) مواطن

فلسطيني في الخليل لمدى شهرين بينما ظل الكولون أحراراً في حركتهم[26].

والمضحك المبكي كما يقول مروان بشارة أنه في الوقت نفسه الذي ألغي فيه الأبارتيد أو العزل العنصري في جنوب إفريقيا (أول مايو 1994) وبضغط دولي، بدأت إسرائيل في ظل أوسلو في إقامة أبارتيد جديد بالتوقيع على أول اتفاق مرحلي غزة - أريحا. وعلى عكس ما قامت به حكومة البيض برئاسة دي كلارك De Klark، التي توقفت عن مصادرة أراضي السود طوال السنوات الثلاث للمفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي L'ANC بزعامة مانديلا بينما واصلت حكومة رابين سياساتها الاستيطانية أثناء مفاوضات أوسلو وبعدها.

ويعقد مروان بشارة مقاربة أو مقارنة بين النظامين، النظام العنصري في بريتوريا والنظام العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعلى غرار حكومة الأبارتيد العنصرية في جنوب إفريقيا، حين كانت تقوم بطرد السكان السود من مزارعهم وإجبارهم بالقوة على العيش في «أوطانهم home land» وتوزيع الأرض على البيض، استخدمت الحكومات الإسرائيلية عمالاً وليكود السياسة نفسها في مصادرة الأراضي والتطهير العرقي والكنيسيت شرّع هذا النظام.

وبعد أوسلو وخلال «عملية السلام» ساد تشريعان: أحدهما لليهود والآخر للفلسطينيين. اليهود لهم حق اغتصاب الأرض والبناء عليها، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم، وليس لهم الحق في

البناء إلا بتصاريح، والتصاريح لا تُعطى! والمستوطنون الكولون اليهود يخضعون للتشريعات والحماية الإسرائيلية، والفلسطينيون تحت القوانين العرقية الإسرائيلية . وفي جنوب إفريقيا أعطت الحكومة العنصرية لرؤساء «المواطن الإفريقية» أو البانتوستانات سيادة، تفوق تلك المعطاة للسلطة الفلسطينية.

وكما هيمن البيض على السود من وراء هذه السياسة في جنوب إفريقيا، كذلك حافظت إسرائيل على السلطة والسيطرة بالكامل في الأراضي المحتلة، كما تحكمت في الأراضي والمياه والموارد الطبيعية وتنقّل الأفراد وتدفق البضائع دخولاً وخروجاً.

وقد أدت هذه السياسات العنصرية إلى حفر هوة عميقة بين السود والبيض في نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا كذلك تعمقت الفروق بين الفلسطينيين والإسرائيليين من حيث مستوى الحياة، وفرص التعليم والصحة والعمل. وهذه الفروق زادت واتجهت نحو الأسوأ بعد أوسلو[27].

وتؤكد تانيا دينهارت الأستاذة من جامعة تل أبيب، والمناهضة للعنصرية وسياسة الفصل العنصري، هذا التشابه الشديد الذي يبلغ حد التطابق بين النظامين العنصريين في جنوب إفريقيا في السابق وفي فلسطين اليوم. ففي سنة 1959 صدر قانون الحكم الذاتي لشعوب البانتوس Bantos في جنوب إفريقيا مقيماً معازل بين البيض والسود عرفت باسم البانتوسات والكانتونات، كيانات للحكم الذاتي وعهد بالسلطة إلى تابع محلي، وبعض البانتوسات أُعطِي لها الحق في برلمانات

ومؤسسات شبه حكومية. وفي الوقت نفسه حرص النظام الأبيض على الاحتفاظ بالأمن والشؤون الخارجية والمناجم والموارد الطبيعية، وكان لا بد من تصريح للانتقال من نقطة إلى أخرى، وتصريح للخروج للعمل وكسب العيش لدى البيض، وفي ظروف عمل مهيبة ومذلة واستغلالية. والعمال يعودون إلى مساكنهم وبيوتهم من البانتوستانات. وكان نظام الأبارتيد الأبيض يحاول أن يعطي الانطباع بأن البانتوستانات هي بلاد حقيقية مستقلة. واتفاق غزة - أريحا، وهو الاتفاق التنفيذي لأوسلو يشرّع في الحقيقة الاحتلال ويثبته[28].

الأبارتيد والاقتصاد

والفصل العنصري الأبارتيد اكتمل بالفصل الاقتصادي، الذي لم يخلّف للفلسطينيين سوى البطالة والمزيد من الفقر والمجاعة. فخلال ثلاثين عاماً من الاحتلال، قبل أوسلو وبعدها ظل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً، والصادرات الأساسية لإسرائيل لم تكن سوى العمالة الرخيصة. وهذا هو السبب في أنه بعد العديد من المشاريع المشتركة مع مسؤولين فلسطينيين ورجال أعمال فاسدين، أصبحت دوائر الأعمال الإسرائيلية ضد «الفصل الاقتصادي». كما أضيف إليه الشلل من عقبة المستوطنات والحواجز العسكرية وتقسيم المناطق الفلسطينية، بما يخالف اتفاقات أوسلو التي تعتبر المناطق الفلسطينية وحدة واحدة متكاملة خلال المرحلة الانتقالية. كل ذلك قضى على أي إمكانية لاقتصاد أو سياسة اقتصادية قابلة للحياة.

والإغلاق الذي قلل من عدد الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، أسهم في الوقت نفسه في النمو الاقتصادي للمستوطنات والتوسع الإسرائيلي بتزويد هذه المستوطنات باليد العاملة الرخيصة. ولم يكن غريباً، بعد القيود على العمل في إسرائيل أن يتضاعف عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الشركات القائمة بالمستوطنات وبأجور أدنى بكثير بالمقارنة بالأجور في إسرائيل. وفي نهاية سنة 2000 كانت هناك مائة شركة مزدهرة في المستوطنات.

وهو ما أدى بجامعيٍّ فلسطينيٍّ هو محمد الحلاج إلى وصف هذه السياسة: «المستوطنات اليهودية أصبحت تستخدم كنظام أبارتيد في الأراضي المحتلة، فوجودها شرّع للتمييز أن يمتد إلى كل القطاعات. فالعرب واليهود يحكمهم نظام قانوني مزدوج. فالمستوطنات في الضفة والقطاع تحوّل إسرائيل إلى دولة أبارتيد، فيها نظام الفصل والتمييز العنصري بمثابة النظام الإداري السائد، فهي الدولة الوحيدة في العالم حالياً من هذا القبيل[29].

وفي ظل غيبة أي حماية فقد تحولت الأراضي المحتلة بشكل متزايد إلى مزبلة لإسرائيل. وتحولت أبوديس المرشحة لتكون عاصمة للفلسطينيين إلى مقلب قمامة القدس، وأصبح التلوث لا ضابط له.

أزمة إسرائيل الوجودية بعد 67

بعد حرب 67 واستيلاء إسرائيل على كامل التراب الفلسطيني

دخل المجتمع الإسرائيلي في أزمة وجودية لا نهاية لها، مع تفاقم التناقضات الداخلية، والتي سادت يدأ بيد مع الابتلاع المتزايد للأراضي الفلسطينية، فقد تولد عنها رخاء اقتصادي غير مسبوق، وحراكة اجتماعية لا تخطئها عين، وهو ما أخفى معالم هذه الأزمة ولو إلى حين. تحولت الضفة والقطاع بعد فتح الحدود إلى سوق عمل لليد العاملة الرخيصة، كما فتح السوق الفلسطيني لصادرات البضائع الإسرائيلية، وتحولت الأراضي الفلسطينية إلى هدف للاستيطان، أضيف إلى هذا الوضع النادر مليارات الدولارات في صورة معونات واستثمارات من الولايات المتحدة وبلدان أخرى، مما حول إسرائيل إلى بلدٍ من أكثر بلدان العالم رخاء، استفادت منه كل قطاعات المجتمع. وهو ما أدى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والنظام الاجتماعي. وتحوّلت الغالبية من اليهود الإسرائيليين من الوظائف غير الماهرة أو شبه الماهرة (وظائف البناء والخدمات والزراعة والصناعات الأولية التي أوكلت إلى العمال الفلسطينيين)، تحولوا إلى وظائف قيادية عالية المهارة، وهي غالباً في الصناعات عالية التكنولوجيا والتي تقدمت بدورها، والوظائف الإدارية العليا، وانضمت شركات إسرائيلية كبرى إلى قائمة الشركات التي تتبع مقياس نازداك Nasdaq (مؤشر التكنولوجيات العالية من البورصات الأمريكية والعالمية). وجاء ترتيبها تالياً للشركات الأمريكية. وارتفع الناتج الاجتماعي للفرد لتصبح من أعلاها في العالم، ليقترب من (18.000) دولار للفرد في السنة، واستمر هذا الرخاء والصعود الاقتصادي والاجتماعي حتى عام 2000[30].

شبق الضم والإلحاق الصهيوني

ومع حرب 67 واستيلاء إسرائيل على أراض واسعة لم تكن تحلم بها، ستثير من جديد الشبق الصهيوني التاريخي بالأرض والتوسع، وهي رغبة تشمل المجتمع الإسرائيلي كله يمينه ويساره، في ضم أراضي «إسرائيل التاريخية» في الضفة الغربية دون سكانها. هذا الضم أوقع إسرائيل في الدائرة الحقيقية، والتناقض الوجودي والمصيري للمشروع الصهيوني نفسه، بإنشاء دولة يهودية نقية. فمع ضم هذه الأراضي والاستحالة الراهنة على الأقل في ترحيل سكانها وإجلائهم (الترانسفير)، تهددت الصفة اليهودية للدولة النقية: وهنا تصطدم الاعتبارات الأيديولوجية والنوايا السياسية والاقتصادية مع حقائق الديموجرافيا السكانية.

فالأوضاع الديموغرافية، أي معدل نمو السكان سيأتي في المستقبل غير البعيد في صالح الفلسطينيين ويعرض للخطر الأقلية اليهودية، فأرتون سوفر Arton sofer الجغرافي في جامعة حيفا طبقاً لحساباته، سيعيش على أرض فلسطين التاريخية سنة 2020 (15.1) مليون فرد بينهم أقلية يهودية من (6.5) مليون. وحتى في إسرائيل نفسها بعد عشرين عاماً، فإن الأغلبية اليهودية التي تبلغ نسبتها حالياً (81٪❖ لن تتجاوز في ذلك التاريخ (65٪) والتقدير نفسه لباحث ديموغرافي آخر هو سيرجيو دل برجولا Sergio Dell Pergola في الجامعة العبرية. واقترح كحل تحويل المناطق الإسرائيلية ذات الكثافة السكانية العربية إلى الدولة

الفلسطينية، في مقابل المناطق الثلاث الرئيسية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشغلها المستوطنات اليهودية[31].

كيف تبخرت آمال أوسلو

الهدف المعلن لاتفاقات أوسلو هو «المصالحة التاريخية» والآن لم يعد محلاً للسؤال، فكل النوايا تكشفت ومعها تبخرت الآمال وذابت لتُخَلِّف «فيتاسكو» كامب ديفيد بعدها بسبع سنوات، حسب تعبير كاتب «المسجونون وراء الجدران»[32].

في الجانب الإسرائيلي كان الأمل في اتفاق نهائي مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعيداً عن فكرة الدولة الفلسطينية، التي لم تكن تخطر على بال موقّعي الاتفاق من الإسرائيليين، لا بيريز مهندس الاتفاق، ولا رابين، بل كان الهدف سلام شامل يحقق القبول في مجمل العالم العربي بدولة يهودية، عبر منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت إسرائيل على علم بأن عدداً من البلدان العربية خاصة في الخليج والمغرب تنتظر أي إشارة لحل حتى توقع سلاماً مع الدولة العبرية.

أما المنظمة خاصة في تونس فقد كانت أشد رغبة وتلهفاً وإقبالاً على المصالحة، فالانسحاب الجزئي من موقعين صغيرين، غزة وأريحا كمرحلة أولى أحيا الآمال الكبار حول نهاية قريبة للاحتلال.

أسباب الفشل الذريع تقع مسؤوليته في الأساس على عاتق إسرائيل، للنوايا المبيتة في الأصل من وراء الاتفاق. ولكن يأتي في المحل

الأول من هذه الأسباب في الرؤية التاريخية للكيان الصهيوني منذ قام وهي الركون والاطمئنان إلى القوة وعلاقات القوى مع محيطها في جملته. ومن ثم أصبح الأمن، والأمن وحده هو أَوْلِيَةُ الأَوَّليات. يضاف إليه تراث العرقية ورفض الآخر، رغم كل دعاوى «الانفتاح على هذا الآخر» فيما يلي من الأيام بعد الاتفاق مباشرة خاصة على لسان بيريز! ومنذ المفاوضات الأولى في القاهرة حول تنفيذ الاتفاق، فقد ظلت القضية التي تشغل بال المفاوضين الإسرائيليين هي الأمن، وأصبح دور العسكريين يتقدم على السياسيين، وحتى عودة عرفات جرى تأخيرها بأمرهم إلى ما بعد سنة 1994 بعد أربعة شهور من الموعد المقرر[33].

وخلال السنوات السبع التي تلت، تعددت المفاوضات ومعها المواجهات الاجتماعية والسياسية، وتعمقت الهوة بالتدريج في الداخل بالقياس إلى الآمال الأولى، وهو ما ترجمته الاتفاقات المرحلية بإعادة الانتشار والتي لم ينفذ منها شيء، بدعاوى أن المواعيد ليست مقدسة على لسان رابين ومن خَلَفوه. وهو الأمر الذي سجلته أميره هاس مراسلة الهآرتس في الأراضي المحتلة. فالانحراف الأمني، قبل المعالجات السياسية حسب قولها هو ما قاد إلى المأزق، مثيراً معه المزيد من السخط واليأس من عملية السلام لدى المواطنين من الطرفين، والفلسطينيين أكثر بالطبع.

أما عن مسؤولية القيادات الفلسطينية، فكما يقول نصير عزوزي الأستاذ الجامعي الفلسطيني في الجامعات الأمريكية: «لأول مرة في

التاريخ تبتلع قيادة اتفاقاً يقضي بترك الاحتلال على حاله، مع ترحيل القضايا الرئيسية في الصراع لمفاوضات مقبلة»[34].

وفي مقابلة مع المجلة الاشتراكية الدولية (ديسمبر 2000 - يناير 2001) يقول عزوزي رداً على السؤال الموجه إليه «ماذا تعني عملية أوسلو بالنسبة للفلسطينيين؟» «أوسلو تحولت إلى رمز للتسلل الدبلوماسي بالنسبة للشعب الفلسطيني، ووسيلة لإطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي وتثبيته بالطرق الدبلوماسية المخادعة.

«فحركة الاستيطان لم تبلغ هذا الزخم الذي بلغته منذ بداية عملية أوسلو، والفلسطينيون يقفون عاجزين وأرضهم تنتزع لحساب الاستيطان الكولونيالي، والطرق الالتفافية شقت للإسرائيليين وحدهم تربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل، وأيضاً لتفتيت المجتمع الفلسطيني.

«كما قدمت أوسلو غطاء للاحتلال بينما كل العالم يركز أنظاره على الفالس الدبلوماسي الذي تقدمه الميديا الأمريكية والدعاية الإسرائيلية، على أنه مفاوضات من أجل السلام!!

«وبالنسبة للفلسطينيين أوسلو تعني التخلي الاختياري عن الحقوق المعترف بها دولياً، بدلاً من التفاوض لرد الحقوق، وهو ما ليس له سابق تقريباً في تاريخ الدبلوماسية.

«وأوسلو هي المعادل الدبلوماسي لغزو العراق وتدميره، فهي تحقق الأهداف الصهيونية نفسها دون اللجوء للجيش، وتتحول السلطة

بمقتضاها في عرف الصهاينة إلى مقاول في الداخل لتنفيذ العمليات القذرة.

كما فتحت الأسواق والأبواب للصادرات الإسرائيلية بعد أن حولت دولة وهمية إلى دولة شرعية، ومن حينها أصبحت إسرائيل هي وادي السيلكون silicon Valley[35] ومن دون أوسلو ما كانت الدول العربية والإسلامية والإفريقية والآسيوية فتحت أبوابها لإسرائيل».

وأوسلو.. أي ثمن؟

وإدوارد سعيد يذكّر بتصريحات شارون، ففي 5 مارس سنة 2002 قال في صحيفة هآرتس «السلطة الفلسطينية وراء الإرهاب، وكل ما يجري هو إرهاب. وعرفات يقف وراءه، وضغوطنا تهدف إلى وقف الإرهاب، ولا تتوقعوا من عرفات أن يفعل شيئاً، وعلينا أن نوقع بهم أفدح الخسائر وعندما يدركون أنه لا جدوى من الإرهاب للحصول على مكاسب سياسية.

«والصورة التي نأخذها هنا في الإعلام الأمريكي، أن الإسرائيليين يقاتلون من أجل حياتهم (الدفاع عن النفس) لا عن احتلالهم ومستوطناتهم وقواعدهم العسكرية.

«الشعب الفلسطيني يدفع ثمناً باهظاً لا يتصوره أحد لأوسلو وبعد سبع سنوات من المفاوضات لم يجلبوا سوى سُلَخ من أراض ليس بينها اتصال، وحياة الإفقار للفلسطينيين، ليتحقق الرخاء للإسرائيليين.

«وفي رأيي أن المفاوضات الوحيدة التي تستحق الاسم هي التي تجري حول الانسحاب ومراحله وليس كما أوسلو المساومة على ما يمكن أن تسلمه إسرائيل من قِطَع الأرض.

«وأوسلو عفت عن الاحتلال وعن جرائمه وعن كل ما دمّر من مباني وقتل من أرواح خلال خمسة وعشرين عاماً.

«يقولون أن السياسة فن الممكن لا ما تطلبه وتتمناه، وأنا أعترض على ذلك بشدة. فالمفاوضات لا تجوز سوى حول متى يتم الجلاء الكامل والنهائي، لا حول نسبة الأرض التي يمكن أن تتخلّى عنها إسرائيل. فعليهم بكل بساطة أن يعيدوا ما استولوا عليه، ودفع تعويضات عمّا سببوا من خسائر، كما دفع صدام عن احتلال الكويت.

«وشجاعة الفلسطينيين التي لا تُطَأْطِئ ولا تنحني في غزة والضفة، وهي التي غلبت في الحقيقة شارون سياسياً وأخلاقياً، وهو يهدد كل العرب في مدنهم ويدمر ما شاء على هواه خلال عقدين» وإدوارد سعيد يعيب على الحكام العرب خنوعهم وصمتهم إزاء التهديد الماثل على رؤوسهم[36].

تقارير دولية

وفي تقرير للأمنستي انترناشونال في 18 يوليو سنة 2001 دعت فيه المجتمع الدولي لوضع حد لممارسات إسرائيل وجرائمها، وحسب التقرير:

«تكاد كل الطرق بين القرى والتي تصل بينها في جنوب القدس والتي زرناها تكون مقطوعة بكتل من الأحجار والإسمنت، ومحور الطرق الرئيس شمالي – جنوبي نابلس والذي يربط نابلس وهي المدينة الأهم في المنطقة بجنين، تشغله العربات العسكرية، وتتعرض السيارات الفلسطينية للتفتيش ومنع المرور. وفي العديد من الحالات يتعرض الفلسطينيون للموت لعدم تلقي الرعاية الطبية العاجلة.

وهذه الإجراءات التي تعوق حرية حركة الأهالي تؤدي إلى خنقهم اقتصادياً».

ومن تقرير آخر: «الإغلاق في الأراضي المحتلة هو عقوبة جماعية لجميع من يعيشون في الضفة الغربية وذلك تحت دواعي الأمن. والمواد الأساسية من الغذاء والماء لا يسمح لها بالمرور، كما يموت الفلسطينيون لأن الوصول إلى المستشفيات يزداد صعوبة يوماً بعد يوم. والإغلاق لا يؤدي إلا إلى مفاقمة الفقر، ويخلق شعباً يسيطر عليه اليأس والشعور بفقدان الأمل في أي مستقبل أو تحسين أحواله».

وهذه القيود المفروضة على حرية الحركة لها تأثيرها المدمر على الحياة اليومية للفلسطينيين سواء في الصحة أو التعليم أو العمل. ويشهد الفلسطينيون وضعاً كارثياً. ففي غزة 40٪ من الأسر تعيش دون عتبة الفقر وحسب البنك الدولي تكلفة الإغلاق بلغت أكثر من خمسة مليون دولار يومياً. وحسب دراسة أجراها البنك قبل اندلاع الانتفاضة، فالضفة الغربية والقطاع بين بلدان الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا هي أدناها عدا اليمن.

وحسب البنك الدولي أيضاً فإن معدل البطالة زاد خلال الأعوام بين 1992 – 1996 من 3٪ إلى 28٪ وهو المعدل الأعلى بين مائتي بلد.

وحسب تقرير لمعهد الدراسات الفلسطينية في واشنطن ولندن سنة 1995 «عملية السلام لم تفشل فحسب في وضع حد لانهيار الاقتصاد الفلسطيني، بل ضاعفت من عملية الانهيار، بادخالها ديناميات جديدة على الاقتصاد الفلسطيني لإضعافه أكثر مما هو ضعيف. والأمر الذي لم يبقَ فيه شك أن الاقتصاد الفلسطيني بلغ درجة من الانحطاط لم يبلغها منذ بداية الاحتلال.

فإذا كانت هذه هي نتيجة سياسة الإغلاق، فهل هي منبته الصلة بأوسلو؟ العكس هو الصحيح بلا شك[37].

أي سلام؟!

بعد سبع سنوات من عملية أوسلو، بين أوسلو والانتفاضة، ليس هناك نتيجة: سلسلة من الاتفاقات الغامضة الملتبسة بعملية غش ما إن بدأت حتى تحولت إلى سيرك دبلوماسي، حولت القضية الفلسطينية، التي هي القضية الأعدل والأكثر مأساوية في القرن العشرين، إلى معركة مبتذلة. حولت السطو على وطن واغتصابه، وتحويل نصف شعبه إلى لاجئين، وإخضاع النصف الآخر للاحتلال إلى مجرد نزاع عقاري. وأصبح الضحايا في موضع الاتهام يحملون وزر مصيرهم، ومطلوب منهم بعدها أن يبجلوا قاهريهم ويحموهم!!

بعد سبع سنوات من المعاناة القاسية، وسبع اتفاقات ثنائية بلا جدوى، عم في فلسطين شعور قاس بالظلم والخيانة. أدرك الفلسطينيون أن هدف «السلم الدائم» كان هو «عملية سلام لا تنتهي»، أو بالتعبير المحبب لحاكم عربي «الجلوس الدائم على مائدة المفاوضات» وهي فارغة!! وخلالها قطعت إسرائيل فلسطين ومزقتها إلى معازل صيغت بلغة الدبلوماسية إلى مناطق، أ، ب، إلخ. جزر منفصلة[38].

ولنذكر حسنات موتانا

ومع ذلك، ومع كل ما قيل أو يمكن أن يقال في أوسلو والذي انتهى بموتها، إلا أن هذه الاتفاقيات نقلت بالفعل القضية من وضع إلى وضع آخر، وحققت لعرفات هدفه الأول وهو وضع قدميه ومنظمته على أرض فلسطين نفسها أرض الوطن، وهو أمر في ذاته بالغ الأهمية، وأخرجته وأخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من مأزقها في تونس، وكان كفيلاً لو استمر، في الوضع العربي المهترئ، أن يضعفها إلى حد القتل.. وهو وإن لم يحقق هدفه الأثير على قلبه في دولة فلسطينية مستقلة، وقتلته إسرائيل في الطريق، إلا أن المسؤولية لا تقع بالكامل عليه وعلى أخطائه، بل تقع على إسرائيل في المحل الأول، وعلى نواياها منذ البداية حتى النهاية، وعلى الوضع العربي الذي فاق كل توقع في انهياره وسقوطه. ويجب على الأجيال الجديدة - البطلة التي نهضت بالانتفاضتين الأولى والثانية، أن تتفحص بعمق دروس هذه الاتفاقيات وما تلاها، لتضع

استراتيجية وبرنامجاً للثورة، يعبئ ويوحد كل قواها، وهو ما يُغَيَّبُ حتى اليوم، ولتحقق ثورة حتى النصر.

2- كامب ديفيد والفرص الضائعة[39]!!

بعد سبع سنوات من أوسلو لم يبق منها شيء، تبددت كل الآمال الكبار التي ولدت مع توقيعها في 13 سبتمبر 1993 حتى نهايتها وموتها في الانتفاضة الثانية 28 سبتمبر 2000.

وبين تاريخ الميلاد والوفاة جاءت مفاوضات كامب ديفيد الثانية يوليو 2000 كمحاولة إنقاذ، وصورت في حينها سواء أثناء المفاوضات أو بعد فشلها على أنها نقطة تحول في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وأن باراك كسر كل التابوهات أو المحرمات، وأنه قدم من التنازلات ما لم يقدمه أحد من رؤساء الوزارات الذين سبقوه: عرض على الفلسطينيين حسب قوله إعادة 90٪ من الضفة الغربية، وكل غزة. وكل ما طلبه في المقابل الموافقة على ضم 10٪ فقط من الأراضي المحتلة التي تتجمع فيها كتلة المستوطنات التي يعيش فيها (150.000) مستوطن إسرائيلي.

وبالنسبة للقدس، وهو الموضوع بالغ الحساسية فيما يتعلق بالإسرائيليين بوجه خاص في نظرهم، فقد أقدم على مخاطرة كبيرة بقبوله تقسيم المدينة، وقدم جزءاً منها ليقيم عليه الفلسطينيون عاصمتهم في دولتهم المقبلة. ولكن المفاوضين الفلسطينيين في زعمهم وعرفات بالذات، رفضوا هذا العرض «السخي» دون أن يقترحوا بديلاً

بنّاء في المقابل! وحرص الإعلام الإسرائيلي والأمريكي والغربي بعامة على الترويج بكثافة لهذا «السخاء» في عروض باراك، خاصة بعد انتهاء القمة إلى فشل ذريع ومدوٍّ.

وجعلوا كل المسؤولية على عرفات والفلسطينيين في إضاعة فرصة تاريخية لا تعوض، وردّدها وراءهم بعض الحكام العرب من الأتباع والعملاء «الفرص الضائعة» «وقد أثبت الفلسطينيون عمق رفضهم المتأصل والمتواصل في رؤية دولة يهودية تقوم إلى جوارهم في سلام معهم»!! ومن ثم تعالت الأصوات داخل إسرائيل وفي صفوف اليمين للاستعداد لحرب دفاعية ودائمة لا محيد عنها بين اليهود والفلسطينيين.

هذا العرض والتقويم لمفاوضات كامب ديفيد الفاشلة دعمته إدارة كلنتون، وثبته بالإجماع الميديا الغربية. والإلحاح أعطاه «قوة سحرية» على الصحة والصدقية لدى الكثيرين[40].

أكاذيب تفضحها حقائق:

فقط بعدها بعام بدأت التشققات في نسيج المصادر الرسمية، حين كشف عن الحقيقة روبرت مالي Rpbert Malley وهو المستشار الخاص للرئيس كلينتون لشؤون العلاقات الإسرائيلية العربية 1998 – 2001، وبهذه الصفة شارك في مفاوضات كامب ديفيد، وسجل ملاحظات كثيرة. وبعد أن شهد الصمت الغربي طوال عام، على القمع الوحشي

للانتفاضة الفلسطينية بعدها، نشر سلسلة مقالاته التي كشفت الحقيقة عارية[41].

كتب في النيويورك تايمز يقول: «الكثيرون توصلوا إلى قناعة أن الرفض الفلسطيني للحلول التي قدمت في كامب ديفيد تكشف عن رفض لحق إسرائيل في الوجود، ولكن لننظر في الوقائع: الفلسطينيون يطلبون دولة في حدود 4 يونيو سنة 1967 تقوم إلى جوار إسرائيل، وقبلوا فكرة الضم لأراضي تشمل المستوطنات الرئيسية الإسرائيلية. كما قبلوا مبدأ السيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية في القدس الشرقية. وهي أجزاء لم تكن تشكل جزءاً من إسرائيل قبل حرب يونيو 1967. وإذا كانوا يصرون على الاعتراف بحق العودة للاجئين، فإنهم وافقوا على أن تطبيقه لا بد أن يحافظ على ديموجرافية إسرائيل السكانية وأمنها، بحصر عدد العائدين، ولا يوجد من بين من فاوضوا إسرائيل، لا السادات، ولا حسين الأردن باستثناء حافظ الأسد، من ذهب إلى هذا الحد من التفاهمات» (نيويورك تايمز وهآرتس 10 / 7 / 2001).

تشويه متعمد:

وتعلق تانيا دينهارت اليهودية الإسرائيلية على موقف الغرب هذا غير المنصف: الغرب الذي يملؤه التعاطف مع إسرائيل يرى في رفض الإسرائيليين التنازل عن سنتميتر واحد من الأراضي المحتلة، ويرون فيه تفريطاً ضخماً، وتنازلاً عن حلم الأرض الموعودة التي عاش عليها

أجدادهم منذ ألفي عام، وأنه يمثل مقامرة كبرى لأي سياسي يقبل بالتفريط في أي ذرة من الأرض، فهو يقامر بإثارة غضب اليمين، وعلى الفلسطينيين أن يتفهموا ويقدروا هشاشة وضع الحكومة الإسرائيلية. أما التنازلات والتضحيات من جانب الفلسطينيين، فهي لا تثير القدر نفسه من الانتباه والتعاطف. والفلسطينيون تقول تانيا راينهارت لا تعود علاقتهم بالأرض إلى الزمن التوراتي، بل إلى الحاضر، فحتى سنة 1948 كان الفلسطينيون يعيشون على كامل تراب فلسطين بما فيها إسرائيل، ولا يزال الكثيرون ممن عاشوا في ذلك الزمن، يذكرون منازل طفولتهم، كما أن الآخرين نشؤوا وشبوا وتربوا على الذكرى والأحلام التي نقلها إليهم آباؤهم. ومع ذلك فقد قبلوا التخلي عن 78٪ من أرض أحلامهم، ولم تترك لهم حدود ما قبل يونيو 67 سوى 22٪ مما يعتبرونه بلد المولد. وهذا التقسيم قبلوه سنة 1988 في مجلسهم الوطني، وكرروا هذا القبول في أوسلو، وانتظروا سبع سنين لكي تنفذ إسرائيل ما وعدت به وتعيد إليهم 22٪ من الأرض، لكي يسمعوا آخر الأمر من يقول لهم أن تنازلاتكم وتضحياتكم لا تكفي!!

فهل صحيح هذا «السخاء» غير المسبوق من جانب باراك في مفاوضات كامب ديفيد أو أي مفاوضات أخرى، الذي تنسبه إليه الروايات الغربية؟

كل القصص والروايات التي تحكى حول سخاء باراك هذا لا يستند إلى وثائق محققة. وكما يلاحظ أكفا إلدار Akiva Eldar محرر

هآرتس الشهير «لا أحد لديه أدنى فكرة عن حقيقة هذه التسويات أو نص ما دار، كما لا يوجد هذا الدبلوماسي المحنك الذي يستطيع أن تحمل ذاكرته المناقشات السياسية التي لم تسجل على الورق» (هآرتس 16 / 11 / 2000)، وكانت استراتيجية باراك تقوم على قناعة أن إسرائيل لا ينبغي أن تكشف عن موقفها أو موقعها حتى للولايات المتحدة! ولم تكن هناك على الإطلاق اقتراحات إسرائيلية محددة. والاقتراحات التي قدمت، كانت تقدم باعتبار أنها أفكار أمريكية وليست إسرائيلية، وعندما طلب من باراك أن يواجه عرفات، ويفاوضه وجهاً لوجه، رفض خشية أن يطالبه عرفات بتنازلات محددة.

نقطة الانطلاق، خطة بيلين - أبو مازن

ترى تانيا داينهارت أن اقتراحات باراك في كامب ديفيد مستمدة من الوثيقة المعروفة باسم «خطة بيلين - أبو مازن» وهي تسوية عقدت بعد مفاوضات سرية مكثفة في 11 / 11 / 1995 قبل ثلاثة أيام من اغتيال رابين. والخطة هذه تترك جميع المستوطنات دون مساس، وتلخصها هآرتس: الخطة تدعو إلى انسحاب إسرائيل عن 90 - 95٪ من الضفة الغربية، وتظل (130) مستوطنة تحت السيادة الإسرائيلية و(50) مستوطنة تدخل في الدولة الفلسطينية!! ويظل الجيش الإسرائيلي في مكانه في وادي الأردن. وتعترف الدولة الفلسطينية بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، بينما تعترف إسرائيل بالجزء المعروف باسم «القدس»

قبل حرب الأيام الستة، خارج المنطقة التي ضمتها إسرائيل 67 (قرية أبو ديس) عاصمة للدولة الفلسطينية، وجبل المعبد (الأقصى) يكون تحت السيادة الفلسطينية (هآرتس 23 / 6 / 2000).

وأفضل وصف لهذه الخطة، عباس - بيلين، هو ما قاله بيلين نفسه في مقابلة صحفية في مارس سنة 1996 «كنتيجة للمفاوضات التي أجريتها أستطيع أن أقول أننا نستطيع أن نصل إلى اتفاق نهائي ليس على أساس الشروط المعلنة من جانب الفلسطينيين، بل على أساس تنازلات أساسية من جانبهم. فهم على استعداد للاتفاق من دون هدم وإزالة المستوطنات، ومن دون الرجوع إلى حدود 67، ولا يتعدى حل موضوع القدس حدود بلديتها»!

ويوسى بيلين هذا هو العضو في أقصى يسار حزب العمل والذي يقدم عادة بأنه زعيم «الحمائم» في إسرائيل، وهو أيضاً مهندس المفاوضات الدائم مع المنظمة على مدى سبع سنوات، وهو الذي قال إن الطرفين يبحثان عن «لغة بناءة» لتخفيف الخلافات، والمشكلة الأساسية هي معرفة كيف نعيد تسمية الأوضاع القائمة لأن كلانا يعلم أنه لن يكون هناك أي تغيير حقيقي في هذا الوضع».

التوقيع على نهاية للصراع:

وجاءت اللحظة الحاسمة في مفاوضات كامب ديفيد، فضلاً عن موضوع القدس، عندما طلب باراك من عرفات التوقيع على «اتفاق

نهائي» مصحوباً بإعلان فلسطيني «بنهاية الصراع» وهو ما يعني أن الفلسطينيين بتوقيعهم هذا الاتفاق وبهذه الشروط، لن يكون لهم في المستقبل حق شرعي في المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة. وصرح باراك في الليلة الأخيرة «إذا كان الفلسطينيون يريدون تأسيس دولة، فعليهم أن يعلنوا مسبقاً أن الصراع المئوي بين اليهود والعرب انتهى» واستطرد يقول: «وإلا ستكون مواجهة دموية لن ينتج عنها ما هو في الصالح» (جيرو سالم بوست 18 / 9 / 2000).

ماذا يبقى من فلسطين:

وبالنظر إلى الخريطة التي قدمها باراك للفلسطينيين في مايو 2000 في عروضه للاتفاق النهائي تظهر الضفة التي ستتقسم إلى أربعة كانتونات (أقاليم أو ولايات) معزولة تماماً، لا يتصل بعضها ببعض والجزء الذي سيسلم مباشرة للسيادة الفلسطينية هو 60٪ وليس 90٪ وداخلها (40) مستوطنة إسرائيلية تربط بينها طرق التفافية تحول المناطق الفلسطينية إلى معازل. والقول بأن إسرائيل ستحتفظ فقط بـــ (10٪) وتعيد للفلسطينيين (90٪) لا يخرج عن كونه «كذبة» بتعبير تانيا رينهارت.

وثيقة باراك:

منذ أكتوبر سنة 2000 مع بداية الانتفاضة وقبل العمليات «الإرهابية» الأولى في نوفمبر كانت الخطة العملياتية لدى الجيش

الإسرائيلي جاهزة للتخلص من عرفات والسلطة الفلسطينية. ففي وثيقة أعدت بناء على طلب إيهود باراك بتاريخ 15 / 10 تنص على أن «شخص عرفات يمثل تهديداً شديداً لأمن الدولة الإسرائيلية، والآثار السيئة لاختفائه أقل من تلك التي تترتب على وجوده» ونشرت تفاصيل الوثيقة في معاريف في 6 يوليو 2001.

والخطة العملياتية أساسها مشروع تحت اسم «حقول الأشواك» بتاريخ 1996 وتم تجديدها أثناء مفاوضات كامب ديفيد في يوليو سنة 2000 وبعدها أثناء الانتفاضة. (هآرتس 23 / 11 / 2001).

وفي «حقول الأشواك» نعثر على كافة ما تم تنفيذه فيها بعد «التدمير الانتقائي للإنشاءات والمعدات ذات الأهمية الحيوية أو استغلال سيطرة إسرائيل على المياه والطاقة والمواصلات والاتصالات وشبكة الطرق للحد من قوة الفلسطينيين وتتضمن أيضاً «اعتقال قادة السلطة وإحلال إدارة عسكرية مكانهم، والإجلاء القسري للفلسطينيين من (المناطق الحساسة)»

وعلى المستوى السياسي عمل المحيطون بباراك على إعداد الرأي العام لقلب عرفات. ففي 20 / 11 / 2000 قدم ناهمان شاي Nahman Shai مدير الاتصالات في حكومة باراك في مؤتمر صحفي وثيقة من ستين صفحة معنونة «عناد السلطة الفلسطينية ومكابرتها وتصرفاتها غير المقبولة». وهذه الوثيقة سميت رسمياً الكتاب الأبيض، وتم تجهيزها بمساعدة باراك. واتهم فيها عرفات أولاً بتدبير الانتفاضة، باستخدام

ميليشياته المسلحة غير المشروعة، وفي قلب هذه الاستراتيجية «أن العرفاتية هي محاولة لتدويل الصراع ودعوة المجتمع الدولي إلى تغيير العملية الراهنة بالقوة.

«وعرفات في نظر الوثيقة هو المسؤول مباشرة عن معاناة الفلسطينيين. فالسلطة استغلت الموت المأساوي للطفل محمد الدرة الذي ذهب ضحية النيران في معركة نتزاريم، وتعمدت أن تجعل من موته، عبر قنواتها المتلفزة وعلى مدار الساعة قضية للإثارة.

وحسب الكتاب الأبيض، «فإن جرائم عرفات الحالية، ليست إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة تدل بوضوح أنه يظل على ارتباطه بخيار العنف والكفاح المسلح، وحتى في خطابه في حديقة البيت الأبيض فقد احتوى على إشارات وتلميحات تدل على أن إعلان المبادئ بالنسبة له لم يكن يعني بالضرورة نهاية الصراع، وفي أي لحظة لم يتخلَّ عن بدلته العسكرية، التي ترمز إلى وضعه كزعيم ثوري».

طابا[42]:

في الشهر الرابع من الانتفاضة عقدت جولة جديدة من المفاوضات في طابا بين 21 – 27 / 1 / 2001. وكثيرون صدقوا الأسطورة القائلة أن الجانبين لم يكونا بهذا القرب من قبل.

عقدت المفاوضات في زمن أزمة وزارية في إسرائيل، وكانت على أبواب انتخابات جديدة المرشحان فيها باراك وشارون وأراد باراك أن

يخلق أملاً جديداً في السلام. ولكن المفاوضات في الحقيقة كانت جزءاً من حملته الانتخابية. وبعث باراك إلى طابا بممثلي اليسار، شلومو بن عامي ويوسي بيلين ويوسي سريد حتى يحصل من السلطة على تأييدها لترشيحه، ونجح مبعوثوه الثلاثة في الحصول من المبعوثين الفلسطينيين على تصريح يقول: «أن الجانبين لن يكونا أبداً بهذا القرب من الاتفاق» (هآرتس 28 / 1 / 2001) وكان الوفد الفلسطيني يضم أبو العلاء وزملاءه، بينما حرص باراك على ألا يفلت الموقف في المفاوضات من يده. وكان من الواضح أن باراك كان معنياً بألا يصل الأمر إلى اتفاق في هذه الفترة قبل الانتخابات. وقد أعلن يوسي بيلين نفسه أن الاتفاقات التي عقدت في طابا لا تلزمنا.. وإذا وصلنا إلى اتفاق في طابا، فلن يكون ذلك إلا مرجعاً للحكومة التي ستتولى بعد الانتخابات دون أن يشكل ذلك إلزاماً لها». (جورسالم بوست 24 / 1 / 2001).

وهذه المفاوضات أعادت إحياء خطة بيلين - أبو مازن في نقاطها الهامة، ولم تختلف في الأساس عن اقتراحات كلنتون في كامب ديفيد، والتي كانت في حقيقتها اقتراحات إسرائيلية. ولم يكن أمام الفلسطينيين خيار، بعد أن وجه إليهم كلنتون إنذاراً حسب المصادر الدبلوماسية الفلسطينية «إذا لم توافقوا على هذه الاقتراحات، فسيكون ذلك دليلاً على أنكم لا تريدون حقيقة السلام، وعندما سيشن باراك حرباً عليكم سنقف معه» (معاريف 4 / 1 / 2001).

وانتهت المناقشات مبكراً بناء على أوامر من باراك ولم يتعدَّ المعلن

تصريحات عامة. ولكن بعد عام من المفاوضات أصدر الاتحاد الأوروبي وثيقة أعدها ممثل الاتحاد موراتينيوس الذي حضر محادثات طابا ونشرت هذه الوثيقة في هآرتس 5 / 2 / 2002.

أصر الإسرائيليون في طابا على تواصل الكتلة الاستيطانية التي ستضم إلى إسرائيل بما في ذلك جدارها الفلسطيني مع تبادل الأراضي. وكان المقترح كبديل أراض صحراوية في جنوب إسرائيل. وهي أيضاً منفصلة، ولا تشكل امتداداً على الأرض لا مع الضفة الغربية ولا غزة.

ومن نقاط الخلاف التي ظلت، خطة مستقبلية إسرائيلية للتوسع وتتمة المستوطنات في الضفة.

أما بالنسبة للقدس فالجديد في طابا هو التجديد في التغييرات، فالمفاوضون استخدموا تعبير «مدينة مفتوحة» و«عاصمة لدولتين» للتعبير عن نفس الاقتراحات السابقة في كامب ديفيد. فالعاصمة الفلسطينية ظلت هي قرية أبو ديس تحت اسم القدس، والقدس بشقيها الشرقية والغربية وبما في ذلك الأقصى والحرم تظل موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية.

وفي حق العودة لم يكن هناك تغيير على الإطلاق، ففي كامب ديفيد أصر باراك على عدم الاعتراف بأي مسؤولية في قضية اللاجئين مع عرض المساعدة في توطينهم. وحسب تعبير كلنتون إسرائيل على استعداد للاعتراف بالمعاناة المادية والنفسية التي تسببت فيها حرب 48، وأن تساهم في الجهد الدولي لمعالجتها. فإسرائيل تعترف بالمعاناة وليست

بالمسؤولة. وعرض المفاوضون الإسرائيليون السماح لعدد قليل من اللاجئين، ولكنهم رفضوا إعادة الممتلكات.

ولكن الأهم في وثيقة موراتينوس ليس هو المعلن، بل المسكوت عنه، فليس هناك أي إشارة إلى المستوطنات المتناثرة في الأراضي الفلسطينية عند الكتلة الكبيرة التي ستضم إلى إسرائيل.

وفي الاقتراحات الإسرائيلية لجوء إلى ألعاب لغوية للهروب من الحقائق فهناك أحياناً إشارات إلى تأجير أراض تخضع شكلياً للسيادة الفلسطينية.

كما ظلت قضية المعابر والسيطرة عليها من دون حل، ومن الذي سيمنع تسلل اللاجئين وكذلك مسألة الحدود.

3- خريطة الطريق أو المتاهة!

بعد انتصارات بوش السريعة في أفغانستان والعراق والتي أكسبته ثقة جديدة، وفي محاولة لتحسين صورته في العالم كما يقول إدوارد سعيد[43]، أعلن خطته لحل قضية فلسطين التي طال إهماله لها وتنحيتها عن رزنامته ومجمل اهتماماته العاجلة. ولا شك أيضاً في أن ردود الفعل العنيفة والواسعة على نطاق العالم وفي مختلف قاراته، وما واجهته سياسته من رفض عالمي، وموجة كراهية لأمريكا ولإدارته بوجه خاص، عجل بمحاولة تحسين صورته هذه التي يتحدث عنها إدوارد سعيد. كما أن حربه المعلنة على الإرهاب وتواتر الصيحات وإلحاحها عبر العالم،

بعلاقة الإرهاب الوثيقة بما يجري في فلسطين والشرق الأوسط، ألحّ عليه بهذا الإعلان المسرحي لخطة الطريق.

وكما يشير إدوارد سعيد أيضاً لكلام حليف بوش وصديقه شارون «رجل السلام» عن الاحتلال وحكم شعب آخر، وإعلانه عن نيته إنهاء حكم إسرائيل لثلاثة ملايين ونصف المليون فلسطيني بعد أن عجز عن قهرهم وإخضاعهم. كل ذلك دفع الرجلين إلى الإعلام والقبول الخادع بشروط. ويذكر إدوارد سعيد عدداً من الاحتمالات الأخرى التي قيلت وترددت وراء هذا الإعلان المفاجأة، أن شارون انحنى أخيراً أمام الحقيقة الواقعية، وكذلك حاجة بوش إلى غطاء عربي إسرائيلي لمغامراته العسكرية في مناطق أخرى، إن الفلسطينيين أخيراً عادوا إلى عقولهم وانتخبوا قادة معتدلين. والبعض من هذه الأسباب فيه شيء من الصحة في رأي إدوارد سعيد. ولكن كل هذه الأسباب والدوافع تتضاءل وتتوارى أمام سبب رئيس وحاسم أبرزه بحق إدوارد سعيد «يبقى وراء ذلك وفوقه العامل الرئيس والأساس الذي أخرج مثل هذه المشاريع إلى العلن، وهو الصمود الفلسطيني ورفض الفلسطينيين القبول بأنهم «شعب مهزوم» كما وصفهم أخيراً رئيس الأركان الإسرائيلي، فلولا هذا الصمود المذهل والرفض ما كان لمثل هذه الخرائط أن ترى النور» نفس العامل الرئيس الذي ستصادفه بعد قليل من قرار شارون وخطة للانسحاب من جانب واحد من غزة.

وخطة الطريق على مراحل ثلاث تنتهي بدولة قابلة للحياة في زعم

أصحابها، تعيش في سلام إلى جوار الدولة اليهودية في إسرائيل. ومن المفروض أن الخطة مع سلطة فلسطينية بعد إصلاحها في رأيهم كفيلة بالقضاء على «العنف» أي الانتفاضة وذيولها والكراهية لإسرائيل، وتقوم حكومة تلبي متطلبات إسرائيل. وقد أجازت الخطة ما سمي بالرباعية التي تضم أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

والخطة تقضي في المرحلة الأولى بأن تقوم إسرائيل من جهتها بتحسين الوضع الإنساني وتخفيف المعاناة والقيود على حركة الفلسطينيين، كما ترفع منع التجول، وكل ذلك بلا تحديد لمواعيد أو التزامات محددة من جانب إسرائيل في الزمان والمكان.

كما تقضي في المرحلة الأولى التي تمتد حتى يونيو سنة 2003 بإزالة ستين مستوطنة «غير شرعية» بتعبير الخطة وأنشأت منذ مارس 2001 ولا تتعرض الخطة بكلمة، ولا سيرة عن إزالة المستوطنات الأخرى لـ 200.000 مستوطن في الضفة. أما غزة فشأن آخر سنتحدث عنه فيما بعد، أو مستوطنات القدس الشرقية التي يشغلها (200.000) آخرون والتي ضمت نهائياً لإسرائيل.

المرحلة الثانية: وهي انتقالية وتمتد من يونيو إلى ديسمبر 2003 وتركز على قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، بحدود مؤقتة ودون تحديد لمفهوم هذه السيادة. ويعقد في نهاية هذه المرحلة مؤتمر دولي يعترف بالدولة الفلسطينية بحدودها المؤقتة.

والمرحلة الثالثة وهي التي تضع نهاية للصراع بعقد مؤتمر دولي

أيضاً، وظيفته التوصل إلى تسوية للقضايا الرئيسية العالقة: اللاجئين والمستوطنات والقدس والحدود. «ودور إسرائيل في كل هذا هو التعاون. أما المسؤولية الرئيسة، خلال المراحل الثلاث، فهي تقع على عاتق الفلسطينيين في الوفاء باستحقاقاتهم. بهذا يظل الاحتلال جاثماً حتى نهاية المرحلة الثالثة، على أن يخفض في المناطق المختلفة في ربيع 2002، وكل التواريخ التي حددتها الخطة كما يلاحظ القارئ فات زمانها!

ولا وجود لأي شكل من أشكال الرقابة أو الضبط للسلوكيات والممارسات الإسرائيلية أو التنفيذ، فالأمر متروك بالكامل لها ولإرادتها ولا ذكر لحقوق الفلسطينيين، ومتروك أمرها لإسرائيل!

ومن الأمور المسكوت عليها تماماً في الخطة أيضاً، الجدار. وبعد عقد من انتهاء نظام العزل العنصري في جنوب إفريقيا يقوم جدار العزل العنصري هذا، ولا كلمة في الخريطة أو في غيرها عنه، كما أعلن شارون عن عزمه على إقامته على الجانب الشرقي تجاه الأردن. والجدار يمتد 347 كيلو متراً من الشمال إلى الجنوب، وبارتفاع 25 قدماً وعرض عشرة أقدام ليفصل السكان عن أراضيهم التي يعيشون منها وليحبسهم عن العالم في أكثر الأحيان. وهو لا يفصل إسرائيل عن الدولة الفلسطينية المقترحة أو المزمع إقامتها على اساس حدود 67 فحسب، بل يقتطع من أراضي هذه الدولة ويمتد داخلها أكثر من خمس أو ست كيلو مترات أحياناً. وتحيط به حفر وأسلاك مكهربة وخنادق مائية وأبراج مراقبة.

ليست تسوية، وليست خطة للسلام خارطة الطريق بقدر ما هي

خطة للتهدئة في رأي إدوارد سعيد، وهي تضعك أمام وثيقة تنسى وتنكر الزمان والمكان، وتحاول أن تضع نهاية لفلسطين باعتبارها مشكلة، ولذلك تضع همها على وقف «العنف» أي وقف الانتفاضة، وعلى «الأداء» السياسي والاقتصادي والأمني للسلطة، وهو التعبير الذي يتكرر كثيراً في الوثيقة، وبعبارة أخرى فهي ترمي بالقضية على عاتق الفلسطينيين، وكله يقوم على الدعاوى القائلة أن المشكلة تكمن في العنف الفلسطيني، لا في الاحتلال مصدر كل عنف. أما إسرائيل فلا شيء ينتظر منها في المقابل، سوى إزالة بعض المستوطنات «العشوائية» و«غير الشرعية» وهو تصنيف جديد يوحي بأن المستوطنات الأخرى شرعية.

أما جذر المشكلة في التاريخ والزمان، في 48 وبعدها في احتلال 67 فلا ذكر له، ولا كلمة. وكذلك كل معاناة الفلسطينيين منذ ذلك التاريخ إلى يومنا. هذا فضلاً عن سياسات الإفقار وهدم المنازل واقتلاع الأشجار والاغتيالات المستهدفة وقتل المدنيين، وفوق ذلك كله ألوف السجناء الذين لم يطلق منهم سوى العشرات رغم كل الوعود والتعهدات. يضاف إليه سياسات الإغلاق منذ 93 والحواجز، وتدمير البنية التحتية وألوف الشهداء والمعوقين والمشوهين، كله يمضي بلا كلمة[45]!!

4- فك الارتباط والجلاء عن غزة[46] :

أعلن شارون قراره بالانسحاب من غزة وفك الارتباط مع الفلسطينيين من جانب واحد في ديسمبر 2003 أمام المؤتمرين في

هرتزيليا. وقد فاجأ أصدقاءه ومؤيديه حينها وأثار غضب معارضيه. واتهمه الكولون «بترحيل اليهود» Deportation تذكيراً بترحيل النازي لليهود في الحرب العالمية الثانية.

أما في الغرب الأوروبي خاصة فقد جاءت جميع التعليقات يميناً ويساراً متشككة، وعنونت صحيفة ليبراسيون الفرنسية اليسارية غلافها «الفخ» الجلاء عن غزة، شارون يعيد للفلسطينيين حقل من الخرائب، بينما يدعم الاستيطان في الضفة الغربية بجدار العزل وضم الأراضي الفلسطينية. وتساءلت ساخرة ما الذي حوّل شارون المتطرف إلى براجماتي، بولدوزر الاستيطان إلى بولدوزر الجلاء؟!

.. يريد أن يجعل من العملية حدثاً تاريخياً ويحولها إلى رمز لنواياه الطيبة.. يعيد القليل ليحتفظ بالكثير، (21) جيباً استيطانياً صغيراً في غزة بالإضافة إلى أربعة في الضفة ليحتفظ بـ(120) مستوطنة كبرى وصغرى في الضفة الغربية، ويمضي في تنفيذ برنامجه في توسيع المستوطنات.

ولم يتخلف مستشاره الأقرب المحامي دوف وغلاس Dov Waiglass عن تقديم تفسيره لتفكير راعيه «فك الارتباط يحقق جرعة الفورمول اللازمة لتجميد عملية السلام وتحنيطها» فهي لا تخرج عن مهدئ للرأي العام العالمي ومحاولة لكسب الوقت.

وعلقت مجلة «بوليتيس» الأسبوعية اليسارية، يحاول شارون أن ينضم أخيراً إلى نادي المعتدلين، بينما يظل في حقيقته المدافع الأشرس

عن الاستعمار والاستيطان، وهو يتطلع إلى أن تحظى جهوده بالترحيب والإطراء والإكبار، فلا يطلب منه أحد المزيد. فبعد سبع سنوات من أوسلو في حماية اتفاقية خدّرت الرأي العام تضاعف عدد المستوطنين وتمت تجزئة الأرض الفلسطينية وتفتيتها، والأمل ألا نكون عشية كذبة أخرى أو غش تاريخي. ففك الارتباك من جانب واحد، لا يشكل جزءاً من أي خطة للسلام متفاوض عليها مع الفلسطينيين، تقدم لهم رؤية واضحة بشأن مستقبلهم، لذلك يخشى أن تتفتح على الأسوأ.

وفي مقابلة أجرتها المحلية مع راجي الصوراني المحامي الغزّاوي ومدير مركز حقوق الإنسان عبر فيها عن مخاوفه، فإسرائيل لا تريد أن تعطي الفلسطينيين ميناء أو مطاراً خاصاً فضلاً عن أنهم يسيطرون على المنافذ القليلة للعلاقات مع العالم الخارجي، وهي تحتفظ بالسيطرة على الأرض والبحر والجو وعلى المجال الكهرومغناطيسي.

وترى الصحيفة أن سكان غزة سيقعون في «شرك أو مصيدة» تغلق عليهم، ويتحولون إلى سجناء. أرض مراقبة ومحروسة من الشمال والشرق بالجيش الإسرائيلي المتحفز وعلى استعداد دائماً لأن يثب عليهم، وفي الجنوب محاصرون بتفاهم إسرائيلي مصري يتزايد توثقاً على ظهورهم. والسيطرة على الجو والبحر تظل بيد الإسرائيليين بالمطلق.

ومن جانبها علقت مجلة «كورييه انترناشيونال» اليمينية واسعة الانتشار أنه طالما لم يسلم الإسرائيليون السيطرة على حدودهم البحرية

والجوية ومن دون ممر بين الضفة والقطاع، فستحوّل غزة إلى سجن كبير بلا سقف.

ويؤكد هذه المخاوف والشكوك المحلية والعالمية إصرار شارون على أن يكون فك الارتباط من جانب واحد، وحرصه على ألا يحدث تنسيق جدي مع السلطة «يتركوننا في الظلام» على حد تعبير أحد المسؤولين الفلسطينيين. كما أن هناك تواطؤاً من جانب أمريكا يدل عليه رفض كونداليزا رايس في زيارتها الأخيرة لرام الله واجتماعها بالرئيس عباس بشأن الجلاء عن غزة الإجابة على الاستفسارات المتعلقة بتفاصيل الانسحاب الإسرائيلي، مما اضطر عباس في المؤتمر الصحفي المشترك أن يقول «لن نقبل أن يكون الانسحاب من غزة على حساب تحقيق مشروعنا الوطني». كما أكد محمد دحلان المسؤول عن ملف الانسحاب والذي شارك في المحادثات «إذا لم نتلقَ رداً على استفساراتنا سيكون الانسحاب غير عملي، وستتحول غزة إلى سجن كبير».

ولكن يبقى وراء هذا كله، حقيقة كبرى لا يجوز أن نغيب لحظة. شارون انسحب مضطراً من غزة وأجلى المستوطنات والمستوطنين وهم جزء من كيانه، لأنه عجز أمام المقاومة العتيدة في غزة. فهو بكل المقاييس انتصار كبير للانتفاضة وللصمود على الأرض التي شهدت ما لم يشهده شعب آخر. ويحق للمقاتلين المغاوير أن يصيحوا صيحة النصر «إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة والدليل؟ في مواجهة مقاومتنا وصمودنا حملوا حقائبهم.. مثلما حملوها في لبنان..»

5- الشارونية أو القتل السياسي :

المقولة الأساسية التي برزت مع بداية الانتفاضة الثانية وسيطرت على كل العقول والأحاديث والتصورات هي أن المعركة الراهنة هي امتداد لحرب 48 وأنهم في حالة حصار مثلما كانوا حينذاك، وعليهم أن يواصلوا النضال الذي بدأ في 48. فاستقلالهم لا يزال يهدده الفلسطينيون والعرب.

وهذه الفكرة التي راجت في الدوائر العسكرية وجدت صداها على الفور في الميديا حتى الحمائم، فكتب زيف شف Zeev Schiff «الفلسطينيون يستخدمون التكتيك نفسه الذي سبق واستخدموه سنة 48. ورئيس السلطة ياسر عرفات فعل المستحيل لعودة البندول إلى ما كان عليه في السابق». وتحوّل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في المقولات الإسرائيلية، إلى أن تصبح قصة حرب لم تنته «أولئك الذين لم ينهوا حرب 48 (هآرتس 3 مايو 2001).

وعبّر شارون رئيس الوزراء بوضوح عن هذه المقولة في إبريل سنة 2001 في حديثه الذي سبق وأشرنا إليه «حرب الاستقلال لم تنته.. لا.. سنة 48 لم تكن سوى فصل.. وإذا سألتموني عما إذا كانت إسرائيل قادرة اليوم على أن تدافع عن نفسها لأجبتكم بنعم بالقطع.. أما هل تعيش في أمن؟ فلا.. ولهذا السبب لا نستطيع أن نقول أننا انتهينا من العملية. وأننا نستطيع أن نستريح كما نستحق».

هذا التصور تمت صياغته في أكتوبر سنة 2000 في الدوائر

العسكرية بخاصة. فمساعد الأركان الجنرال موشي يآلون Moshe Yaalon أعدى أعداء عرفات من العسكريين قال لزملائه، أن الأمر يتعلق بأهم معركة ضد الفلسطينيين، بما فيهم المواطنون العرب الإسرائيليون.

هدف سياسة شارون[47]:

إسرائيل شارون تحولت إلى عنصر تدمير، ليس لمحيطها فحسب، بل ولذاتها حسب كمرليخ، تهدف إلى شيء واحد: القتل السياسي للشعب الفلسطيني. و«أعني بالقتل السياسي العملية التي يتحدد هدفها النهائي في إخفاء واختفاء الشعب الفلسطيني من حيث هو كيان اجتماعي وسياسي واقتصادي مشروع. وهذه العملية تنطوي عند الاقتضاء على تطهير عرقي جزئي أو شامل للشعب، من أجل طرده من أرض إسرائيل». ومثل هذه السياسة يمكن أن يكون مردودها فساد النسيج الداخلي للمجتمع الإسرائيلي نفسه، و«تدمير القوائم الأخلاقية للدولة اليهودية». وهذا الهدف يترتب عليه قتل سياسي مزدوج: قتل الكيان الفلسطيني على المدى البعيد، وكذلك الكيان اليهودي سيان. ولهذا السبب فالحكومة الإسرائيلية تشكل تهديداً كبيراً للاستقرار والحياة ذاتها لشعوب المنطقة مجتمعة»[47م].

المحاولات الأولى للقتل السياسي:

النظرية العسكرية الأولى المعروفة «بالخطة D» Dalleh[48] وضعها الجنرال يجال يادين Yigal Yadin وطبقت ابتداء من 10 / 3 / 48. وفي

مقدمة هذه الخطة يسجل يادين: «هدف هذه الخطة هو السيطرة على المنطقة التي توجد فيها الدولة اليهودية والدفاع عن حدودها حسب خط التقسيم الذي رسمته الأمم المتحدة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تقترح الخطة الآتي: أعمال ضد قرى العدو والتي تقع على الأرض نفسها التي تقوم عليها مستوطناتنا أو في جوارها، حتى لا تتحول إلى قواعد ضدنا وهذه الأعمال التي يتعين أن تتم تتضمن: تدمير القرى حرقاً أو بالمتفجرات والألغام وبخاصة بالنسبة للقرى التي يستحيل أن نسيطر عليها سيطرة دائمة. ومن أساليب الخطة للسيطرة على أراضي الدولة:

محاصرة القرى وتفتيشها، وفي حالة المقاومة تدمير القوات التي تتعرض لنا وطرد السكان خارج حدود الدولة.

خطوات القتل السياسي:

والقتل السياسي عملية تجري على مستويات متعددة، وليس بالضرورة أن تقوم على مذهب أو نظرية اجتماعية عسكرية منسقة، فهي تعبير عن معالجة عامة أولها تدمير المجال العام الفلسطيني وبما في ذلك القيادة وبنيتها الإجتماعية والمالية وثانيها هو تحويل الحياة اليومية أكثر فأكثر إلى حياة غير محتملة بتدمير المجال الخاص، وكذلك أي إمكانية في حياة طبيعية ومستقرة، وإحداث مجاعة هي طريقة من بين طرق أخرى للوصول إلى هذه النتيجة. وهكذا دمرت القوات الإسرائيلية

بالكامل في منتصف نوفمبر سنة 2002 مخزناً من ثلاث طوابق في بيت لاهيا في شمال قطاع غزة، يحوي دقيقاً وزيتاً وطعاماً وأرزاً لإطعام (38.000) نسمة خلال شهور. وكان هذا الطعام يتبع البرنامج الغذائي العالمي التابع للأمم المتحدة. وكذلك منع العمال من دخول إسرائيل وبذلك تحرمهم من مورد دخلهم الرئيس. وقطاع غزة المزدحم يتم إفقاره، ويترك للأمم المتحدة مسؤولية إطعامه في الحدود الدنيا. وقد طرح مسؤول من الأمم المتحدة في أغسطس سنة 2002 أن نصف سكان الأراضي المحتلة البالغ عددهم 3.3 مليون نسمة يتلقون معونات غذائية. وهذا العدد تضاعف خمس مرات منذ بداية الانتفاضة[49].

ووراء الممارسة الوحشية والبربرية اليومية ترتسم لوحة من الممارسات، تشكل خطة مدبرة ومنظمة تقود بها إسرائيل عملية تدمير المجتمع الفلسطيني، وإسرائيل تنفذ خطتها على مستويات ثلاث: أولها تشمل تدمير البنية التحتية الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وهي مناطق زراعة في الأساس وسياحة أيضاً. فاستراتيجية قطع واقتلاع أشجار الزيتون والليمون بالبلدوزرات تأتي من هذا السياق. وخلال دخول القوات الإسرائيلية بيت لحم دمر الجنود الفنادق الجديدة التي أقيمت للسياح.

أما المستوى الثاني فهو تدمير أدوات السلطة الفلسطينية وجهازها الأمني. فإسرائيل دمرت 80٪ من مباني البوليس الفلسطيني. وفي الوقت نفسه يطلب شارون من عرفات ويحثه على ضرب حماس والجهاد الإسلاميين ويحمله مسؤولية انفلات الأمن!!

والمستوى الثالث، فإن شارون في طريقه إلى تصفية وقتل القادة الفلسطينيين[50]، وهو حالياً يضرب في المستوى الثالث ولن يلبث حتى يضرب الأول لكي تصبح الأراضي المحتلة، بلا اقتصاد ولا أمن ولا قيادة!!

وكل هذه الإجراءات والمستويات تهدف في مجموعها إلى إشاعة اليأس وتدمير المقاومة وعزلها، وإجبار الفلسطينيين على القبول بأي ترتيبات تقترح من الجانب الإسرائيلي، وأخيراً تفجير موجة من الهجرة الجماعية و«الاختيارية» فشارون رجل براجماتي يدرك أن الرأي العام العالمي لا يقبل بتطهير عرقي شامل ولا بتحويل المملكة العربية الهاشمية إلى دولة فلسطين، كما كان يحلم ويخطط في برنامجه الأصلي، وهو في الوقت نفسه يرقب الساحة السياسية العالمية لكي يستغل أي سانحة أو مواقف تتيح له تنفيذ مراميه[51].

نتائج القتل السياسي:

سياسة القتل السياسي أو التطهير العرقي في مختلف أشكاله لا يمكن إلا أن تكون نتائجها كارثية وقاتلة لإسرائيل نفسها. فهي كأي مجتمع آخر من الكولون المهاجرين ولدت في الخطيئة، وعلى رماد ثقافة أخرى، ثقافة تعرضت لتطهير عرقي وقتل سياسي وروحي.

فنكبة 48 تقع في جذر الصراع، كما كان لحرب 67 نتائجها المتناقضة المعروفة، وهي التي ولّدت الأزمة المزمنة في المجتمع

الإسرائيلي. وشارون وأيديولوجيته هو أحد أعراض هذه الأزمة والتي تتفاقم وتشتد منذ بداية الاحتلال الذي يحول إسرائيل إلى دولة سائدة ومهيمنة. والاحتلال كنظام اجتماعي له أضراره الفادحة ليس بالشعب الخاضع للاحتلال وحده، بل وبالبلد المحتل، صحيفة معاريف في تقرير بعنوان ماذا فَعَلْتَ؟! جنود يعالَجون من «أعراض الانتفاضة»: جاء فيه أن قرية خاصة أنشئت لإعادة تأهيل المحاربين القدامى يعالجون من أزمات نفسية حادة. وبعضهم يعاني من كوابيس بقتله للمدنيين.

وكمرليخ يرى أن إسرائيل بالذات في حاجة ملحة لأن تحس بينها وبين نفسها أنها مقبولة، وأنها كيانٌ شرعيٌ في المنطقة، وهو شرط تحولها في الداخل إلى دولة سوية، كما أن نموها وتقدمها حتى يستمر يجب أن يعتمد على اندماجها في المنطقة وكسبها لاعتراف شعوب المنطقة بها.

وإذا استمرت العداوات، وإذا جاء وقت ليس فيه منتصر، وإذا لم يوجد حل سياسي أو عسكري، فكلاهما سيقضي على الآخر، حرب استنزاف لكلا الطرفين.

وإذا تحولت إلى حرب إقليمية فسيكون فيها دمار الجميع، إذا استخدمت الأسلحة غير التقليدية. ونكبة فلسطين جديدة وفي رأيه ستصحبها بالقَطْع محرقة (هولوكوست) يهودية ثانية، إذا لم يدرك الطرفان أن مصيرهما مرتبط، وأن مصالحهما متفقة إلى حد كبير وليست متعارضة. وإذا لم يتم اتفاق ووفاق بين الإسرائيليين

والفلسطينيين، فإن الدولة اليهودية الحالية ستتحول إلى مجرد ذكرى ومجرد ملحوظة أو حاشية في ذيل صفحة من كتاب التاريخ العالمي[52].

بعض محاولات القتل السياسي:

التدمير:

بطريقة منظمة ومخططة تم تدمير المساكن والبيوت ومحطات الإذاعة والتلفزيون ومخازن المعونات والوثائق، وهكذا دُمِّر جهد سنين. كما دُمرت البنية التحتية في المياه ومحطات توليد الكهرباء والطرق، كلها دمرت بالبلدوزر. وهذه العمليات لم تطل فقط المنظمات السياسية والتجهيزات بل وأيضاً المؤسسات المدنية، الجامعات والمدارس والمستشفيات والكنائس والجوامع بحجة أنها تؤوي إرهابيين.

جنين:

أمام المقاومة البطولية، عجزت القوات الإسرائيلية عن اقتحام المدينة أو دخولها، وخلال ثلاثة أيام لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على المدينة، فاستعانوا بالبلدوزرات، متنقلين من بيت إلى بيت، من خلال الجدران التي أزالوها. وقد اعترفت إسرائيل نفسها بالاستخدام المفرط للقوة في المعارك، بما يتخطى ويتجاوز المعايير الدولية، وبما في ذلك الدروع البشرية، وأخذ رهائن، ورفض إسعاف الجرحى الذين ينزفون حتى الموت، وهي أعمال تدخل في عداد جرائم الحرب، وقد عيّن الأمين

العام للأمم المتحدة كوفي أنان لجنة تحقيق مكلفة باستقصاء أحداث جنين ومنعتها إسرائيل من الدخول.

وكذلك في حصار كنيسة المهد ومقر رئاسة عرفات، وأثناء الحصار دارت مناقشات شارك فيها سياسيون وخبراء وصحفيون حول قتل عرفات أو ترحيله[53].

التدمير الاقتصادي:

وخلال سنوات الاحتلال حولت إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع كما سبق ذكره، كما أضفت ما يشبه الشرعية على نوع من المعازل، الكانتونات والبانتوستانات.

وفضلاً عن العطالة التي تفاقمت منذ أوسلو وبداية الانتفاضة بوجه خاص، والتي وصلت إلى 57٪، يضاف إليهم من لا يتمكنون من الحركة والابتعاد عن منازلهم نتيجة الحواجز، ويضاف إليهم الشركات التي توقفت عن العمل.

والزراعة، التي هي المصدر الأساس للدخل عانت من الحصار الاقتصادي الذي عاق أي إمكانية للتصدير، ومثلما سوق العمل، فإن الأراضي المحتلة تعتمد على إسرائيل في حركة المنتجات وتحريكها إلى الخارج.

واستكمالاً للحصار عمدت إسرائيل إلى استيراد المنتجات الزراعية من بلدان أخرى والاستغناء عن المنتجات الفلسطينية، وكذلك منعت الاستيراد من الخارج في الأراضي المحتلة. فمنذ نوفمبر احتجزت

إسرائيل (900) كميون متجه إلى الأراضي المحتلة في موانئ حيفا واسدود، وكذلك (1000) عربة جديدة ومستعملة. وفي الوقت نفسه أوقفت تحويل حوالي (30) مليون شيكل من الضرائب والمكوس التي يدفعها العمال والمستوردون الفلسطينيون. ولا ينكر الإسرائيليون استخدام السلاح الاقتصادي «لا نقصد تجويعهم، ولكننا نستخدم كل الوسائل لإقناعهم بوقف العنف» كما صرح المتحدث باسم الحكومة «وهذه معركة بيننا وبين الفلسطينيين ومن حقنا أن ندافع عن أنفسنا»!!

وسياسة الخنق الاقتصادي تتزايد مع مرور الوقت، ومن الصعب الحصول على معلومات من الأماكن المحاصرة: فالمستشفيات ينقصها المعدات مثل أنابيب الأكسجين وهي جزء من المعاناة اليومية، وكذلك الغاز والوقود للمدنيين وكذلك الماء النقي (الأسلحة الخفيّة، هآرتس 12 ديسمبر 2001)[54].

6- الانحدار إلى الفاشية :

في ديسمبر سنة 2001 أعلنت الحكومة الإسرائيلية رسمياً، ما كان شائعاً منذ شهور: أن هدفها كان وبعد أن حلت الساعة (باندلاع الانتفاضة) تدمير السلطة الفلسطينية، والنظام العرفاتي وعملية أوسلو، والتي أصبح وصفها في اللغة الجارية بـ«الغلطة التاريخية». وكان شارون قد صرح في أكتوبر «لن نستمر في أوسلو، ولن يكون هناك أوسلو، أوسلو انتهت» (هآرتس 18 أكتوبر 2000)[55].

وحسب صحيفة معاريف «شارون أصبح في القمة بعد أن أمسك بالورقة الرابحة، فالأمريكيون أصبحوا وراءه بالكامل، وهو نجاحه الأكبر منذ انتخابه. وإنهاء أوسلو والقضاء عليها ليس سوى رمز ومؤشر لسياسات وممارسات كان شارون في حاجة لمن ينهيها أو يتخلص منها، لأنها بالتباسها وغموضها والنوايا الكامنة وراءها منذ البداية، وكما شهدنا من قبل ومنذ رابين وبيريز، وبما حملته من أخطاء وخطايا كانت كفيلة بالقضاء عليها. فلا يجوز أن ننسى أن شارون هو تلميذ جابوتنسكي ووريثه بعد بيجن، وهو الفاشي الصريح والمعلن، والمعبر الحقيقي عن الصهيونية بجميع تياراتها والدولة الصهيونية بيمينها ويسارها، وهو ما نشهده اليوم واضحاً وضوح الشمس في تبنّي المجتمع الإسرائيلي في أغلبيته الساحقة للسياسات والممارسات الشارونية في القتل السياسي والتطهير العرقي والترانسفير بطرق أخرى فضلاً عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون والتي تجمع اليمين واليسار.

فإسرائيل لم تكن أبداً ديموقراطية ليبرالية بالمعنى الكامل والصحيح كما يقول البروفسور كمرليخ[56]، فأصول هذا البلد وجذوره على حد تعبيره لا تسمح بهذا الاكتمال، في الوقت الذي تتمسك فيه الدولة بيهوديتها.

العسكرة:

ومن أولى أعراض التحول الفاشي زيادة تدخل العسكريين بشكل سافر في الشؤون السياسية وكذلك في الميديا، وقد اندمج المجالان،

العسكري والسياسي إلى حد يصعب التمييز بينهما. وإسرائيل كانت على الدوام دولة معسكرة. كل حكومات إسرائيل تضع في اعتبارها الأول رأي العسكريين، وهم في الحقيقة يشكلون الحكومة الثابتة، برغم الانتخابات وكل آليات الديمقراطية. وفي ظل باراك وشارون أو الجنرالات السياسيين، أصبح للجيش وضع سائد. وحسب معلق سياسي إسرائيلي في نوفمبر سنة 2000 «عندما يقول الوزراء آمين لكل نزوات العسكريين تكون النتائج كارثية.. الحكومة وأصحاب القرار والكنيست والصحافة ووزارة العدل، كما المؤسسات المدنية والاقتصادية، كلها تظل تابعة للعازفين على الناي العسكري.. هذه العسكرة التي تحدد مناهج عملنا يجب أن تتوقف والجيش لا بد أن يعود إلى وضعه ودوره الطبيعي ولكي يتم ذلك لا بد أن تأخذ المؤسسات المدنية مكانها ودورها: الحكومة كواضع للسياسات وليس كتابع»[57].

ودور العسكريين المتزايد يأتي أحياناً تحت غطاء أنهم أكاديميون. والقرارات السياسية الرئيسة لا بد أن تأتي بمشاركتهم الكاملة ولا تمر إلا بموافقتهم، في بلد يتصرف دائماً كما لو أنه في حرب، محاصراً مهدداً بأزمة وجودية[58].

في الطريق إلى الفاشية:

وكما أعلن النازي في القرن الماضي «الحل النهائي» للمشكلة اليهودية، بعمليات الإبادة الواسعة والتطهير العرقي الذي انتهى بالمحرقة، على غراره وضع الصهاينة شعارهم الراهن «إنهاء الصراع» الإسرائيلي –

العربي، و«إنهاء حرب الاستقلال» التي بدأت في 48.. في تبرير التطهير العرقي بطرق أخرى، وعلى أوسع نطاق، والإبادة الجماعية بطائرات اف 16. نفس ما فعله النازيون في معتقلاتهم وفي معسكرات الإبادة في أوشفيتر وداخاو وغيرها، هذه الأساليب الفاشية أنفسها تمارس اليوم في السجن الكبير فلسطين اليوم.

ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة، كانت نوعية الإصابات التي سجلتها جماعات حقوق الإنسان، كلها تتعمد القتل أو العاهات المستديمة والعجز الكامل. ففي 4 / 11 / 2000 أبرق مراسل بوسطن جلوب في القدس بشهادة وفد طبي لحقوق الإنسان «الأطباء الأمريكيون الذين حققوا في إصابات المتظاهرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، انتهوا إلى أن الإسرائيليين تعمدوا إصابة الرأس والأقدام، حتى في الحالات التي لم تكن القوات الإسرائيلية تواجه خطراً حقيقياً، وفي أناس غير مسلحين.

ويدخل في هذه الممارسات الإجرامية استهداف العينين بالرصاص المطاطي. ففي 11 / 10 / 2000 استقبل مستشفى الميزان في الخليل (11) فلسطينياً إصاباتهم في العينين، بينهم ثلاثة أطفال، ومستشفى النقير للعيون في غزة عالج (16) حالة جروحهم في العينين بينهم (13) طفلاً، تسعة منهم فقدوا البصر، ومستشفى العيون في القدس عالج (15) حالة.

ولكن الأخطر مشاعر الشعب الإسرائيلي نفسه وجنوده في الأراضي المحتلة، إزاء عمليات القمع الدموي والإبادة والتصفية فهي «أي المشاعر» قاعدة أيِّ فاشيةٍ في أي بلدٍ من العالم.

جندي في فرقة لحرب المدن في القدس 27 / 10 / 2000 بعد أن فرغ من إطلاق النار على المتظاهرين، وأصاب من أصاب، سأله مراسل الصحيفة.. وماذا كان شعورك؟ «شعوري؟! حقيقة كنت مسروراً من نفسي!!»[59].

الفاشية سياسات وممارسات، قبل أن تكون نظاماً، تأخذ أشكالاً مختلفة، في مختلف البلدان، وفي الظروف المتباينة، ولكنها في جميع الحالات تستهدف تدمير المجتمع أو الجماعة أو العرق، كما دمر النازي المجتمعات اليهودية في عموم أوروبا.

7- الجذور :

قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وجرائم الدولة الصهيونية منذ أن وجدت، وأزمة الشرق الأوسط التي تزداد تفاقماً يوماً بعد يوم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام إسرائيل، ومسلسل الحروب والمصادمات، ومشاريع السلام المحبطة والفاشلة، والوهمية، كله لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى التاريخ، تاريخ الصهيونية ذاتها وفلسفتها، وطبيعة الغزو الكولونيالية الاستيطانية الإمبريالية التي أدت إلى قيام الدولة الصهيونية العرقية والعنصرية. وهذه المعالجة التي يحاولها الكتاب في كل فصوله. فحل القضية الفلسطينية، والخروج من المأزق وتحقيق سلام حقيقي في فلسطين والمنطقة، وعلى نطاق العالم إلى حد كبير لا يتم إلا بمعالجة الجذور.

الصهيونية على عكس حركة الإصلاح والتنوير اليهودية الديمقراطية والتقدمية التي نشأت وتطورت في القرنين الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي ظلت لها الغَلَبَةُ الكاسحةُ بين يهود أوروبا حتى بداية الحرب العالمية الثانية، نشأت في رحم القومية الرجعية العرقية والعنصرية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتأثرت أكثر بالحركات القومية في شرقي أوروبا، بولندا وأكرانيا وصربيا وكرواتيا والتي تميزت بعرقية عميقة، وعبارة الجذور والأصول والعلاقة بالأرض وبخصوصيتها الثقافية.

ومن هنا تشكلت الهوية الجماعية ليهود إسرائيل الصهاينة في الأصل من عنصرين مكونين أساسين، متقاربين ومتناقضين في الوقت نفسه. من جانب هوية هي خليط من الميثولوجيا الدينية والقومية الشوفينية العرقية والعنصرية، ومن جهة أخرى هوية مدنية علمانية مستمدة أيضاً من الرحم الأوروبي التي احتضنتها من البداية والتي تحمل في الوقت نفسه مفهوم الرجل الأبيض الكولونيالي صاحب الرسالة الحضارية والتمدينية.

هذه الهوية القبلية الدينية في الجذر، والذي يحيط به غلاف صلب من العرقية الإثنية والعنصرية، يستبعد كل «الأغيار» الجوييم. فالعالم في تصورها مزدوج الوجود «اليهود من جانب الذين هم ضد الأغيار من جانب آخر» وهو السمة الأساسية للنظام الكوني الخالد، والصراع من أجل الحياة بين الطرفين، اليهود والأغيار، هو الذي يشكل المصير[60].

وليس هناك فارق جوهري في نظر هؤلاء الصهاينة، بين الأعداء التاريخيين للشعب اليهودي، أكانوا آشوريين أو رومان أو مسيحيين، نازيين أو عرباً. فهم جميعاً مسلحون في الذاكرة الجمعية اليهودية الصهيونية، باعتبارهم يحملون نوايا المذابح الجماعية، والحرب بينهما سجال ومحتومة.

وحسب هذه النظرة فإن بقاءَ اليهود مهددٌ، يحمل في الوقت نفسه ميلاً طبيعياً لتدمير الذات، بتبنِّي ثقافة الأغيار الغرباء مثل الهيلينية المسيحية والأنوار والحداثة، وهو ما يهدد اليهودية والشعب اليهودي بالتحلل الخلقي والتحاتّ والزوال الثقافي.

(لاحظ التشابه بين هذه المفاهيم الأصولية والأصولية الإسلامية التي تتمسك بالموروث وتحذر من الوافد). ومن هنا فالصراع من أجل الوجود والحياة في نظر الصهاينة يعني صراعاً ضد الأعداء الخارجيين والخونة من الداخل، ويصبح كل نقد لليهود أو لدولتهم اليهودية أو لسياساتها عداء للسامية[61]. فالأصل دولة يهودية نقية بالمطلق. ومن الواضح أن هذه النظرة تعتبر الديمقراطية غير يهودية. والمهاجرون الأول يحملون هذه الهوية بتناقضاتها وقد أورثوها لمجتمعهم.

جدار العقول:

وليست هناك حاجة للمزيد لفهم السبب الذي من أجله يقيم يهود إسرائيل الصهاينة الجدار العازل، فهو جدار العقول قبل أن

يكون من الحجر أو الأسلاك الشائكة أو المكهربة. هو في داخل العقول قبل أن يوجد في خارجها. وهو العائق الكبير الذي يقوم اليوم بين يهود إسرائيل الصهاينة والفلسطينيين، وبينهم وبين الكثيرين من يهود الخارج وكل الغرباء في العالم. وهو الأساس العميق للشارونية في رفض الآخر وشيطنة الإرهابي، منكرة حقيقة وجوده وخصوصيته. ومن هنا أيضاً تأتي كل محاولات «فبركة» هذه الصورة للذات، التي تنكر حقيقة أفعالها وجرائمها التاريخية والراهنة، وتقديمها على أنها عادلة ودفاع عن النفس مفروض عليهم، فهم الضحية في جميع الأحوال[62]!!

الإسرائيليون يحبسون أنفسهم:

فالإسرائيليون يعلقون على أنفسهم ويحبسونها في مأزق درامي، ويغوصون في أزمة قاتلة[62م]، في رؤية صاحب كتاب «المسجونون وراء الجدران». فسلفان جيل، وهو يهودي إسرائيلي يعمل في صحيفة لوموند الفرنسية يرى أن رفض يهود إسرائيل للآخر، كما رفضهم في مواجهة الماضي، والاعتراف بأنهم طردوا الفلسطينيين وهجروهم بالقوة يعني إنكار الحاضر، وحقيقة السيطرة على هذا الآخر بالقوة[63]. وأي بناء يشيد ويقوم على فقدان الإحساس بمعاناة الآخر وهمومه سينهار وينتهي إلى الدمار.

وإبراهيم بورج الرئيس السابق للوكالة اليهودية، ورئيس الكنيست

السابق وجه خطابه ليهود إسرائيل «أنتم ترقصون على أعمدة منهارة» وتقيمون «دولة يهودية مرفوضة ومكروهة» وهو يصف بلداً يغوص بشكل تراجيدي مأساوي في أزمة أخلاقية «نحن نصمّ آذاننا، ونحيط أنفسنا بجدران من عدم الإحساس بالآخر».

الخوف الديموجرافي السكاني:

ويدخل في جذر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واستمراره واحتدامه خوف آخر يترتب على رفض الآخر ومفاهيم النقاء العنصري، وهو الخوف الديموجرافي من ضم كتلة سكانية ضخمة سريعة التكاثر، هم العرب الفلسطينيون، خوفاً من تغيير هوية دولتهم اليهودية. فهي التي عطلت ومنعت ضم الأراضي المحتلة في جملتها مثلما ضمت القدس والجولان قليلة السكان. وهي التي كانت وراء رغبة رابين وبيريز في التخلص من قطاع غزة بكثافته السكانية. وهي التي اضطرت شارون إلى الاقتناع بالانسحاب من غزة وتفكيك مستوطناتها وقلبه وحزبه يتمزق بعد أن هزمته الانتفاضة في القطاع.

وقد ترتب على هذا الخوف في وقت مبكر الخطة «D» التي وضعها يجال يادين سنة 1947 والتي سبق الحديث عنها، للخلل الديموجرافي بين قواته وقوات العدو، والتي أدت إلى تهجير القرى العربية بالقوة، وأصبحت البداية للترانسفير الشامل سنة 1948. ولا زالت المفاهيم التي قامت عليها هذه الخطة مغروسة بعمق في الفكر

العسكري والاجتماعي الإسرائيلي، وتحول الخلل الديموجرافي ليصبح أساساً لكل النظريات والمذاهب التي تتحدث عن الأمن القومي، الهوة الديموجرافية الواسعة التي تفصل بين المجتمع اليهودي ومحيطه العربي هي الحجة الظاهرة وراء كل إجراءات الأمن القومي الإسرائيلي وممارساته حتى امتلاك السلاح الذري وأسلحة الدمار الشامل.

وعندما يصبح التصور في إطار الخوف الديموجرافي أن الصراع حرباً دينية أو حضارية، عندها ينضاف إلى العالم العربي بسكانه، العالم الإسلامي في مجموعه، بما في ذلك إيران وباكستان وأندونسيا. وهذه الرؤية تأخذ صورة غامضة عندما يصبح «العرب والمسلمون في مواجهة بقية العالم» في مقولة الحرب العالمية ضد الإرهاب، في سياسات وأدبيات بوش وشارون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[64]!!

ووراء هذا كله الرؤية الميتافيزيقية الكونية، وأوجه الثقافة اليهودية الكامنة أو التحتية، والتي غذتها الصهيونية بقوة، والتي ترى في الجميع أو على الأقل الأغلبية من العالم، حتى المتحضر يعادي الشعب اليهودي! «العالم كله ضدنا» وهو ما يعني حتماً «الله معنا، وسينقذنا» وأن اليهود «محميون» وهو ما دعمه ورسخه انتصار 67[65].

ومن هنا أيضاً يأتي المذهب الأمني الصهيوني من طبيعة عدوانية هجومية جسدته عدوانات 56 و67. حرباً مسبقة للدفاع عن النفس!!

الميثولوجيا الصهيونية وتأسيس دولة إسرائيل التوراتية:

ويأتي وراء «القتل السياسي» للفلسطينيين في صوره وأشكاله المتعددة، في الماضي والحاضر، الميثولوجيا الصهيونية التي تسيطر حالياً على الغالبية من اليهود في إسرائيل، والتي رأت في غزو فلسطين في ظل الاستعمار البريطاني وبعدها في سيناء ومرتفعات الجولان دفعة جديدة لإسرائيل من حيث هي مجتمع كولنيالي لمهاجرين يعمرون أرضاً جديدة، تقع في قلب الممالك القديمة المحيطة بإسرائيل التوراتية. وهو ما يشكل عنصراً أساسياً في الوعي الميثولوجي اليهودي والصهيونية بخاصة. وقد دعّمه وقوّاه، كما قوّى المشاعر العربية والمسيحانية، غزو أماكن مقدسة يهودية كانت تحت السيطرة الأردنية سنة 67 مثل الخليل وجبل المعبد كما سيناء. ولا شك أن ضخامة نصر 67 والسهولة والسرعة التي تم بها، كلها استغلت حتى من العلمانيين، على أنها «نعمة من الله» ومن بين علامات «نعم الله عليهم وهباته» وشهادة على تفوقهم، وحقهم في السيادة على المنطقة كلها[66]!!

الفلسطينيون ظاهرة سرطانية:

وموشي يألون Moshe Yaalon رئيس الأركان في مقابلة صحفية مع هآرتس وصف الفلسطينيين «بالظاهرة السرطانية» وشبّه الممارسات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة «العلاج الكيماوي» مؤكداً في الوقت نفسه أنه سيصبح من الضروري أحياناً اتخاذ علاجات أكثر جذرية، وشارون أيد هذه الإجراءات[67].

الاستيلاء على الأرض من دون السكان:

التناقض الكامن:

والحل الوحيد والمنطقي لهذا التناقض الكامن، خاصة بعد 67، بين الرغبة وإرادة امتلاك الأرض، كل الأرض، دون سكانها الفلسطينيين، في إطار الأيديولوجية الصهيونية، خاصة اليمينية هو بالضرورة التطهير الجزئي أو الشامل، والأزمة تأتي من أن النظام عجز حتى الآن عن الإقدام على تطهير عرقي واسع أو على التفاوض على «مصالحة تاريخية» حقيقية ومقبولة من الغالبية من الفلسطينيين.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الأوضاع السياسية والأخلاقية لا تسمح حالياً بتطهير عرقي على شاكلة 48 إلا أن هناك من العوامل الإقليمية والعالمية، كما يقول باروخ كموليخ[68] ما يجعل هذا الخيار محتملاً في المستقبل والترانسفير أو الترحيل للسكان الفلسطينيين في القاموس العبري هو التعبير المجازي للتطهير العرقي، وهو موضوع مطروح للمناقشة المشروعة!!

وكتاب باروخ كمرليخ «القتل السياسي» صدر قبل الحرب العراقية، ومع ذلك فهو يسجل الشائعات التي راجت حينذاك حول خطة تفصيلية وضعها اليمين الإسرائيلي في هذا الصدد، وهناك من المثقفين الإسرائيليين من حذر من هذا الاحتمال. ففي مقابلة أجراها بني إلون Beny Elon مع صحيفة يمينية وهو حاخام يهودي يدعو للترانسفير، تحدث فيها عن مفاوضات سرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حول

موضوع إعادة توطين ألوف الفلسطينيين في العراق بعد الغزو المنتظر، في إطار نظام جديد سيفرض في الشرق الأوسط، وبشكل عام فإن التأييد الحماسي من جانب إسرائيل، كما يقول كمرليخ، لمشروع حكومة بوش غزو العراق جاء تصوره في إطار حرب إقليمية والقادة الإسرائيليون يعتقدون أن الحرب هي افضل فرصة، لأنها تبعد انتباه الميديا والإعلام الأوروبي، وتسمح لهم بمعالجة قضية الفلسطينيين بشكل اكثر سهولة وبإجراءات أكثر جذرية[69].

وتكهنات كمرليخ هذه مرجحة بلا شك والأغلب أن شارون أقام كل استراتيجيته في حل قضية العودة التي لا حل لها، على مثل هذه التوقعات، خاصة وأنه كان يعلم تصميم بوش على شنها، كما كانت توقعاته مثل بوش أن النصر سيكون سريعاً ومؤكداً!! وعندما جاءت الريح بما لا تشتهي السفن، حوّل شارون شراعه لحلول أخرى. وقد يكون قراره بالجلاء عن غزة من جانب واحد، هو من ضمن هذه الحلول، فهو يعطيه المهلة التي يحتاج إليها، والحل المرحلي الذي يرنو إليه دائماً، حتى ينقضّ من جديد في فرصٍ أخرى من هذا القبيل.

8- الشُّوَّه أو الكارثة SHOAH

لفظة الشُّوَّه SHOAH بمعنى الكارثة في اللغة العبرية أصبحت أكثر استخداماً للدلالة على المحرقة Hollcauste وهي المرادف لها، والمقصود بها عمليات الإبادة التي تعرض لها اليهود كشعب، على يد

النازي في الحرب العالمية الثانية. وقد أصبحت حقيقة تاريخية ثابتة، وتعد من كوارث الإنسانية الكبرى. وبمحاكمات نورتبرغ لزعماء النازي، وإعلان ميثاق الأمم المتحدة وإنشائها المنظمة، أصبحت إرثاً بشرياً، كنموذج لجرائم الحرب وكوارثها الفادحة. ولكن إسرائيل والدوائر الصهيونية حولتها إلى صناعة[70]، وأممتها لتصبح ملكاً خاصاً لخدمة أغراضها، وللتمويه على نفس جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني، لحشو وتعبئة مُخَيّلة شعبها بالأسطورة محل الحقيقة والتاريخ.

وصنف عالم القوميات بندكت أندرسون Bendect Anderson المخيلة القومية الإسرائيلية، وتاريخ الأمة بأنه: «مسكون بالأكاذيب المنتزعة من الظلومات ودياجير الضلال: انتحارات وشهداء وإعدامات واغتيالات وهولوكوست. وهذا ما يلخص الطريقة التي عولج بها التاريخ الإسرائيلي والصهيوني، طوال القرن العشرين. مجتمعاً كوارثه وحروبه وضحاياه لصناعة هذا التاريخ ونقله إلى الأطفال، كأنما الأمة كلها صارت هي هؤلاء الموتى وهذه الكوارث.

وبندكت أندرسون يلخص الطريقة التي عولج بها التاريخ الإسرائيلي والصهيوني طوال القرن العشرين، مجمّعاً حروبه وكوارثه وضحاياه[71].

وتدخل في صلب كيان الأمة فكرة الموت، كما يعرض إديث دوتال في كتابه الهام «الأمة والموت»، ودوره في الفضاء العام، وكأنما هناك كما

يقول علاقة قدرية ما بين كيان هذه الأمة والموت. وتحول الموت في الصهيونية وإسرائيل إلى ذاكرة وثقافة وسياسة. ووضع هذا الثالوث في خدمة الأمة، بحيث يصوغ وعيها وهويتها، وكلتا الذاكرة والثقافة أصبحتا أداة دائمة ذات تأثير متبادل، وخلقت إسرائيل ذاكرة جمعية للموت والموتى، وللصدمات التاريخية التي مرت بها اليهودية. وتم إعدادها وتقنينها وعقلنتها، بحيث يجري التزييف والتلاعب بها في الفضاء العام الإسرائيلي. تم هذا بالأخص في النصف الأخير من القرن العشرين في أعقاب تدمير اليهودية الأوروبية في المحرقة «الهولوكوست». أخضعت الكوارث والهزائم لعمليات «استئناس» اجتماعية بتعبير دزتال، وأصبحت في جذر عقد الذاكرة والتأويل والفهم. وهكذا تتسلخ وتخلع من صورها وأشكالها الأصلية، وتلبس صوراً وأشكالاً أخرى من حكايات البطولة وقصّها والطقوس الاحتفالية ومواكب الانتصارات(م71).

بهذه الأداة الأساسية خلقت جماعة قوية ترى ذاتها كجماعة «مصدومة» أو «جماعة ضحايا». وبنت مدفناً لشهدائها Pantheon تحول إلى مجمع لآلهتها، يقدم لأطفال الأمة صورة مثلى متعالية لتطلعاتهم وآمالهم. ومن خلال بناء علِم استهشادي خاص للجماعة والمجتمع يتحول إلى ذاكرة جمعية قادرة على تجميع وإعادة صياغة الجماعة والمجتمع، تتوفر ذاكرة توحيدية في مواجهة الكوارث والمعاناة. نصباً تذكارياً كفيلاً بتجميعها وتوحيدها في كل الظروف، كما يخلق مشاعر التعالي والسمو والمفارقة. ومن هذه العملية المستمرة تنبثق حمية وطنية وقومية مشتركة، تبلور فكرة الأمة والشعب. ولحظات الرماد المشترك تعد وتحصى وتأتي

ردودها دون توقف من قبل مجتمع مستشهد أو استشهادي، من خلال طقوس احتفالية. إلى الحد الذي تفقد فيه لحظات الصدمة سياقها التاريخي لتهبها قداسة، وتحولها إلى نماذج لمعارك بطولية وأساطير بعث ونهضة(71م).

في هذا الإطار تدخل طقوس «الشوه la Shaoah» أو «الكارثة»، لتحوّل الضحايا إلى أسطورة من خلال المخيلة الدينية لتضفي على الضحية قداسة وقوة. ومن خلال القصّ وحكايات الكوارث والدمار تصبح «الضحية» ضحيةً ومنتصراً في آن. فكل دمار يخلق بعثاً ونهضة تعلو وتقهر القاصر والمستبد، وتقود المجتمع إلى انتصاره النهائي، بتحويل قوة الأسطورة إلى تاريخ. عملية إسقاط للحبكة الأسطورية ونسيجها على الوجود والواقع الاجتماعي والسياسي،ومن خلالها يُربّى المجتمع في نفسه «ويؤوّل»، كمجتمع معاناة واستشهاد وضحية.

فالموتى كما التاريخ لا ينتميان بالكامل إلى الماضي، بل هما عنصران حيويان وفاعلان في الحاضر. الأحياء يعكسون فيهما وجودهم ذاته، ويستمدون من موتاهم الدروس، «ويبعثون الموتى، وينفثون فيهم حياة ثانية»(71م).

ومنذ قيام دولة إسرائيل والشوه (الكارثة) وملايين ضحاياها لم يغيبوا أبداً عن الحضور في الأحاديث وفي الصمت الاحتفالي، ومن خلال مئات الألوف من الناجين وكوابيسهم. كما هي حاضرة في التشريع، وفي الصلوات، وفي الاحتفالات والمدارس والصحافة والآثار والكتب التذكارية.

والشعب يعرف أبداً نفسه، ويعي ذاته في علاقته «بالكارثة» ويرى نفسه وريثاً لها ووكيلاً عن ضحاياها في عملية مزدوجة، من الكفارة عن خطاياهم، وخلاصهم من الموت. ومن خلال الربط المجازي والتوحيد بين المواطنة الإسرائيلية وستة ملايين اليهودي الذين أبادهم النازي، وتجسدهم الرمزي في الكيان الاجتماعي والسياسي والسيكولوجي والميتافيزيقي، إسرائيل ترى في نفسها مجتمع ضحية، ومجتمعاً ثورياً في الآن نفسه[72]»

وبطريقة منظمة وفي كل الظروف يُستدعى ضحايا الشّوه ويبعثون، ليحتلوا دوراً مركزياً في النقاشات السياسية في إسرائيل، وبخاصة في سياق الصراع الإسرائيلي العربي، وفي الأزمات الخطيرة والحروب منذ 48 حتى انتفاضة 2000.

ومعتقل الإبادة في «أوشفيتز» تحول إلى المرجع الرئيس لإسرائيل في مواجهة عالم أصبح تعريفه الدائم كعالم معادٍ للسامية، معادٍ لإسرائيل. فإسرائيل تمنح نفسها قداسة الضحية المطلقة، وتعتبر نفسها فوق النقد أو الحوار العقلاني مع بقية المجتمع الدولي والتحمت قداسة الشوه وضحاياها بقداسة الأرض، أرض إسرائيل. وبإخضاع الأحياء لهذا اللاهوت تحولت إسرائيل، بدلاً من أن تكون ملجأ ومسكناً لمهاجرين إلى معبد[73]»

وعشية عدوان 67 استُغلت الشوّه بكثافة لتعبئة الشعب في الخطابات والكتابات وبطريقة منظمة، وضد «أشكول» الذي كان ينتهج

سياسة تهدئة، وقورن «بتشمبرلن»، وجرى التذكير «بميونخ»، وتم الربط بين تهديد ناصر والعرب، ومقدمات الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى «المحرقة» أو «الكارثة».

وكان بن جوريون يسوي بين العرب والنازي (عرب = نازي)، ويقارن القادة العرب بهتلر «عندما أسمع ناصر فلدي الانطباع أنني أسمع هتلر»!! (يديعوت أحرونوت 6 يونيو 1960).

وعقب إعلان تكوين فيدرالية عربية تضم مصر وسوريا والعراق في 17 إبريل سنة 1963 كتب بن جوريون خطاباً من سبع صفحات للرئيس كيندي. وهذه الوثيقة الفريدة كما يقول إديت رزتال شاهد بلا شك على الحالة النفسية للقائد العجوز أكثر مما تكشف عن الوضع القائم والحقيقي لعلاقات القوى بين إسرائيل والعالم العربي حينذاك. فبالنسبة لبن جوريون «تحرير فلسطين يعني التدمير الكامل لإسرائيل، وكارثة جديدة»[74].

هذا العرض الجديد الذي قدمه إديث زرتال في كتابه «الأمة والموت» والذي حرضنا على نقله للقارئ، يكشف كيف يمكن صنع دولة وأمة من وهم، وقد بنت الصهيونية دولتها على ميثولوجيات وتاريخ كاذب في معظمه، وهي تحاول أن تخلق لها أمة من عدم في إطار ما يسمى في أدبيات الفلسفة بالإرادوية Uolantrism. وما نشهده اليوم هو بداية العد التنازلي، وبداية تهاوي البناء الكاذب عندما تصطدم الأكاذيب والأوهام بحقائق الواقع والتاريخ، وبمقاومة عتيدة من الشعب السليب، ومن شعوب

المنطقة، والمستقبل يعتمد على قدرة هذه الشعوب على إحداث التحولات الجذرية الوطنية والديموقراطية في المنطقة على شعوب العالم في صراعها ضد الإمبريالية.

9- الرفض الأوروبي والعالمي :

في استبيان أجراه الاتحاد الأوروبي للتعرف على اتجاهات الرأي العام بين شعوب الاتحاد، وفي جميع طبقاته، أجاب الأوروبيون على سؤال حول مَنْ يرونه الأخطر في سياساته على السلام العالمي، أجابت الأغلبية بنسبة 59٪ إنها إسرائيل! وفي بلدان معروفة بأنها الأكثر تعاطفاً وحماساً تاريخياً لإسرائيل مثل هولندا أو الدانمارك وصلت النسبة إلى ما يقرب من 70٪.

لقد حدث تحول كبير وملموس في الرأي العام العالمي وبخاصة الأوروبي تجاه إسرائيل، وهي التي قامت وعاشت على حضانة هذا الرأي العام وحماسه المطلق لوجودها ورفضه لأي مساس بها وبلغ هذا التأييد قمته عقب عدوان 67 عندما عمت الفرحة بانتصارها، وبعدها بدأ العد التنازلي، خاصة بعد موقف الجنرال ديجول في ذلك الحين. وهذا التحول بالطبع لا يزال في مستوى الشعوب والقواعد الشعبية، ولا يزال صداه في مستوى الحكومات وخاصة الإمبرياليات القديمة في حدوده سواء في مواقفها من الحق الفلسطيني أو في علاقاتها بالدولة الصهيونية.

ولكن التحول الأكبر، والأكثر وعياً جاء على مستوى الحركة العالمية

المناهضة للعولمة، أو العولمة البديلة. فقضية فلسطين، وحقوق الشعب الفلسطيني تأتي في الترتيب مباشرة. بعد قضاياها الرئيسية في ديون بلدان العالم الثالث الفقيرة وسياسات منظمات العولمة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ومع ذلك فقضية فلسطين في اهتماماتها وتحركاتها ومؤتمراتها السنوية في «بورتوااللجر» البرازيل وغير البرازيل، أصبحت تحتل مكانة ليست بالقليلة ومرشحة للنمو. وانعكس هذا بوضوح في المؤتمر الذي عقد في دربان بجنوب إفريقيا لمناهضة العنصرية، فقد حصل القرار الذي يدين سياسات إسرائيل العنصرية، ويدين الصهيونية نفسها بالعنصرية، على إجماع الوفود الشعبية بالمؤتمر.

وزاد في افتضاح إسرائيل وسياساتها وحقيقتها في السنوات الأخيرة بخاصة بعد الانتفاضتين الأولى والثانية، ومع سياسات شارون وممارساته الإجرامية. انعكست أخيراً في محاولات محاكمة لدى زيارته لبعض البلدان الأوروبية لولا موقف الحكومات. وزادتها حرب بوش المعلنة ضد الإرهاب وفي الجدل الدائر حول الأسباب الكامنة وراء تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة، حيث ينعقد الإجماع بين السياسيين في العالم حول علاقة الوثيقة بانعكاسات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعدم العثور على حل عادل له.

وفضلاً عن الإصدارات الغزيرة في السنوات الأخيرة حول القضية الفلسطينية، في بلدان الغرب والتي تعمق هذه القضية وتلقي عليها

أضواء جديرة بحق، فقد صدر كتاب هام أخيراً يتضمن حوارات بين مجموعة من كبار المفكرين الأوروبيين والأمريكيين واليهود أيضاً، وشلومو بن عامي وزير خارجية إيهود باراك ومستشاره الأول في مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة، وهي تعكس بوضوح هذا التحول في الرأي العام الأوروبي خاصة مع مفهوم «الدولة اليهودية»[75]. كما تكشف عن مدى الهوة التي أصبحت تفصل بين العقليتين القومية الديمقراطية الليبرالية وامتداداتها في إسرائيل والصهيونية العرقية العنصرية، عقلية الأبارتيد.

والمحاورون الثلاثة لبن عامي هم إيف زاركا مدير بحوث في المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي ومدير مجلة «المدن» الفرنسية وإلحنان زاكيرا الأستاذ في جامعة القدس وجيفزي باراش بجامعة كولومبيا بنيويورك.

من بداية الحوار أثار زاركا كبير المحاورين قضية هوية إسرائيل وشرعيتها «.. ما نستطيع أن نقوله على وجه التحديد مع عودة الحرب في الانتفاضة الثانية، ليس سوى التعبير عن عودة النزاع القديم، والذي يتجدد دائماً حول قضية شرعية إسرائيل.. وعندما نطرح السؤال، أي مستقبل لإسرائيل؟ فهذا التساؤل يعني بالتأكيد أن هناك بالفعل شكوك كبيرة جداً حول هذا الموضوع.. فإسرائيل تواجه اليوم أزمة بالغة الخطورة، إلى حد أن الحلم يبدو أنه انقلب إلى كابوس. فهذه الأزمة تمس كل أبعاد وجود إسرائيل.. وكل ما نخشاه هو انقلاب كامل في صورة إسرائيل في العالم، من الإيجاب.. إلى السلب. وهذا يصل بي إلى طرح

سؤالي الأول: هذه التباينات، ألا تراها تعصف بالبلاد حتى جذورها والأسس التي تقوم عليها، هويتها وشرعيتها؟»[76].

ويواصل زاركا توجيه أسئلته وتساؤلاته المحرجة لبن عامي «كيف يمكن الجمع بين دولة علمانية وديمقراطية و«دولة يهودية»، وهو موضوع يمس الشرعية؟.. كيف يمكن لمن ليس يهودياً أن يُعترف به مواطناً كامل المواطنة في دولة يهودية؟!.. أحب أن نبحث بعمق أكثر هذين المفهومين «دولة كل مواطنيها» و«دولة يهودية»».

ويكمل الصورة إلحنان باكيرا فيوجه إلى بن عامي سؤاله التالي: ألا ترى أن هناك تناقضاً من حيث المبدأ، تناقضاً بنيوياً بالغ الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل تخطيه، بين المفهوم الديني لإسرائيل وفكرة الدولة نفسها، أليس هناك تناقض في المبدأ يمس الأساس ذاته لوجود دولة يهودية؟

ثم يضيف وهو الأستاذ في الجامعة العبرية عن عزلة إسرائيل الراهنة: ألا تعلم أنه يصعب حالياً تنظيم مؤتمرات أو ندوات لأن العديد من الجامعيين يرفضون الحضور إلى إسرائيل؟ والبعض منهم يقول «لن آتي إلى بلد رئيس وزرائه شارون» ماذا تقول لهم[77]؟!

الرفض داخل إسرائيل:

صحيح أن شارون في قمة مجده، ملك إسرائيل، يحظى بالتأييد الكاسح بين شعبه، بعد أن كان منبوذاً مكروهاً مطروداً من الحكم بعد

حربه في لبنان ومذابحه في صبرا وشاتيلا، وصحيح أيضاً أنه يقف على منظومة من الفكر والأيديولوجيات والممارسات العرقية والعنصرية والكولونيالية والفاشية، جاءت بها الصهيونية ومارست جرائمها إسرائيل اليهودية، كما يستمد منها تكتيكاته البارعة بلا سك، ولكن أليس صحيحاً أيضاً أن لنا نصيباً من المجد والعظمة التي يتمتع بها، ببعض تكتيكاتنا وأساليبنا في الكفاح والعمل، من قبيل العمليات الاستشهادية على سبيل المثال التي تستحق المراجعة وإعادة النظر وسنعود إليها بعد قليل.

ولكن نخطئ خطأ كبيراً لو توهمنا أن كل شعب إسرائيل ويهودها أصبحوا شارونيين أو أسرى الشارونية. فهناك من يهود إسرائيل وإن كانوا قلة قليلة حالياً، ويهود الخارج، من يناضل إلى جوار الفلسطينيين ضد جدار العزل العنصري، وضد الاحتلال، وضد الاستيطان، وانتهاك حقوق الإنسان.

ويقدم سلفان سيل في كتابه «المسجونون وراء الجدران» فصلاً رائعاً عن المقاومة النامية داخل إسرائيل في «معسكر الأخلاق»[78] «سياسة مجنونة، وشكل من الانتحار أو الإسرائيليون في مواجهة «الإفلاس الأخلاقي»».

«في مواجهة الأيديولوجية التي يمتطيها الجيش ويمارسها حزب الكولون ما يتشكل ويتجمع حالياً في إسرائيل أولئك الذين، على النقيض يمثل لهم احترام كرامة الإنسان المحك والمعيار، وبين هؤلاء صهاينة ومعادون للصهيونية أو ما بعد الصهيونية»، تجدهم في جميع الأوساط المهنية: أطباء

وحقوقيين وضباطاً كباراً في المعاش وفنانين وعلماء وحتى من بين بعض الحاخامين. وهم قلة قليلة وهم مثقفون كبار عادة. في 1970 في مناسبة 5 يونيو هتفوا أمام الكنيست «يسقط الاحتلال». والرافضة هؤلاء كانوا من الجيش (52) أصدروا نداء في 25 / 1 / 2002 بعد ستة عشر شهراً من بدء الانتفاضة «نحن لا نخوض حرباً وراء حدود 67 لكي نقهر شعباً ونخضعه بأكمله ونطرده ونجوعه ونذله». ومظاهرات الرفض تركز على قضايا أربعة. بعد «عبادة القوة» في المحل الأول بمعنى أولوية الأمن وسلوكيات الجيش التي يسمونها «الحرب القذرة» وكذلك «الإفلاس الأخلاقي» عند حواجز التفتيش من قبيل الجندي الذي قال: لأم لطفلين وليدين ماتا على الحاجز «لي الحق في أن أقتلك، لا أن أسمح لك بالمرور». أو الجندي الذي طلب من فلسطيني أن يختار «كسر ذراعه أو رجله».

إبراهيم بورج الرئيس العمالي السابق للبرلمان ورئيس الوكالة اليهودية سابقاً أيضاً عبّر بقوة عن هذه التوجهات «لسنا لا دولة الشر، ولا مجتمع الشر، ولكننا فقدنا معنى الشر، فنحن لا نحس ولا نرى، ولا أظن أننا نستطيع أن نستمر في الادعاء بأن الحق والجمال والأخلاق في جانبنا، لأننا اضطهدنا طوال ألفي عام. اليوم نحن أشرار بصراحة أشرار». تلك كانت إجابته في مقابلة صحفية.

وفي لقاء مع صحيفة هآرتس 11 - 17 / 12 / 2003 «الأمة الإسرائيلية ليست أكثر من ركام مشوه من الفساد والقهر والظلم. وحتى إذا كان العرب يطأطئون الرأس ويبتلعون الإهانات، فستأتي اللحظة التي

يتوقف فيها كل شيء. وكل بناء يقوم على آلام الآخرين ومعاناتهم مآله الانهيار». وهو يدعو «لإنقاذ إسرائيل من الاحتلال، والصهيونية من نفسها» ويستطرد في موضع آخر «نحن على مفترق طرق، طريق يقود إلى الدمار والآخر إلى الخلاص والتجدد، ولكن المساحة بينهما تضيق، وخطر الدمار هو الماثل أكثر من أي وقت مضى».

10- العودة :

المؤرخون الجدد الإسرائيليون[79]:

في سنة 2000 نشر بني موريس Benny Morris المؤرخ الإسرائيلي كتابه الذي أحدث هزة «تصحيح خطأ: اليهود والعرب في أرض إسرائيل 1936 - 1956 (تل أبيب 2000).

والكتاب يثبت بالوثائق عمليات الطرد والتهجير والإجلاء الواسعة خلال السنوات المذكورة وخاصة النكبة في 48 ولأول مرة يُكشف النقابُ عنها ومن مؤرخ إسرائيلي. وكاتب الرواية الإسرائيلية السائدة والمتواترة حتى ذلك الحين أنهم غير مسؤولين عن النكبة ولا الأحداث التي جرّت إليها، وأن الفلسطينيين هاجروا باختيارهم بفعل الحرب أو بدعوة من زعمائهم والرؤساء العرب!

لماذا كذبوا ؟!

حينها علق جدعون لفي Gideon Levy الناقد في الملحق الأدبي

لصحيفة هآرتس بأن عنوان الكتاب نفسه بكلماته التي اختارها للعنوان يعني أن الإسرائيليين لا يمكن أن يتحولوا إلى الأفضل إلا إذا أعادوا تقرير الحقيقة. وعبر عنوان مقاله عن مشاعر صحفي بعد أن فرغ من قراءة الكتاب «قد لا تكون هناك إمكانية أخرى (لقيام دولة إسرائيل)، ولكن لماذا كذبوا كل هذه السنين» (هآرتس 1 نوفمبر 2000) والمقال يعبر عن مدى الانزعاج والذعر الذي خلفه الكشف عن الوجه المخفي للماضي. ولفي هو أحد المثقفين الشبان الذين أيدوا «عملية أوسلو». وبدأ في النقد الصريح والمتزايد للسياسات التي تنتهجها الدولة في الأراضي المحتلة، وتزايد هذا النقد خاصة مع استمرار الاستيطان واتساعه. وحدث التحول الحاسم في موقفه بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وبدء الانتفاضة، وتصدى للرواية الرسمية التي قدمت تبريراتها وألقته على عرفات. كتب يقول «كنا أخياراً (رغم أننا فعلنا الشر)، وفي جانب العدل (رغم المظالم التي خلقناها) والجمال (رغم الدمامة والقبح الذي صنعته أيدينا). آه ولكننا أبرياء! مع كل الأكاذيب التي أذعناها. أكاذيب وأنصاف حقائق ما رويناه لأنفسنا والعالم. إني أنضم إلى مسؤول الأرشيف في قيادة الجيش (الساهال) الذي يرى أنه جاء الوقت الذي يتعين فيه على إسرائيل أن تخرج من (محيط الأكاذيب التي نشأنا عليها وتربينا)[80]».

المؤتمر الصهيوني سنة 1937 والترانسفير:

ومن الحقائق التي كشف عنها بني موريس في مداولات المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في زيورخ أغسطس سنة 1937 موضوع

الترانسفير وترحيل السكان العرب خارج فلسطين، وكان المبدأ نفسه محل إجماع. وعبّر أحد القادة العماليين: «لا يمكن لنا أن نقيم دولة يهودية نصفها من السكان العرب.. مثل هذه الدولة لن يكتب لها البقاء حتى نصف ساعة».

ولكن الأهم فيما أثبته بني مورس أن الوكالة اليهودية لم تناقش فقط وباستفاضة «مشروع» طرد السكان الفلسطينيين قبل عشر سنوات من حدوثه ووضعه موضع التنفيذ، وأنشأت لجنة خاصة للترانسفير، بل وقرر قادتها إبقاء المناقشات طي الكتمان، وسحبها من الأرشيف الرسمي! وإنكار حقيقة كل ما يمت بصلة إلى وضع خطة مسبقة للطرد.

كما أن بن جوريون لم يترك فرصةً لخداعٍ في الأمر: «الترانسفير الشامل دون اللجوء إلى القوة أمر غير ممكن تصوره!» وهذا ما كتبه في مذكرة داخلية في أكتوبر 1941. وصاح جدعون لفي أمام هذه الحقائق التي كشف عنها بني مورس «لقد كذبوا، آه لقد كذبوا» وهو يقدّر أن هذه «الأكاذيب» تمّ بعدها عقلنتها رسمياً ومؤسسياً وتضمينها في رؤية ميثولوجية: إسرائيل لم تطرد أحداً مطلقاً، ولا هي أرادت طرد أيٍّ كان!! وهي تكذب حتى يومنا على الجمهرة من الإسرائيليين».

وأضاف «إذا أردتم أن تفهموا لماذا ينتفض الفلسطينيون، عليكم بقراءة مورس» ولكي يفسروا لنا الأمور قالوا «العرب كانوا دائماً أشراراً، وكنا نحن الأخيار بالمطلق أو الضحايا وحدنا، ولا دخل لنا في عذاباتهم، ذلك ما حكوه لنا»!! وهذه اللازمة تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليه «عقلية

الإسرائيلي العادي، ورجل الشارع، ورجال السياسة وكذلك المثقفون. قاعدة تم إرساؤها منذ 1948 «نحن ضحايا لا شأن لنا بعذابات الآخرين» و«عذابات الآخر من فعله وخطئه، ولا تقع علينا أي مسؤولية»[81].

وهذه الحقيقة التي يؤكدها جدعون لفي، وهي ضرورة الرجوع إلى النكبة لفهم الصراع، يردّدها قبله وبعدَه يوري أفنيري في كل كتاباته[82] فهي جذر الصراع في نظره «وإذا كانت نائمة، فلا يجوز كائناً من كان أن يوقع على صلح نهائي دون حل هذه المشكلة».

أما إدوارد سعيد فيرى من جانبه أن أحداً لا يستطيع «أن يجبر شعباً على النسيان»! ولكن صرخة لفي والهزة العميقة التي يحملها سؤاله: «لماذا كذبوا؟» تستحق البحث عن إجابة، كما تحمل الجواب في الوقت نفسه.

فالحجج التي تُقدم لرفض العودة، من مخاوف ديموجرافية بفقد الأغلبية لا تقدم الجواب الشافي لأن قضية الأغلبيات والأقليات وجدت كلها كما سنرى بعد قليل. ولكن لماذا هذا الإصرار القاطع على رفض العودة، وقبلها مجرد الاعتراف بالمسؤولية، وهو الأمر المرفوض تماماً وبشكل أشدّ قطعاً؟ ولا الدولة العرقية النقية يقدم التفسير لأن إسرائيل حالياً متعددة الأعراق والأديان والثقافات.

الواقع أن الاعتراف، مجرد الاعتراف بهذه «الخطيئة الأولى» يحدث زلزالاً غير مسبوق للصورة التي حرص الإسرائيليون على رسمها لأنفسهم وللعالم، كما يضرب بقوة في الأسس التي قامت عليها الدولة،

وفي وجودها وشرعيتها نفسه. فالهجرة إلى فلسطين واحتلالها قام في الأصل على المقولة الصهيونية «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» وعندما سقطت هذه المقولة بثورات الشعب الفلسطيني من 36 حتى 48 وثبت فسادها، حلت محلها دعاوي هجرة الفلسطينيين الاختيارية سنة 1948 نتيجة الحرب ولدعوات قادتهم والقادة العرب أو لطبيعة في العرب أنفسهم حسب تصريح غريب نطق به مسؤول من لجنة الترانسفير التي شكلتها «الوكالة اليهودية» سنة 1937 وكشف عنه بني مورس. ففي خضم أحداث 48 قال المسؤول: «عرب أرض إسرائيل لم تعد لهم سوى وظيفة واحدة: الهرب»[م82].

اعتراف إسرائيل بحقيقة النكبة، وحقيقة تهجيرها للفلسطينيين بالقوة وطرد شعب بكامله لا يهز صورتهم فحسب، بل ويكشف حقيقة إسرائيل، أنها لا تخرج عن كونها حركة من حركات غزو الرجل الأبيض الأوروبي الكولونيالي الاستيطاني لعموم إفريقيا وآسيا وهونج كونج ومالاو ومليلة وسبتة وغيرها في المرحلة الكولونيالية والإمبريالية. وأنها جزء لا يتجزأ عن النظم العنصرية التي قامت على هذا الأساس ويكشف عن عرقيتها وعنصريتها في العمق البعيد وأنها عرقية وعنصرية بنيوية لا فكاك منها.

11- الهيمنة الإقليمية والشرق الأوسط الجديد :

ما تنبأ به نجيب عزوزي في مطلع القرن الماضي، أن الصراع في أساسه صراع قومي، وأن الصراع بين الحركتين العربية والصهيونية، هو

صراع مصيري، لا يزال هو قلب الحقيقة، والتي تكسرت على صخرتها كل الحلول الواهمة التي تهيأ لها أنه يمكن الإفلات، والوصول إلى حل وفاقي «معتدل». «فالغزو وجه الصهيونية الكولونيالية الاستيطانية، وجاءت في إطار الإمبريالية العالمية والاستعمار القديم والجديد، كما هو معروف ولا يحتاج إلى مزيد، والتي لم تكن فيها فلسطين الفقيرة من كل الوجوه، سوى القاعدة العسكرية الضرورية، لتحقيق أهدافها في المنطقة وضد شعوبها، ولتحمل نفس الأهداف الإمبريالية لا تحتمل الوفاق و«الاعتدال» وجعلت المصير واحد، والقضية الفلسطينية هي بعينها قضية كل الشعوب العربية وصلبها، تحريرهم أصبح من تحرير فلسطين. وتأكدت هذه الحقيقة بعمق منذ عدوان 67 خاصة بعد أن وجدت الدولة اليهودية الصهيونية فرصتها الفريدة في الهيمنة والسيادة على كامل المنطقة، في حركة الردة من مصر بعد غياب عبد الناصر وعقد اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وجاءت بعدها أوسلو في نفس الإطار والمسار، وكنتيجة طبيعية لها. وأفصح عن هذه الأهداف، أهداف الهيمنة والسيادة، مهندسها ومحررها شيمون بيريز، وبوضوح لا يعلى عليه في مشروعه الشرق أوسط الجديد، أو الشرق أوسطية وفي كل كتاباته وكتبه[83].

ولم يكن الانهيار والتداعي في الحركة القومية، والوطنية العربية وفي البناء العربي في شموله الذي نشهد اليوم أطلاله وخرائبه، إلا بعض تجليات هذه التطورات، ونتائجها الحتمية، وجاءت الشارونية لتحقيق فصلها الثاني والنهائي على حد تعبيره.

ولا شك في أن الانتفاضتين الأولى والثانية وما بينهما في أوسلو، وما تلاها من أحداث في غزو العراق والمحاولات الراهنة لتصفية القضية الفلسطينية نهائياً، وفرض النظام الشرق أوسطي الجديد، قد أكد هذا التلاحم المصيري، واستحالة تحرير العالم العربي من مجمله، وتحريره من نظم الطغيان، وبناء ديموقراطيات حقيقية في بلاد تحقق التنمية والتقدم والحداثة، من دون حل جذري لقضية فلسطين في الاتجاه نفسه.

12- المرحلية والحل النهائي بين الواقعية البراجماتية والواقعية العلمية :

الوضع داخل إسرائيل ليس جامداً بالطبع فهو كأي مجتمع متحرك منقلب بالضرورة تحت الضغوط الداخلية والخارجية. ولا شك في أن الضغط الأكبر في المرحلة الراهنة يأتي من الانتفاضة وإذا كان هذا الضغط مرحلياً دفع بجمهور اليهود الإسرائيليين نحو اليمين أكثر، خاصة بتأثير العمليات الاستشهادية التي تثير الخوف والرعب الذي يذهب بالعقل ويركز السياسات الأمنية الشارونية. إلا أنه يبرز أيضاً التشققات والخلافات داخل المجتمع. ومن بين هذه التشققات والخلافات في الآونة الأخيرة ما سمّي «بما بعد الصهيونية». وخاصة مع صمود الانتفاضة واستمرارها، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بوجه أخص. وهو تيار بين المثقفين وإن ضم القليل الأقل، فقد كان له دور كبير في التسعينيات في الدوائر الأكاديمية وإلى حد ما في الصحافة والإعلام، وفي أعمال

المؤرخين الجدد. وليس أدل على وجوده، وعلى إمكانية تحوله إلى تحد له وزنه من توقيع حوالي (125) أكاديمياً من أساتذة الجامعات على بيان يؤيد حق الطلبة الإسرائيليين في رفض الخدمة في الأراضي المحتلة والذين تعرضوا للعقوبات القانونية[84].

وقد ولد هذا التيار كامتداد للتحولات التي طرأت على معظم الديموقراطيات الليبرالية الغربية، والتي تحركت بخطا واسعة نحو المزيد من «المدنية» والمجتمع المدني ودولة الحقوق.

وبينما ولدت معظم الدول القومية الديموقراطية في القرن التاسع عشر، تحمل عنصراً إثنياً مميزاً في هويتها القومية، (الدولة الأمة)، حدث هذا التحول في القرن العشرين في جميع دول الغرب الأوروبي والأمريكي الديمقراطية.

وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، وبتأثير هذه التحولات في الغرب وصعود العولمة، ومعها بروز التعددية الثقافية وسياسات الاعتراف بالآخر وحقوقه وخصوصياته، في هذا السياق نشأت ما بعد الصهيونية في إسرائيل[85].

الدولة الأمة اليهودية في هذا الإطار، في نظر هذه المجموعة، لم تبقَ هي الحل المناسب والكافي لأمن إسرائيل. فاليهود في إسرائيل «أصبحوا جسدياً أشد تعرضاً للخطر منهم في أي بقعة في العالم».

وإسرائيل كما يلاحظ كمنرلنج[86]، وهو أحد هؤلاء، يرى أن إسرائيل أصبحت حالياً مجتمعاً متعدد الأعراق والثقافات، على نقيض

أحاديث العرق والثقافة حلم الصهاينة الأول. وهو يميز داخل إسرائيل بين سبع ثقافات، وداخلها ليس هناك أي تجانس.

وبعد خمسين عاماً من إنشاء دولة إسرائيل، تجد إسرائيل نفسها، في رأيه أمام مفترق طرق إما دولة عرقية وأصولية أو دولة ديمقراطية حقيقية بمجتمع مدني، في ظل سلام مع الفلسطينيين وبلا تمييز من أي نوع كان، ومساواة كاملة. وقد تعددت لقاءات إدوارد سعيد بهذه المجموعة وحواراته معهم.

العمليات الاستشهادية:

لعل من بين أشكال المقاومة وأسلحتها في الانتفاضة، ليس هناك سلاحٌ يثير من الجدل والخلاف، بين مؤيد متحمس ورافض مستنكر مثل العمليات الاستشهادية. ومن هنا تأتي ضرورة المناقشة العاجلة والمعمقة والعقلانية حولها، لآثارها الخطيرة -في نظر البعض- المدمرة للانتفاضة نفسها، ولصورة الثورة الفلسطينية وشعبها العربي في العالم.

فالقضية لا تتعلق بالدوافع والمحركات وراء مثل هذه العمليات، فهي مفهومة تماماً ومقدرة، في مواجهة عدو إرهابي بكل المقاييس، يمارس إرهاب الدولة وإرهاب المستوطنين، في أبشع صوره بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن جنوده الفاشيين، حتى ليكاد المرء أن يشارك دعاتها ومستخدميها في انفعالاتهم. كما أنه ليس هناك خلاف حول الأضرار الفادحة التي تلحقها بالدولة الصهيونية والخسائر الجسيمة سواء في الاقتصاد أو السياحة أو غيرهما.

ولكن القضية هي الحرص على الانتفاضة ذاتها، وسلامتها، ونقاء صورتها، وعلى استمرارها واستمرار الصمود المعجز حتى يحقق أهدافه المشروعة. وتحسباً للآثار وردود الأفعال الغاضبة والرافضة في الخارج وداخل إسرائيل. وهي من حيث تثير الخوف والرعب بين المدنيين الإسرائيليين، تلغي وتذهب بعقولهم وبحسهم السليم، وتدفع بالغالبية بينهم إلى الالتفاف حول شارون، وتأييد سياساته الأمنية المجنونة. وقد حقق من الشعبية، ومن التأييد، وهو المرفوض في السابق، ما لم يحلم به رئيس وزراء في إسرائيل من قبل. فهذه العمليات، فضلاً عما فيها من قسوة ووحشية وضحايا أبرياء، فهي تضفي على مقاومة مشروعة وإنسانية، دفاعاً عن قضية وطنية عادلة، طابع الإرهاب الدموي غير الإنساني والمدان وهي بالفعل حققت لشارون أعظم إنجازاته، بتقدير كل المراقبين، في ربط المقاومة الوطنية الفلسطينية بالإرهاب الدولي، وكذلك تحالفه مع بوش في حروبه التي يخوضها تحت العنوان والشعار أنفسهما.

ولكن الأخطر من هذا كله، أنها تهز وتضرب في الصميم السلاح الأقوى والأفعل بيد المقاومة والشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. فمع الخلل الخطير القائم في موازين القوى الدولية والمحلية، العسكرية والاقتصادية، وبسبب سياسات النظام العربي التابع والعميل، وكله يصب في مصلحة إسرائيل، فليس هناك سلاح كفيل بإعادة التوازن لصالح الفلسطينيين سوى الرأي العام العالمي وكسبه وتحريكه وكله تعوقُه هذه العمليات بالتحديد.

وكما يقول مروان بشارة[87]، فإن العمليات الانتحارية إذ تستهدف المدنيين، والأغلب بينهم لا ذنب له، فإنها تحصر المعركة في الإطار الأنسب لشارون والقادة الصهاينة، في «الحرب على الإرهاب»، ويرفض مروان بشارة الفكرة القائلة بأن الإرهاب هو سلاح الضعفاء، فالعدالة والقانون الدولي في رأيه، هما أفضل حليف للضعفاء، والعدالة لا يمكن كسبها بالعمليات الانتحارية.

الحل المرحلي والحل النهائي:

الواقعية البراجماتية والواقعية العلمية:

حالياً أغلب العمليات تأتي بدافع الرغبة في الانتقام أو رداً على عمليات يقوم بها الجيش الإسرائيلي أو المستوطنون ولكنها ليست ثمرة استراتيجية أو تكتيك معد سلفاً ومتفق عليه بين الفصائل. ومن هنا تأتي ضرورة تعميق الحوار بين كل الفصائل في كيان التنسيق وغيرها، وفي منظمة التحرير لتحديد الأهداف والوسائل في الكفاح، وإنهاء حالة الفوضى وفقر السياسات. فالحاجة تلح لوضع الاستراتيجية والتكتيك المناسب للمرحلة. مما ينهي حالة الفوضى، وتبادل الاتهامات بالاعتدال أو بالتطرف، ويزيد من جرعة التحركات السياسية وأشكال النضال المدني والشعبي.

ومن الواضح من سلسلة الإخفاقات المتتالية في الوصول إلى حل منذ قيام الدولة اليهودية، والتدهور المستمر في أحوال الأراضي المحتلة

وعلى المستوى الفلسطيني في عمومه والعربي في شموله أن الحل لن يأتي إلا باقتلاع الجذر وتصفية القاعدة الصهيونية الكولونيالية، وقد أصبحت ضرورة تحرير فلسطين، وتحرير عالمها العربي ودمقرطته. وهو ما يشكل الهدف الاستراتيجي البعيد لأي حركة تحرير قومية أو وطنية جادة. وفي الوقت نفسه من الواضح أنه هدف يبلغ مستوى الحلم في الظروف الراهنة، وفي ظل توازنات القوى على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن هنا تأتي ضرورة الحلول المرحلية، من وقف إطلاق النار المتبادل حتى قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس في إطار الشرعية الدولية والجلاء عن جميع الأراضي التي احتلت عام 1967. فهي ليست الحلول المرحلية التي يطلبها شارون ويحاولها دائماً حتى تتاح له الفرصة لتغيير الوقائع على الأرض وفرض الأمر الواقع في النهاية وهو ما يخطط له ويرسم.

ذلك يقتضي منا تحديد معاني المرحلة والواقعية والاعتدال والتطرف و«الموقف العملي» الذي يتماشى مع الظروف الراهنة والقائمة. هل هو الموقف العملي بالمعنى البراجماتي الأمريكي والذي عقدت على أساسه الاتفاقات المرحلية السابقة من أوسلو وقبلها وثيقة يوسي بيلين - ابو مازن وبعدها وثيقة جنيف التي أثارت الأفراح في حينها، وكلها عقدت بحجة الواقعية والموقف العملي، وكلها انتهت إلى الفشل الذريع أم هي الواقعية العملية الضرورية.

هناك مفهومان: الواقعية البراجماتية الأمريكية وهناك في الجانب

الآخر الواقعية بمعنى الموضوعية العلمية والتي تراعي الواقع المادي والروحي القائم، والظروف المحيطة المحلية والعالمية. وتتخذ خطواتها على ضوء هذا الواقع، ولكنها لا تتخلى لحظة عن الهدف البعيد والأسمى. فهو التكتيك الذي يخدم الاستراتيجية، ولا يعوقها أو يصادرها.

خطأ منظمة التحرير الفلسطينية، وقائدها الوطني الكبير عرفات، والذي أدى إلى فشل أوسلو وكل توابعها حتى استشهاده، أنها أخضعت قرارها للظروف الآنية الراهنة والضاغطة حينذاك. فألغت الميثاق الوطني واعترفت بإسرائيل وعزلت نفسها عن الشرعية الدولية وقراراتها بمفاوضاتها السرية، كأنما تعقد صفقة بمنطق السوق، وأنهت الانتفاضة سلاحها الرئيس، وكله من دون أن تشترط أولاً وقبل كل شيء الجلاء، ووقف الاستيطان وإجلائه.

وتوهمت أنها تستطيع أن تقيم دولتها بهدوء، وغاب عنها الهدف البعيد، الوطن السليب، وأن أحداً لا يستطيع أن يتخلى عن وطن أو عن ثلاث أرباع وطن أو أكثر (78٪ من أرض فلسطين) وهو ما لم يحدث في التاريخ ولن يحدث، مهما طال الصراع. وكذلك أغفلت طبيعة العدو الذي تواجهه وضرورة التحوط والحذر مع كيان صهيوني ودولة يهودية عنصرية، السلام معه أو التعايش مستحيل ولا يمكن أن يدوم كما في الجزائر أو في جنوب إفريقيا وغيرها مهما طال الزمن أو قصر.

فالتفاوض أو الجلوس على مائدة المفاوضات للوصول إلى سلام

كشرط مسبق للجلاء لن يجلب سلاماً ولا جلاء. لأن العملية معكوسة مع منطق المقايضة والسوق، ومعه لن تلبث الانتفاضة أن تعود والصراع لن ينتهي. بل لا بد من أن يكون التفاوض من أجل الجلاء أولاً، والتسليم به ضرورة من جانب المحتل كشرط للسلام[88].

حق العودة ونهاية الصراع:

دولة ديمقراطية لشعبين:

كيف ينتهي هذا الصراع الذي لا تبدو له نهاية؟

في مفاوضات كامب ديفيد الثانية كما رأينا، حاول باراك أن ينتزع من عرفات «إعلاناً بنهاية الصراع» ولم يفلح، وأعيدت الكرة في جنيف، وتم التنازل في وثيقتها كطريق عملي وواقعي للحل عن حق العودة، وقوبلت بمظاهر الفرح والابتهاج فأين هي الآن؟! ومن يذكرها؟!

الجدل ليس بين الموقف العملي الواقعي والتطرف، بل في استحالة التعايش والقبول بكيان كولونيالي عنصري، وقاعدة عسكرية إمبريالية تحت اسم «الدولة اليهودية» جوهر وجوده وطبيعته بهذه الأوصاف هو العدوان والتوسع والهيمنة. فتصفية هذا الكيان الكولونيالي والقاعدة الإمبريالية في المنطقة، هو الشرط الذي لا فكاك منه لتحرير فلسطين والشعوب العربية ودمقرطتها، ولتحقيق سلام عادل واستقرار حقيقي في المنطقة. وإذا كان الوطنيون الفلسطينيون قد ارتضوا بدولة فلسطينية مستقلة على 22٪ من الأرض لإنهاء الاحتلال، وقيام دولتين في حدود 67

متجاورتين مع إجلاء كافة المستوطنات، وعدم تقديم تنازلات جسيمة من قبيل التخلي عن حق العودة أو عن القدس الشرقية أو عن إجلاء المستوطنات فهو حل مرحلي على الطريق الصحيح لقيام دولة فلسطينية ديمقراطية للشعبين على كامل التراب الفلسطيني وهو الحل النهائي والحقيقي للصراع. وهذا الحل المرحلي يمثل انتصاراً كبيراً على المشروع الصهيوني، وضربة قاصمة للقاعدة الاستعمارية والإمبريالية، وهو حل ضروري وممكن لأنه يلقى تأييداً ودعماً عالمياً واسعاً، ولتهدئة المشاعر والمرارات حتى يظل الباب مفتوحاً أمام الأجيال المقبلة من الشعبين للتآخي والتعاون، وفي مستقبل غير منظور.

القضية الفلسطينية ليست صراعاً إثنياً أو دينياً، بل هي قضية اقتلاع شعب بكامله من وطنه، قضية مهجرين بالقوة، فهو شكل من أشكال التطهير العرقي والإبادة الجماعية والأبارتيد لا يمكن القبول به، ولا يجيزه أي قانون أو شرع. هذا فضلاً عن التاريخ، كيف يمكن إلغاء النكبة من ذاكرة الشعب الفلسطيني، بينما تقيم إسرائيل وجودها كله كدولة يهودية على التاريخ، الهولوكوست أو الشوه (الكارثة).

لقد أصبح حق العودة في عصرنا من حقوق الإنسان الأساسية التي لا تقبل التنازل أو تسقط بالتقادم، ثم هو حق فردي كما هو جماعي، الحق في الملكية وفي أرض المولد. هذا فضلاً عن أن حق العودة في الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي على وجه التحديد، يضرب في جذر الصراع، النكبة، وأي تجاهل لهذا الظلم التاريخي الذي حل بالشعب

الفلسطيني يجعل من المستحيل فهم نضال الشعب الفلسطيني في ماضيه وحاضره، كما لا يوجد القائد الفلسطيني الذي يمكن أن يصبح توقيعه على وثيقة «بنهاية الصراع» دون حل مشكلة ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ بشراً مشردين في بقاع الأرض قاطبة، فضلاً عن 78٪ من أرضهم التي تضم أملاكهم ورفات آبائهم وأجدادهم.

ولذلك ظلت قضية اللاجئين هي المحرك الأول للثورة، وكانت المخيمات ولا زالت هي قلب الثورة ونارها ووقودها. كما أن التنازل عن هذا الحق سيحول الصراع من صراع عربي إسرائيلي وطني وقومي، إلى صراع داخلي حشوي، فلسطيني فلسطيني، وعربي عربي، يعصف بالقضية عصفاً. وسيظل هذا الحق، مع غطاء الشرعية الدولية في القرار 194 والتمسك به من المداخل الحاسمة والسلمية لقيام «الدولة الفلسطينية الديمقراطية للشعبين». إذا استبعدنا خيار الحرب المستحيل، والأثير على قلب شارون، وهو الحل النهائي والوحيد للصراع.

وإذا كان الصهاينة يرون في العودة دماراً لدولتهم «اليهودية» ورميهم في البحر، بتهديد أغلبيتهم، وهو صلب المشروع الصهيوني، فقد وجدت قضية الأغلبيات والأقليات حلها في تطور مفاهيم الديمقراطية في الغرب كما سبق القول. فلم تعد الديمقراطية تقف عند «الصوت الواحد للرجل الواحد»، بل أصبحت المواطنة في دولة الحقوق هي الأساس، كما أصبحت المساواة في الحقوق للأقليات كما للأكثريات في مجتمع مدني جوهره المساواة والعدل. كما تحول مفهوم الدولة من

«الدولة الأمة» أو «الدولة العرق» الذي استمدت منه الصهيونية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مفهومها عن الدولة، إلى الدولة متعددة الأجناس والأعراق واللغات والأديان والثقافات.

يتعين رفع هذا الشعار، شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية للشعبين» كحل نهائي ووحيد منذ الآن، وقد أصبحت الدعوة إليه شائعة، وذلك حتى يترسخ معناه في قلوب البشرية، وقد أضحى علم الديمقراطية أملاً لكل شعوب الأرض، تلتف حوله في العالمين المتقدم والمتخلف.

المراجع :

1- إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، د. أسعد رزق، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث – يوليو 1968، ص: 145.

2- [illegible] Cypel, les Emmurés, La saciété Israelienne dans L'impasse, [illegible] la Decouverte, Paris 2005, P. 9 – 17.

3- CHARLES ENDERLIN, Paix ou Guerres, Les secrets des negociations israelo – Arabe, 1917 – 1997. E-d. stoci 1997 p. 649 – 650.

4- Ibid, P. 657 – 660.

5- Tanya Reinhart, Detruire la Palestine. Ou comment terminer la guerre de 1948, e-d. la Fabrique 2002, P. 8-9.

أستاذة اللغويات في جامعة يوترخت وتل أبيب، ومن كتاب صحيفة يديعوت أحرونوت، أكثر صحف إسرائيل انتشاراً.

6- BARUCH KIMME RLING, Policide, les Guerres d'Arrel Sharon contre les Palestiniens, e-d. AGNES vienot 2003, P. 173 – 181.

أستاذ في الجامعة العبرية بالقدس وعالم اجتماعي إسرائيلي.

7- Sous la Direction de Lance Selfa le Combat pour la Palestine, e-d. Paragon Paris 2003, P. 127.

8- Les Emmurés, op. Cit, P. 224.

9- Politieide, op. Cit, P. 180.

10- Le Combat Pourla Palestine, op. Cit, P. 49.

11- Ibid, P. 62.

12- Detruies la Palestine, op. Cit, P. 11.

13- EDWARD SAID, The end of the peace process, Oslo and after in production. E-d. vintage books, New-York 2000 – 2001.

14- Les Emmurés, op. Cit, P. 82.

15- The Challenge of Post-Zionism, e-d. by EPHRAIM Mimmi p. 50. Zed books London, New-york 2003.

16- Le Combat pour La Palestine, op. Cit. P. 148 – 149.

17- ILAN PAPPE, une terre pour deux peuples, Histoire de Palestine moderne, e-d. Fayard 2004, P. 274 – 275.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا في إسرائيل، ومعروف بنقده للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين – مترجم عن الإنكليزية.

18- The challenge of post-Zionism, op.cit, P. 51.

19- Ibid, P. 53.

19- Bis Ilan pappe, op.cit, P. 275 – 276.

20- Les Emmures, op.cit, P. 232.

21- Ibid, P. 232.

22- Le Combat pour la palestine, op.cit, P. 63.

23- Ibid, P. 101.

24- Ibid, P. 134.

25- Ibid, P. 126.

26- Marwan Bishara, Palestine / Israel: La paix ou L'appartheid, P. 107.

27- Ibid, P. 19.

28- Tanya Reinhart, Detruire la Palestine, op.cit, P. 147 – 149.

29- Marwan Bishara, Palestine / Israel, op.cit, P. 105 – 109.

31- Politicide, op.cit, P. 22.

31- Ibid, P. 28.

32- Les Emmurés, op.cit, P. 227.

33- Ibid, P. 228.

34- Le Combat pour la palestine, op.cit, P. 97.

35- مركز التكنولوجيات العالمية في الولايات المتحدة.

36- EDWARD SAID, The end of the Oslo process, op.cit, P. 162 – 167.

37- Le Combat pour la palestine, op.cit, P. 128.

38- Marwan Bishara, Palestine / Israel, op.cit, P.20 – 22 – 134 – 138.

39- Tanya Reinhart, Detruire la Palestine, op.cit, P. 18 – 38.

40- CHARLES ENDERLIN, Les Rêves brise, Histoire de L'echec du prossus de Paix, e-d. Fayard 2002 au preche – Orient 1995 – 2002.

مراسل القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي في إسرائيل، ويحوي تقرير يومي عن مفاوضات كامب ديفيد الثانية.

40- Tanya Reinhart, Detruire la Palestine, op.cit, P. 15.

41- Ibid, P. 15.

-La Rêves brisé, op.cit, P. 261.

-Les Emmurés, op.cit.

42- Tanya Reinhart, Detruire la Palestine, op.cit.

-CHARLES ENDERLIN, Les Rêves brise, op.cit, P. 334 – 350.

43- EDWARD SAID, From Oslo To Iraq and The Road Plan, e-d, Pantheor books, New-york 2004, P. 279 – 288.

44- Ibid, P. 279 – 288.

45- Ibid,

46- Liberation 19 / 7 / 105 .صحيفة فرنسية يومية يسارية.

-Politis 18 / 7 – 31 / 7 .مجلة فرنسية أسبوعية يسارية.

-Courrer In ternational 28 / 7 – 3 / 8 / 05 مجلة فرنسية أسبوعية يمينية.

47- Politicide, op.cit.

47- Bis Paliticide, op.cit, P. 10.

48- Ibid, P. 41.

49- Ibid, P. 328 – 329.

50- Tanya Reinhart, Detruire la Palestine, op.cit, P. 88 – 89.

وثانيا راينهارت كتبت هذا الكلام قبل تصفية أبو علي مصطفى والشيخ ياسين وأخيراً عرفات.

51- Politicide, op.cit, P. 228 – 229.

52- Ibid, P. 334 – 337.

53- Ibid, P. 253.

54- Detraire La Palestine, op.cit, P. 90.

55- Ibid, P. 96.

56- Politicide, op.cit, P. 11.

57- Detraire La Palestine, op.cit, P. 119 – 120.

58- Politicide, op.cit, P. 13.

59- Detraire La Palestine, op.cit, P. 85 – 88.

60- Politicide, op.cit, P. 224.

61- Ibid, P. 225.

62- Les Emmurés, op.cit, P. 14.

62- Bis. Ibid, P. 15.

63- Ibid, P. 15.

64- Politicide, op.cit, P. 55.

65- Ibid, P. 56 – 58.

66- Ibid, P. 60.

67- Ibid, P. 51.

68- Ibid, P. 313 – 314.

69- Ibid, P. 314 – 315.

70- The Itolocoust Industry, Reflections on The exploitation of Jewish suffering, Norman G. Finklestein, Printed in the U.S.A 2000.

-Image and Reality of the Israel – Palestine Conflict uerso – London – New-York 1995. لنفس المؤلف

71- IOITH ZERTAL, La Nation et la mort, La Shoah dans le discours – et la politique D'ISRAEL, P. 5.

والمؤلف أستاذ التاريخ ومحلل إسرائيل بالجامعة العبرية بالقدس وفي مركز هرتزليا.

71- Bis, Ibid.

72- Ibid, P. 6 – 9.

73- Ibid, P. 14.

74- Ibid, P. 142.

75- SHLOMO BEN AMI, Qmel Auenir pour Israel e-d. PUF 2001.

76- Ibid, P. 8 – 10.

77- Ibid, P. 229.

78- Les Emmurés, op.cit, Ch. 14.

79- Dominique Vidal, avec Jaseph ALGAZY, Le Péché origianl d'Israel, Le expulsion des Palestiniens revisitée par les «nouveaux historien» israeliens, e-d, de L'atelier / Les editions ouvriers paris 2002.

80- Les Emmurés, op.cit, P. 52.

81- Ibid, P. 53.

82- URI AVENERY, Israel sans Sionisme, e0d. Seuil 1961.

-CHRONIQUE cl'un pucifiste Israelien pendant L'intifada October 2000 – Septembre 2002, usi Avonery, e-d. L'Harmatin 2002, P. 52.

82- Bis, Dominique vidal, Le peché original d'Israel, op.cit, P. 156.

83- SHIMON PERES, BATILING For PEACE, winner of the Nobel peace prize Edited Ay David Landau, e-d, Orion.

ولنفس المؤلف:

-الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عن الحافظ 1994 – الأهلية للنشر والتوزيع.

-Que le Soleil se leve, e-d, Odile Jacob.

84- The Challenge of post-zionism, op.cit, P. 182.

85- Ibid, P. 3.

86- Politicide, op.cit.

87- Marwan Bishara, Palestine / Israel, op.cit, P. 135 – 136.

88- Les Emmurés, op.cit, P. 424.

وإدوارد سعيد من نفس الرأي.

الفهرس

صدر عن دار كنعان من 2000 إلى 2006

م	عنوان الكتاب	المؤلف / المترجم
1	شعرية التمرد	جان جنيه
2	قضايا وشهادات / سعد الله ونوس	مجموعة باحثين
3	السيرة المفتوحة للنصوص المغلقة ج1 +ج2+ج3+ج4	خالد آغة القلعة
4	ياءٌ.. وعد على شفة مغلقة	إسماعيل الرفاعي
5	من قريب من بعيد	كلود ليفي شتراوس
6	اعترافات عربي طيب	يورام كانيوك
7	شرك الدم	إعداد مصطفى الولي
8	قصيدة هيروشيما	وفيق خنسة
9	مواعيد	محمد صارم
10	موكب البط البري	علي الكردي
11	إسرائيل وحرب المياه القادمة	المحامي ظافر بن خضراء
12	على غفلة من يديك	هنادي زرقة
13	سيكلوجية الحب والعلاقات الأسرية	سيرغي كوفالوف
14	دلمونيات	علي الجلاوي
15	قبلة في مهب النسيان	سوسن دهنيم
16	طقوس حافية	نجيب عوض
17	اللاجئون الفلسطينيون في سورية ولبنان	نبيل السهلي
18	الخديعة المرعبة	تيري ميسان
19	الجنرال	آلان سيلتو
20	العقلانية العملية	بيير بورديو
21	بابل والكتاب المقدس	جان بوتيرو
22	الرقص مع الذئاب	نك يانغ
23	البحث عن السيد جلجامش	محمد سيف
24	وعليك تتكئ الحياة	ممدوح عدوان
25	بيان ضد الأبارتايد	د محمد حافظ يعقوب
26	القيمة والمعيار	يوسف سامي اليوسف

27	من دولة الإكراه إلى الديمقراطية	عماد شعيبي
28	القلم والسيف	إدوارد سعيد
29	بين الإسلام والغرب	مكسيم رودنسون
30	صعود وأفول فلسطين	نورمان ج. فنكلستين
31	ومض الأعماق	ت د علي نجيب إبراهيم
32	رائحة الأنثى	أمين الزاوي
33	بؤس العالم (ثلاثة أجزاء)	بيير بورديو
34	المرأة في الإسلام	د. برهان زريق
35	الخيال والحرية	يوسف سامي اليوسف
36	ساعي البريد	ممدوح عدوان
37	الضغينة والهوى	فواز حداد
38	جنجر وفريد	فيدريكو فيلليني
39	التباس «نافذ»	ماهر منزلجي
40	الدُعابة المرة	محمد القيسي
41	محطات الانتظار	محمد توفيق
42	حوارات المنفيين	برتولد بريشت
43	بوح في المتاح	إلياس شوفاني
44	استمرارية التاريخ	عمانوئيل فاليرشتاين
45	باب الحيْرة	أنيسة عبود
46	مقال في الرواية	يوسف سامي اليوسف
47	جماليات اللفظة	د. علي نجيب إبراهيم
48	عباس كياروستامي / فاكهة السينما الممنوعة	فجر يعقوب
49	متى يصبح الإنسان شجرة	د. ماهر منزلجي
50	شتاء البحر	غزالة درويش
51	زمن يحترق	غزالة درويش
52	عام مضى والانتفاضة تتجذر	تيسير قبعة
53	سورية واللاجئون الفلسطينيون	ظافر بن خضراء
54	كارل ماركس	سريست نبي
55	جزيرة الهدهد	صبري هاشم
56	همس / الجثة لا تسبح ضد التيار	يحيى علوان

57	أطياف الندى	صبري هاشم
58	التدريب على الرعب	خيري الذهبي
59	الحصار	مازن النقيب
60	نساء في الحرب	جواد الأسدي
61	فلامنكو البحث عن كارمن	جواد الأسدي
62	آلام ناهدة الرمّاح	جواد الأسدي
63	مداريات حزينة	كلود ليفي شتراوس
64	الكلمة الخرساء	جاك رنسيير
65	صفر واحد	رفيق عنيني
66	الريح والملح	الفارس الذهبي
67	الوجه السابع للنرد	فجر يعقوب
68	عالم مختلف	د. ماهر منزلجي
69	اليوم الأخير لبيت دمشقي	طه حسين حسن
70	الحضارة الأوروبية في عصر الأنوار	بيير شونو
71	حنين العناصر	عائشة أرناؤوط
72	الاتجاهات النقدية الحديثة	عمر كوش
73	السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد	د. عماد فوزي شعيبي
74	امرأة.. مرآتها صياد أعزل	فراس سليمان
75	مرايا الرماد	سهيل بدور
76	الغاوي	بهيجة مصري ادلبي
77	عشاق الدير	د. محمد الدروبي
78	حمار المسيح	ت. إسماعيل دبج
79	تراتيل القيثارة	محمد خميس
80	هيبياس الأكبر	أفلاطون
81	سمعت صوتاً هاتفاً	وليد إخلاصي
82	فيروز والفن الرحباني	محمد منصور
83	السينما الصهيونية شاشة للتضليل	محمد عبيدو
84	درامية التغيير	بروتولت بريشت
85	الليل	محمد ملص
86	الحقيقة والشريعة في الفكر الصوفي	د. عبد السلام نور الدين

87	تصفيق بيد واحدة	د. ماهر منزلجي
88	وعي السلوك	د. محمد الدروبي
89	تحولات السينما البديلة	عدنان مدانات
90	أرواح تائهة / القناع في الطباع	سمير طحان
91	رعشة المأساة «مقالات في أدب غسان كنفاني»	يوسف سامي اليوسف
92	التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول	بيير بورديو
93	النقد والمجتمع	فخري صالح
94	ذكريات ممنوعة	إيله شوحاط
95	عجوز البحيرة	تيسير خلف
96	الزهرة والحجر	ماهر اليوسفي
97	أشياء لا تُشترى	فتحية القلا
98	المرأة.. الحب والجنس	جبارة البرغوثي
99	أتباع الشيطان	جبارة البرغوثي
100	هيك وهيك	عصام حسن
101	اقتسام العالم	كبير مصطفى عمي
102	بينوني	كونت هامسن
103	أملاك المغاربة في فلسطين	ظافر بن خضراء
104	النار/التحليل النفسي لأحلام اليقظة	جاستون باشلار
105	خان الحرير	نهاد سيريس
106	العين الثالثة	سمير طحان+انطوان طحان
107	كتاب في الخوف	حكم البابا
108	الصندوق الأسود للديكتاتورية	محمد منصور
109	خان الحرير	نهاد سيريس
110	تلك الأيام	يوسف سامي اليوسف
111	حديث الكمأة	صبري هاشم
112	الجولان في مصادر التأريخ العربي	تيسير خلف
113	تجوال «رواية»	جان رولان
114	أيها القناع الصغير أعرفك جيداً «قصص قصيرة»	صبري هاشم
115	معارك قيس وليلى	ت. غزوان الزركلي
116	فضيحة مدوية «رواية»	د. إياد ناجي

117	أخت وأخ «رواية»	أولا لينتسه
118	الحريديون والمجتمع والسياسية في إسرائيل	إيلان شاحر
119	على حافة الجنون «قصص قصيرة»	إسماعيل دبج
120	بنى النص ووظائفه	فاطمة ديلمي
121	حرب على الأكواخ سلام على القصور	فولكر براون
122	نفي العقل ج 1	أديب ديمتري
123	نفي العقل ج2	أديب ديمتري
124	محنة البيت القديم «رواية»	د. محمد الدروبي
125	حكواتي ليس إلا «رواية»	د. محمد الدروبي
126	الحب والأسرة عبر العصور	يوري ريوريكوف
127	ماذا عن غد؟..	جاك دريدا+اليزابيث رودينيسكو
128	في غابة المرآة	ألبيرتو مانغل
129	كازانوفا الرائع	فيليب سولير
130	مجمع العمرين	سمير طحان
131	مقدمة كرومويل «بيان الرومانتيكية»	فيكتور هيغو
132	أقودك إلى غيري	عائشة أرناؤوط
133	إغراء	ماهر منزلجي
134	دروب الفرار	حفيظة قاره بيبان
135	الموت نثراً	أكثم سليمان




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

